البركة

نتعاون معًا
لمستقبل أفضل

التقرير السنـوي
2024

شركـاء في الإنجـاز

في مجموعة البركة ووحداتها المصرفيّة، نعطي الأولوية دائمًا لقيمنا. لذا لا يقتصر تركيزنا على النمو المؤسسي وطرح منتجات مبتكرة وتحقيق أفضل أداء فحسب، بل تدفعنا هذه القيم نحو إرساء أسس مستقبل أكثر ازدهارًا يقوم على مبادئ التعاون والأهداف المشتركة.

المحتويات

03 رؤيتنا ورسالتنا
04 انتشارنا الجغرافي
06 المؤشرات المالية
07 ملخص البيانات المالية لخمس سنوات
09 الهيكل التنظيمي للمجموعة
10 أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية
11 الإدارة التنفيذية
12 تقرير مجلس الإدارة
14 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
16 تقرير أداء الوحدات التابعة لمجموعة البركة

26 حوكمة الشركات
50 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
54 القائمة الموحدة للمركز المالي
58 القائمة الموحدة للدخل
59 القائمة الموحدة للدخل الشامل
60 القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق
61 القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
63 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
64 القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية
65 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
120 الاتصال

مجموعة البركة ش.م.ب. (م) مرخّصة كشركة استثمارية - فئة «1» (مطابقة للمبادئ الإسلامية) من مصرف البحرين المركزي. وتعد مجموعة البركة من روّاد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية على مستوى العالم حيث تقدم خدمات مالية ومصرفية مميزة للأفراد والشركات والخزانة والاستثمارات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال وحداتها المصرفية في 13 دولة إلى حوالي مليار شخص.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفيّة تابعة ومكاتب تمثيل تقدّم خدماتها عبر حوالي أكثر من 600 فرع. وللمجموعة حاليا تواجد في كلّ من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان وسورية بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.

هذا ويبلغ رأس المال المصرّح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.

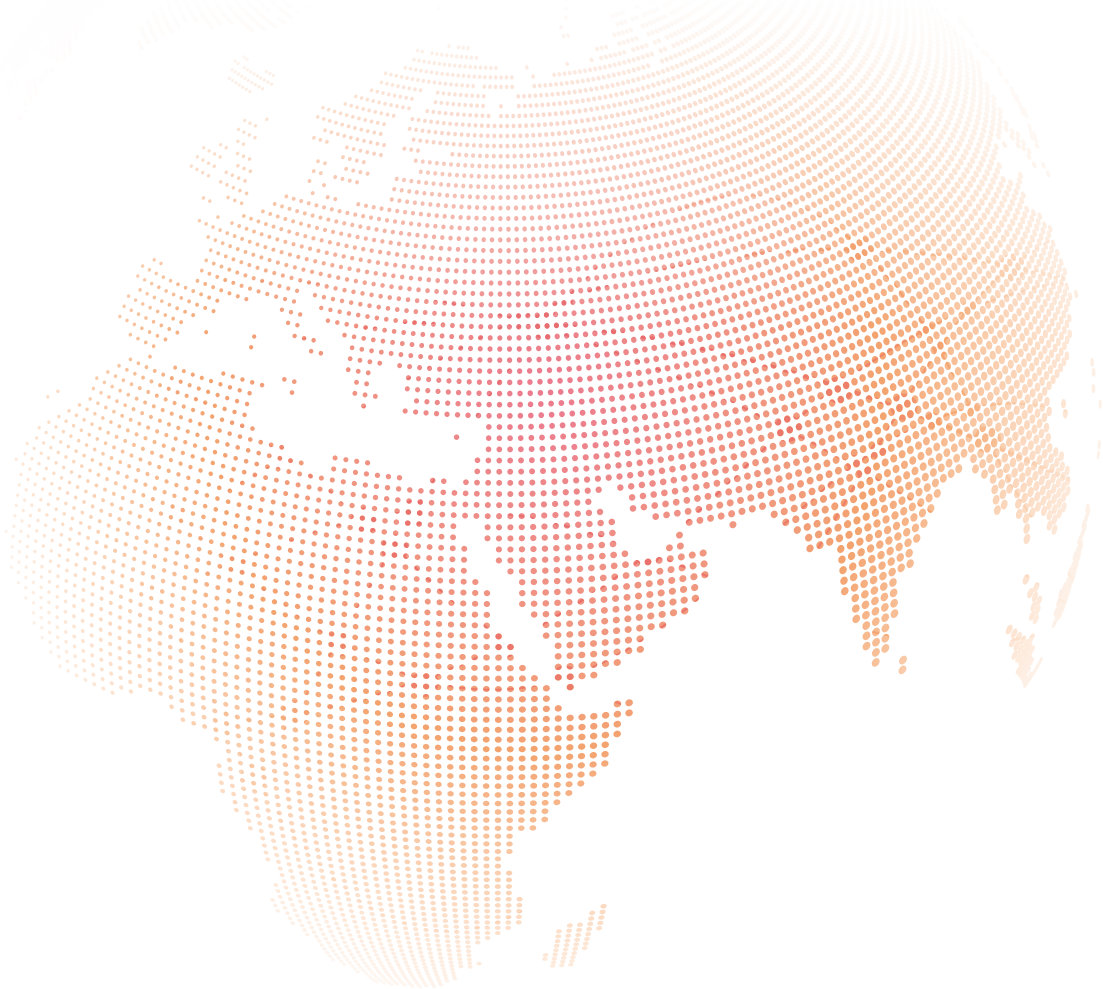

رؤيتنا

أن نكون رائدًا عالميًا في المالية التشاركية المبدعة، ونقدم نظامًا ماليًا أخلاقيًا ومصمَّمًا للعصر الرقمي.

رسالتنا

تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال إدارة الأعمال وفق نهج أخلاقي محوره العملاء ومصمَّمٌ للعصر الرقمي، بناءً على معتقداتنا الأساسية وبهدف مشاركة المكافآت المتبادلة مع شركائنا في النجاح: عملائنا، موظفينا، مساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام.

تركز مجموعة البركة من خلال وحداتها المصرفية التابعة على بناء علاقات متينة مع عملائها تقوم على أساس من الشراكة الحقيقية والثقة المتبادلة.

13

تتمتع مجموعة البركة بحضور جغرافي واسع في 13 دولة.

600+

تقدم مجموعة البركة خدماتها من خلال أكثر من 600 فرع.

3

تعمل مجموعة البركة ووحداتها وتقدم خدماتها في ثلاث قارات

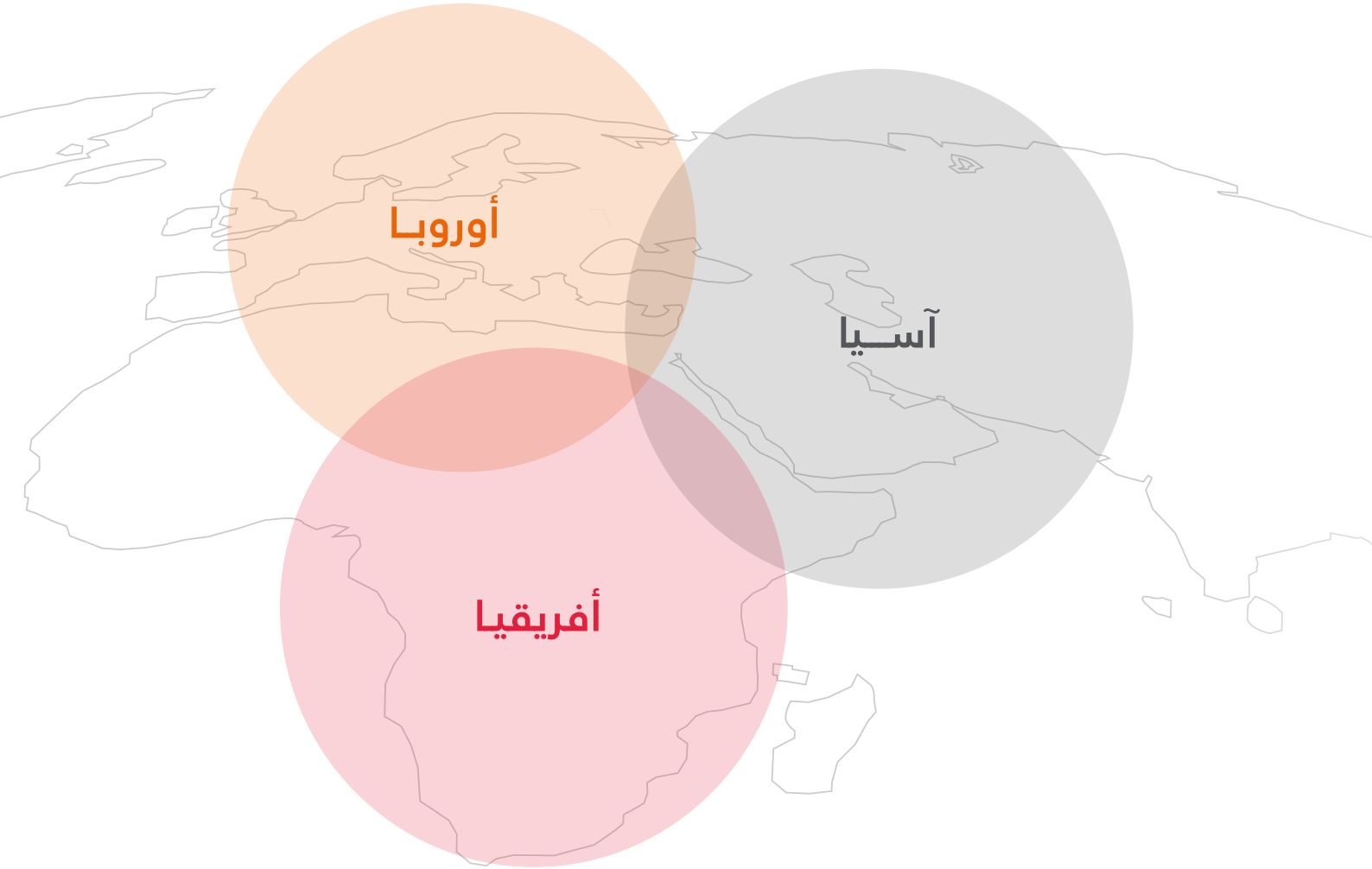
أوروبا
آسيا
أفريقيا

المؤشرات المالية

	2024	2023	2022	2021 (معدلة)	2020 (معدلة)
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	**1,090**	1,140	1,139	993	1,087
صافي الدخل التشغيلي	**486**	598	617	524	534
صافي الدخل	**309**	283	239	157	148
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	**157**	144	143	94	67
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	**10.09**	8.94	9.06	5.17	2.90
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	**26,187**	25,263	24,982	27,793	27,879
إجمالي التمويلات والاستثمارات	**19,256**	18,982	19,403	20,983	21,483
إجمالي حسابات العملاء	**22,274**	21,331	21,555	24,391	24,107
إجمالي حقوق الملاك	**1,997**	1,969	1,967	2,001	2,170
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك	**1,245**	1,253	1,263	1,358	1,424
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	**2,500**	2,500	2,500	2,500	2,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	**1,227.2**	1,227.2	1,227.9	1,227.2	1,225.4
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	**%16**	%14	%12	%8	%7
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	**%13**	%11	%11	%7	%5
العائد على متوسط الموجودات	**%1.2**	%1.1	%0.9	%0.6	%0.5
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	**%55**	%48	%46	%53	%51
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	**%8**	**%8**	**%8**	**%7**	**%8**
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	**9.6**	9.6	9.9	10.5	9.9
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	**%24**	%23	%21	**%27**	%26
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	**0.69**	0.70	0.70	0.80	0.84
معلومات أخرى					
العدد الإجمالي للعاملين	**10,322**	10,740	10,663	11,088	11,719
إجمالي عدد الفروع	**679**	661	650	673	684

*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

ملخص البيانات المالية لخمس سنوات

(بيانات معدلة من عام 2020-2021)

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي الموجودات

26,187

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي حقوق الملاك

1,997

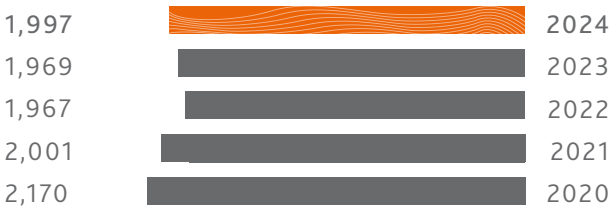

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي حسابات العملاء

22,274

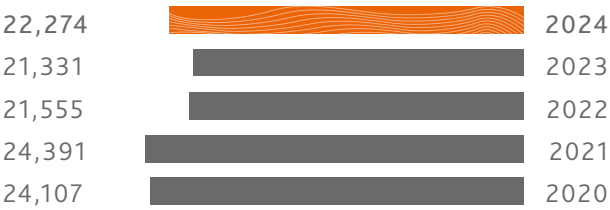

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي التمويلات والاستثمارات

19,256

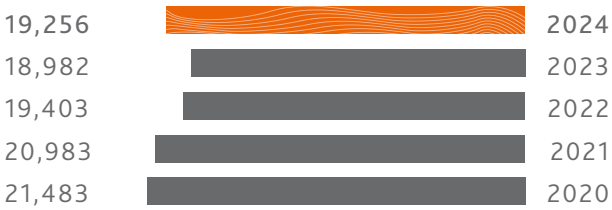

(مليون دولار أمريكي)

مجموع الدخل التشغيلي

1,090

(مليون دولار أمريكي)

صافي الدخل

309

إجمالي عدد الفروع

679

إجمالي عدد العاملين

10,322

تتحلّى مجموعة البركة بفكر تقدّمي بعيد الرؤى، لذا فإنها تحرص دائمًا على توسيع نطاق انتشارها الجغرافي وخلق فرص جديدة وواعدة.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

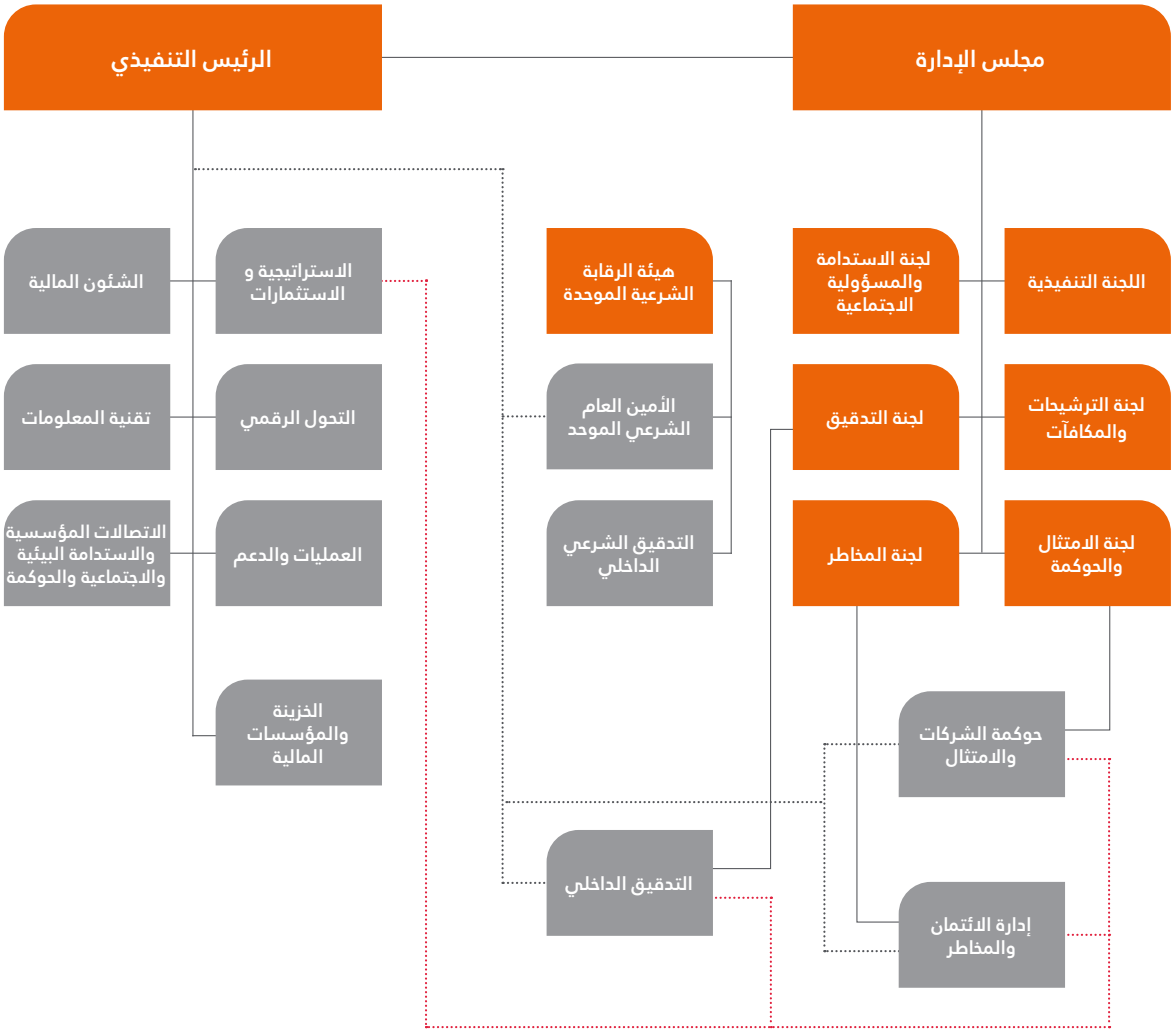

تبعية وظيفية

تبعية إدارية

تمثيل مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبد اللّه صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاءالدين
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد بن إبراهيم المفرج
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ مسعود أحمد البستكي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ موسى عبد العزيز شحادة *
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الدكتور سعد بن ناصر الشثري
الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود
نائب الرئيس

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع
عضو

الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضو

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي
عضو

الدكتور التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

* الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، العضو السابق في مجلس إدارة مجموعة البركة، وافته المنية في الرابع من يوليو 2024م.

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ محمد العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والمساندة

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ محمد جمشير
نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

توسيع النطاق بالقوة والمرونة

عبد اللّه صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

حقّقت مجموعة البركة ش.م.ب. (م) نتائج استثنائيّة في العام 2024، إذ ارتفع صافي الدخل بنسبة 9% ليصل إلى 308.5 مليون دولار أمريكي. وجاء هذا الأداء القوي والتحسّن المستمر في عملياتنا انعكاسًا للرؤية الجليّة للمجموعة ونموذج أعمالها المحكم واستراتيجياتها المرنة.

كما يؤكّد أداؤُنا قدرتَنا على تحقيق المزيد من القيمة لصالح مساهمينا، وعلى التعامل بثبات في الوقت ذاته مع مختلف التحديات التي تسود الساحة العالميّة. إذ واصلت تكاليف التمويل المتزايدة وانخفاض قيمة العملات والتضخم المستمر والتوترات الجيوسياسيّة تأثيرها على الاقتصادات ومحافل الأعمال خلال العام وشكّلت عقبات كبيرة أمام شتّى القطاعات. علاوة على ذلك، جاء تقلب أسعار الفائدة وتذبذب العملات في مختلف الأسواق التي نعمل فيها ليشكّلا اختبارًا حقيقيًا لقدرتنا على التكيّف. وسعيًا منا للتغلب على هذه التحديات، بادرنا باتخاذ تدابير استراتيجيّة ناجعة لتوسيع نطاق عملياتنا وإعادة هيكلتها، وتيسير عملياتنا وتبسيطها وترشيد النفقات.

الأداء المالي

حققت مجموعة البركة إجمالي دخل تشغيلي بلغ 1.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وبلغ صافي الدخل للسنة 308.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 9% عن العام الماضي. كما ارتفع صافي الدخل العائد على مساهمي الشركة الأم ليصل إلى 157.3 مليون دولار أمريكي، أي بنموّ بنسبة 10% عمّا تم تحقيقه في العام 2023 والبالغ 143.5 مليون دولار أمريكي. وبلغت ربحية السهم الأساسي والمخفض للسهم الواحد 10.09 سنت أمريكي في العام 2024 مقابل 8.94 سنت أمريكي في العام 2023. وكان المساهم الرئيسي في تحقيق صافي الدخل شركتنا التابعة في تركيا بالإضافة إلى بنكينا في كلّ من مصر والأردن. وعلى الرغم من التقلبات المعاكسة للعملات الأجنبيّة، كان أداء المجموعة جيّدًا، مما يدل على مدى فاعلية نهجنا الاستراتيجي في إدارة الموارد واغتنام فرص الأعمال المثمرة بشكل عام. كما أن مصادرنا المتنوعة للدخل، لا سيّما من ارتفاع دخل التمويل والاستثمار، وانخفاض تكاليف المخاطر، قد ساعدتنا على تعزيز استقرار الأداء المالي الكلي للمجموعة.

وسعيًا لترسيخ ركائز أدائنا المالي، أولينا أهمّية لتعزيز الدخل من الرسوم وتنويع مزيج منتجاتنا، لا سيما منتجات التمويل والتجزئة والودائع. كما اتخذنا عددًا من التدابير الاستباقيّة للسيطرة على ضغوط التضخم وارتفاع تكاليف التشغيل، ممّا مكّننا من الحفاظ على معدل تنافسي لنسبة التكلفة إلى الدخل مع مواصلة تقديم أفضل قيمة لعملائنا.

وكان من أبرز إنجازاتنا على مدار العام التقدّم الكبير الذي أحرزناه في مسيرة التحوّل الرقمي. فمن خلال الارتقاء بإمكانياتنا وقدراتنا الرقميّة، وإبرام شراكات استراتيجيّة مع أهم أقطاب التكنولوجيا الماليّة، وإطلاق منتجات متطوّرة ومبتكرة، نجحنا في ترسيخ مكانتنا الرائدة في ميدان الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة. كما أنّ منصتنا لتمويل التجارة الدولية، والتي تغطّي جميع أسواقنا، قد أثمرت فرصاً جديدة للنمو من خلال تعزيز قدرات التواصل على مستوى شبكتنا. علاوة على ذلك، أطلقنا مبادرة لفتح الحسابات المصرفيّة عبر الحدود، والتي تعكس التزامنا بتوفير خدمات مصرفيّة مُبَسّطة وسلسة تدعم التعاون الفعّال بين شركاتنا التابعة («الوحدات») في شتّى البلدان.

أما على صعيد الاستدامة والمسؤولية الاجتماعيّة، فيظل التزامنا بمبادئها ركيزة أساسيّة لأعمالنا. وفي هذا الصدد، وعلى مدار العام 2024، حرصنا على دعم المجتمعات وإثرائها من خلال العديد من المبادرات الفعّالة ذات التأثير الإيجابي الواسع، كما ساهمنا بدور حيوي في دفع مسيرة الاستدامة البيئيّة وتعزيز الشمول المالي. وسوف

إجمالي الدخل التشغيلي

1.09 مليار دولار أمريكي

صافي الدخل

309 مليون دولار أمريكي

يسلّط تقرير الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة الذي سيتم إصداره قريبًا، والذي يتماشى مع المعايير الدولية، الضوء على تركيزنا على الشفافية والحوكمة وسيؤكد التزامنا بالممارسات الأخلاقية.

وإذ نتطلّع لعام 2025، نواصل تركيزنا على تسريع وتيرة نمو الدخل، وتوسيع نطاق التحوّل الرقمي، وتعزيز التعاون المثمر على مستوى وحداتنا. فمن خلال الإدارة الرشيدة للتكاليف والحفاظ على مستويات سيولة قوية ونمط متوازن لآجال الاستحقاق، نسعى إلى ضمان النمو المستدام وتعزيز ربحية المجموعة ومرونتها وقدرتها على الصمود في الأعوام القادمة.

وختامًا، يسعدني أن أتقدم بالشكر للسادة المساهمين والعملاء الكرام والموظفين على دعمهم المستمر. إن التحديات التي واجهناها خلال العام 2024 قد عززّت عزيمتنا وإصرارنا على تحقيق النجاح، كما نواصل التزامنا بترسيخ القيم التي أرسى دعائمها الأب المؤسّس، الشيخ صالح عبد الله كامل رحمه الله. وسنواصل رحلتنا معًا نحو آفاق أسمى للتميّز في الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

عن مجلس الإدارة،

عبد اللّه صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

تعزيز النمو عبر الرؤية الاستراتيجية

حسام بن الحاج عمر
الرئيس التنفيذي للمجموعة

نعلن بكلّ فخر أن مجموعة البركة قد سجّلت في العام 2024 أقوى أداء مالي في تاريخها، لتتوّج بذلك عامًا مميّزًا على صعيدي النمو والمرونة. وقد تمكّنت المجموعة من تحقيق هذا الإنجاز على الرغم من التحديات الجيوسياسيّة والاقتصاديّة الهائلة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف التمويل ومعدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملات.

وبفضل خبرتنا العميقة في السوق، نفّذنا استراتيجيات مرنة للتغلب على هذه التحديات، ممّا أثمر عن تحقيق عوائد قياسيّة غير مسبوقة، فضلًا عن تعزيز قوة مواردنا المتنوعة للدخل. وقد تحقّق هذا النجاح على ضوء النمو القوي لدخل التمويل والاستثمار، وتحسّن جودة الأصول، وترشيد الأصول المتعثرة، بالإضافة إلى التوسّع في الأسواق الرئيسيّة. وجاءت وحداتنا في تركيا والأردن في الصدارة من حيث حجم الأعمال، في حين ظلّت وحدتنا في مصر إحدى القوى الدافعة الرئيسيّة للنمو، إذ أظهرت مرونة وثباتا على الرغم من الضغوط الإقليميّة. وتسلط هذه النتائج الضوء على قدرتنا الكبيرة على التكيّف واغتنام الفرص على مستوى محفظة أعمالنا.

علاوة على ذلك، فقد أطلقنا منصتنا الجديدة للتمويل التجاري لتوسيع نطاق أعمال تمويل التجارة الخارجية عبر الحدود بين وحداتنا التابعة، وتحسين مستوى خدمة العملاء على صعيد جميع الأسواق التي نعمل فيها. إذ تساهم هذه المنصة في تيسير وصول جميع عملائنا إلى خدمات تمويل التجارة الخارجية، كما تحسّن مستوى التكامل، وتساعد على ربط الشركات والمستوردين والمُصدّرين بشركاء موثوقين، مع الحد من مخاطر الاحتيال في الوقت ذاته.

وسعيًا لتنويع خدماتنا، أتحنا فرص فتح الحسابات المصرفيّة عبر الحدود لعملائنا في مملكة البحرين وتركيا، ممّا يمكّنهم من فتح الحسابات بسهولة بعد استيفاء الاشتراطات التنظيميّة في كلا البلدين. وتدعم هذه المبادرة أنشطة التجارة والاستثمار، كما تساهم في الارتقاء بمستويات الراحة والملاءمة على صعيد الخدمات المصرفيّة. وعلى ضوء نجاح هذه المنصة، فإنّه من المقرر توسيع نطاقها لتشمل وحداتنا التابعة الأخرى في العام 2025 وما بعده، مما يتيح مزيدًا من فرص الأعمال والمبيعات عبر الحدود.

وفي العام 2024، قطعت المجموعة أيضًا أشواطًا هائلة في مسيرة الابتكار الرقمي، مما أدّى إلى تعزيز تجربة العملاء وتحسين الكفاءة التشغيليّة، حيث أطلقت وحداتنا التابعة برامج لتحويل العملاء إلى القنوات الرقميّة، مما نتج عنه ارتفاع معدلات تبنّي الخدمات الرقميّة، فضلًا عن ضمان إتاحتها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وقد أسفرت هذه الخطوة عن نمو ملحوظ للمبيعات الرقميّة والمعاملات الماليّة، مع تحسين مستويات رضا العملاء وتفاعلهم في الوقت ذاته.

إجمالي الأصول

26.2 مليـار دولار أمريكي

صافي الدخل العائد على أصحاب حقوق الملكية

157 مليـون دولار أمريكي

وإدراكًا منّا لخطورة التهديدات المتزايدة في الفضاء الرقمي، فقد تم تعزيز تدابير الأمن السيبراني بهدف حماية بيانات العملاء وترسيخ ركائز الثقة. كما نخطط مستقبلًا لتوظيف مزيد من تحليلات البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتخصيص الخدمات وتحديث نُظمنا الأساسيّة، وذلك لضمان توسيع نطاق نُظمنا وتعزيز مرونتها.

وإلى جانب هذه التطوّرات الرقميّة، واصلنا على مدار العام تحسين أُطر الحوكمة لضمان الالتزام بأفضل الممارسات على صعيد جميع وحداتنا التابعة. وفي الوقت ذاته، قمنا بتعزيز مهام الإشراف والرقابة المنوطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة، مما ساهم في الارتقاء بالكفاءة التشغيليّة والإدارة الاستباقية للمخاطر، الأمر الذي يدعم بدوره أهدافنا الأشمل لتحقيق النمو المستدام والمرونة التشغيليّة.

ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع صافي الدخل بنسبة 9% ليصل إلى 309 مليون دولار أمريكي، مقابل 283 مليون دولار أمريكي في العام 2023. أما صافي الدخل العائد على أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم لمجموعة البركة فقد ارتفع بنسبة 10% ليصل إلى 157 مليون دولار أمريكي، مقابل 144 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وبلغ النصيب الأساسي للسهم الواحد 10.09 سنت أمريكي مقابل 8.94 سنت أمريكي في العام 2023. كما سجّل إجمالي الأصول نموًا نسبته 4% ليصل إلى 26.19 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2024، مقابل 25.26 مليار دولار أمريكي في العام 2023. وبلغ العائد على حقوق الملكية للسنة 15.6% (2023: 14.4%)، والعائد على الأصول 1.2% (2023: 1.1%).

وفي حين تؤكّد نتائجنا الماليّة على كفاءة استراتيجيتنا، إلا إننا نؤمن أيضًا بأنّ سر النجاح يكمن في قدرتنا على إحداث أثر إيجابي على صعيد المجتمع والبيئة. ففي العام 2024، واصلت مجموعة البركة جهودها في مجال الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، وذلك من خلال تعزيز التعليم والاستدامة ورفاه المجتمع. وكان من أهم مبادراتنا المواءمة مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمعني بالتعليم الجيّد. ففي يوم البركة، شارك أكثر من 70 موظفًا من المجموعة ووحداتها التابعة في إضفاء أثر إيجابي ملموس على حياة ما يزيد على 4,500 طالب في البلدان التي نعمل فيها.

كذلك أجرينا تقييمًا لانبعاثات الكربون، واتخذنا خطوات فعّالة لتحسين مستويات ترشيد الطاقة والمياه. كما تأتي إنجازاتنا في مجال تعزيز التنوع بين الجنسين لتؤكّد على التزامنا بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، إذ تشكّل المرأة 34% من القوى العاملة، و8% من أعضاء مجلس الإدارة.

وقد عقدت مجموعة البركة أيضًا فعالية مهمة في ديسمبر 2024 تأكيدًا على التزامها بإدارة مخاطر الامتثال والعقوبات وتجنّب المخالفات التنظيميّة. إذ ركّز الاجتماع السنوي للامتثال للمجموعة (AGCM) على أحدث التوجهات في مجالي الامتثال ومكافحة غسل الأموال، مع التأكيد على أهمية إرساء أسس ثقافة متينة للامتثال وتحسين آليات الرقابة على برامج العقوبات.

هذا وقد شكّل هذا الاجتماع خطوة مهمة في مسيرة توحيد ثقافة الامتثال بالمجموعة، كما نخطط لإقامته كفعالية سنويّة حرصًا منّا على التحسين المستمر. ففي مجموعة البركة، نؤمن بأنّ الامتثال لا يقتصر على اتباع القواعد فحسب، بل يمثل قيمة جوهريّة يجب ترسيخها على جميع مستويات المجموعة.

وبالتطلّع إلى آفاق المستقبل، سوف ينصبّ تركيزنا الاستراتيجي على توسيع نطاق قدراتنا الرقميّة وزيادة مصادر الدخل غير التمويليّة، وتحسين الكفاءة التشغيليّة، وتعزيز سبل التعاون بين وحداتنا التابعة. كما نسعى إلى طرح مزيد من الابتكارات، بما في ذلك توسيع نطاق منصة تمويل التجارة الخارجية ومنتجات التكافل. وتعكس هذه المبادرات التزامنا بالحفاظ على ريادتنا في ميدان التمويل الإسلامي وتحقيق قيمة طويلة الأجل لجميع الأطراف ذَوِي العلاقة.

وفي الختام، أودّ أن أتوجّه بخالص التقدير والامتنان إلى أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحدة للرقابة الشرعيّة على توجيههم ودعمهم المستمرّين، كما أتقدّم بجزيل الشكر لفرق إدارة الوحدات التابعة وجميع موظفي مجموعة البركة على تفانيهم. وإذ نواصل مسيرة النمو معًا، أوّد أيضًا أن أتوجّه بخالص الشكر لعملائنا وشركائنا على ثقتهم وولائهم.

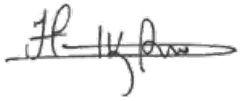

حسام بن الحاج عمر
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تركيا

بنك البركة التركي للمشاركة

سنة التأسيس	1985
عدد الفروع	225

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ مالك خضر تمساح
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	إنكلاب مهليسي، د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768 إسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

واجه الاقتصاد التركي تحديات كبيرة في العام 2024، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.1% في الربع الثالث، بسبب تأثير ارتفاع تكاليف الاقتراض على الطلب المحلي. وقد أسفر ذلك عن تباطؤ حاد في اتجاه النمو التاريخي في تركيا والذي تراوح بين 4%-5%، كما أدى إلى حدوث ركود نظرًا للانكماشات الاقتصاديّة المتوالية التي تعرّضت لها البلاد في الربعين الثاني والثالث. أما الأسباب الرئيسيّة لهذا التباطؤ فتتمثل في تراجع استهلاك الأسر المعيشيّة وانخفاض أنشطة قطاع الخدمات.

ومع ذلك، شهد معدل التضخم تحسنًا مطّردًا على مدار العام، حيث انخفض إلى 44.38% في ديسمبر، وهو أقل مستوى له منذ منتصف العام 2023، بعد أن كان قد وصل إلى الذروة مسجلًا 75% في وقت سابق. ويُعزى هذا التقدّم إلى قيام البنك المركزي التركي (CBRT) برفع سعر الفائدة المصرفيّة إلى 50% في مارس 2024 للتصدّي لضغوط التضخم. وفي تحوّل ملحوظ، خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 250 نقطة أساس في ديسمبر، مما أدى إلى تقليل المعدل إلى 47.5% وأشار إلى بداية أوضاع وسياسات نقديّة تيسيريّة في ظل تراجع ضغوط التضخم.

شهد القطاع المصرفي أيضًا تغيّرات كبيرة مدفوعة بالتعديلات التنظيميّة وتجدّد التركيز على تقليل تعرضات العملات الأجنبيّة. كذلك أسفرت جهود البنك المركزي للإنهاء التدريجي لبرنامج الودائع المحمية بالعملة الأجنبيّة (KKM) عن هبوط الأرصدة إلى 34.2 مليار دولار أمريكي بنهاية العام، في حين ارتفعت حصة الودائع بالليرة التركيّة إلى 58.6% من إجمالي الودائع. وتؤكّد خارطة الطريق التي وضعها البنك المركزي للعام 2025 على التحوّل المستدام إلى استراتيجية تركز على الليرة، مع وجود خطط لإنهاء برنامج الودائع المحمية بالعملة الأجنبيّة (KKM) بشكل كامل، والالتزام بسياسات نقديّة متشددة لدعم استقرار الأسعار.

في العام 2024، حقق بنك البركة التركي للمشاركة، أول بنك تشاركي (إسلامي) في تركيا، نتائج قوية على الرغم من التحديات التي سادت المشهد الاقتصادي. إذ نما إجمالي الأصول من 230.7 مليار ليرة تركيّة (7.9 مليار دولار أمريكي) في العام 2023 إلى 307.3 مليار ليرة تركيّة (8.8 مليار دولار أمريكي)، أي بارتفاع نسبته 33%. وشهدت الأصول التشغيليّة ارتفاعًا نسبته 31%، حيث زادت من 158.4 مليار ليرة تركيّة (5.4 مليار دولار أمريكي) في العام 2023 إلى 207.9 مليار ليرة تركيّة (6.0 مليار دولار أمريكي) في العام 2024. وسجّل الدخل التشغيلي ارتفاعًا بمقدار 19% على أساس سنوي ليصل إلى 14.0 مليار ليرة تركيّة. أما صافي الأرباح فقد وصل إلى 4.9 مليار ليرة تركيّة في العام 2024. كما قام البنك بتحسين جودة الأصول، إذ انخفضت نسبة الأصول المتعثرة من 1.2% إلى 1.0%، لتظل بذلك أقل من متوسط القطاع، كما حافظ البنك على نسبة قوية للمخصصات بلغت 84%.

علاوة على ذلك، واصل بنك البركة التركي للمشاركة إحراز تقدّم في مساعيه للتحوّل الرقمي، إذ حقق نسبة أكثر من 50% فيما يتعلق باكتساب العملاء في العصر الرقمي، متجاوزًا بذلك متوسطات البنوك التشاركيّة، الأمر الذي مكّنه من تعزيز رؤيته الرامية إلى أن يصبح إحدى أهم المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي. وتبلغ قيمة أصول البنك أكثر من 300 مليار ليرة تركيّة، ليحتل بذلك المرتبة الـ14 بين 42 بنكًا.

وخلال العام، حقق البنك العديد من الإنجازات، بما في ذلك تعزيز سبل التعاون الدولي من خلال إبرام الشراكات مع بنوك مجموعة البركة، والتفاوض مع مؤسسة التمويل الدوليّة لدعم تقاسم المخاطر. كما قام البنك بتوسيع نطاق حضوره في الأسواق الماليّة، إذ بلغت قيمة الصناديق الاستثماريّة لديه 76 مليار ليرة تركيّة، وحصل على قرض ثانوي بقيمة 120 مليون دولار أمريكي لتعزيز هيكل رأس المال الخاص به. وساهم بنك البركة التركي للمشاركة في تيسير إصدار 19 صكًا لعملاء الشركات بقيمة إجماليّة بلغت 1.625 مليار ليرة تركيّة.

في العام 2024، طرح البنك العديد من المنتجات الجديدة، بما في ذلك التمويلات المضمونة للتقاعد الشخصي، والتي تتيح للعملاء ميزة الحصول على تمويل مضمون دون التأثير على مدخراتهم. كما أطلق البنك تحويلات العملات الأجنبيّة السريعة لعملاء الشركات، مما يمكّنهم من إجراء معاملات العملات الأجنبيّة من خلال الخدمات المصرفيّة عبر الأجهزة النقّالة وبأسعار تنافسيّة. كذلك طُرح حساب تمويل تشاركي خاص، والذي يوفر خاصية مشاركة الربح والخسارة للأموال المستخدمة في مشاريع معينة.

وانطلاقًا من هذا الزخم، أُطلقت بوابة الاستثمار (albaFX)، وهي منصة لتداول الأسهم الأجنبيّة وصناديق الاستثمار والمعادن النفيسة دون فوائد، ومن المقرر إضافة الأسهم المحليّة كذلك في العام 2025. علاوة على ذلك، تمت إضافة أربعة منتجات تأمين رقميّة جديدة إلى عروض البنك. كما عمل أيضًا على إتاحة المعاملات الرقميّة لتمويل المركبات عبر واجهة برمجة التطبيقات (API).

ويخطط البنك لتوسيع حجم الأعمال المصرفيّة للأفراد من خلال استراتيجية "digital-first"، والتي ستساهم في تحسين تجربة العملاء ونمو حجم الودائع بالليرة التركيّة. أما على صعيد الخدمات المصرفيّة للشركات، ينصب التركيز على توطيد علاقات العملاء وزيادة إيرادات التمويل التجاري. علاوة على ذلك، ستساهم عمليات الخزينة بدور أكبر، فمن المخطط توسيع نطاق التداول بالعملات الأجنبيّة وتطوير منصة (albaFX) لتصبح مركزًا شاملًا لتداول أصول متعددة.

وتتبلور استراتيجية البنك حول التحوّل الرقمي، مع التركيز على تحسين الخدمات الإلكترونيّة، والاستفادة من تقنيات تحليلات البيانات وتوظيفها، وتعزيز الأمن السيبراني. كما يواصل البنك العمل على تيسير العمليات وتبسيطها، ورقمنة عمليات الائتمان بالكامل، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن نُظمه. وتشكّل الاستدامة أحد أهم مجالات التركيز بالبنك، إذ أطلق مبادرات تهدف إلى معالجة مخاطر المناخ والالتزام بالمعايير البيئيّة.

هذا ويحرص البنك على خلق بيئة عمل حديثة وديناميكيّة. فمن خلال التركيز على إشراك الموظفين، وتشجيع الابتكار، يُرسي البنك أساسًا متينًا للنجاح في المستقبل.

الأردن

البنك الإسلامي الأردني

سنة التأسيس	1978
عدد الفروع	111

اسم رئيس الوحدة	الدكتور/ حسين سعيد سعيفان
المنصب	الرئيس التنفيذي
العنوان	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف	+96 26 5670000
فاكس	+96 26 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

على الرغم من عدم الاستقرار الإقليمي، أظهر الاقتصاد الأردني مرونة وصمودًا في العام 2024 عبر المؤشرات الاقتصاديّة الرئيسيّة. حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.2% في النصف الأول من العام، مما يعكس انتعاشًا معتدلًا في النمو. وفي حين انخفض دخل السياحة بنسبة 4.4%، ليصل إلى 6.2 مليار دولار أمريكي، إلا أن البلد قد تمكّن من تحقيق نمو في قطاعات أخرى. فقد ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 3.2% لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي، ونمت الصادرات بنسبة 4.8% لتصل إلى 10 مليار دولار أمريكي. وتم احتواء معدل التضخم عند 1.54%، وشهد معدل البطالة تراجعًا طفيفًا، حيث انخفض بنسبة 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى 21.5%. ومع ذلك، ارتفع الدين العام بنسبة 7.3% ليصل إلى 62.3 مليار دولار، مما يعكس التحديات المستمرة للتحكم في الاستقرار المالي.

ونما إجمالي أصول القطاع المصرفي بنسبة 4.4% اعتبارًا من سبتمبر 2024، مع زيادة الودائع والتسهيلات الائتمانيّة بنسبة 5.9% و4.0% على التوالي. وقد اتخذ البنك المركزي الأردني خطوات مهمة لتعزيز السيولة، إذ خفّض أسعار الفائدة مرتين في سبتمبر ونوفمبر، وهي خطوة ساعدت في الحفاظ على استقرار النظام المالي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تطبيق استراتيجية التمويل الأخضر «Green Finance Strategy» والاستراتيجية الوطنيّة للاشتمال المالي إلى تعزيز النظام المصرفي في السنوات القادمة.

هذا ويحتل البنك الإسلامي الأردني مكانة تنافسية قوية كأكبر بنك إسلامي في الأردن، إذ يستحوذ على 46% من إجمالي أصول سوق الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة وأكبر محفظة تمويل للأفراد، ويحتل المرتبة الرابعة بين جميع البنوك بحصة سوقية تبلغ 9% من إجمالي الأصول، والتي سترتفع إلى 10% وتصل إلى المرتبة الثالثة عند إضافة حسابات الاستثمار المقيّدة.

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 262.5 مليون دولار أمريكي، مسجلًا نموًا بنسبة 5% مقابل 249.8 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وقد وصل صافي الدخل التشغيلي، بعد احتساب المصروفات، إلى 140.2 مليون دولار أمريكي، مما يعكس نموًا بنسبة 6% مقارنةً بمبلغ 132.7 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وظلت جودة الأصول قوية، ولم تكن هناك حاجة إلا إلى الحد الأدنى من المخصصات الإضافية، مما ساهم في تحقيق صافي دخل بلغ 93.2 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6% مقارنة بـ 87.9 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وبلغ إجمالي الأصول في نهاية العام 8.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 7.9 مليار دولار أمريكي في العام 2023. وارتفعت حسابات العملاء بنسبة 9% من 7.0 مليار دولار أمريكي في العام 2023 إلى 7.6 مليار دولار أمريكي، وارتفع إجمالي التمويل والاستثمار بنسبة 7% ليصل إلى 7.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024.

واصل البنك الإسلامي الأردني أداءه الجيّد وحقق العديد من الإنجازات المهمة في العام 2024. إذ قام البنك بتوسيع نطاق عروضه ومنتجاته، وأطلق خدمات جديدة مثل تمويل مرابحة الأسهم وخدمة الراتب المقدم، والقسائم الإلكترونيّة (E-Vouchers). كما طرح البنك خدمة (Apple Pay) وقام بإعادة تصميم جوائز حسابات التوفير الخاصة بالبنك، مما أدى إلى زيادة مشاركة العملاء وساهم في تعزيز الأداء الإيجابي. علاوة على ذلك، فإن مبادرات البنك الاستراتيجيّة، مثل حملة تحفيز موظفي الفروع، وإنشاء إدارة المبيعات المباشرة، قد أدت إلى نمو تمويل الأفراد. كما واصل البنك تركيزه على التمويل الأخضر، حيث تم تخصيص 158 مليون دينار أردني لتمويل السيارات الكهربائيّة والهجينة.

وتماشيًا مع أهدافه الاستراتيجية، يهدف البنك الإسلامي الأردني إلى تعزيز الربحية وتحسين الخدمات المصرفيّة الرقميّة وتوسيع قاعدة عملائه. كما يولي البنك أولوية للابتكار في منتجاته وخدماته المصرفيّة، بما يضمن الحفاظ على قدرته التنافسيّة في السوق. ومن بين الجهود الجديرة بالذكر تجديد اتفاقية البنك مع صندوق الائتمان العسكري، وتوسيع شبكة المتداولين لديه، مما ساعد على زيادة المبيعات في منتج تمويل المرابحة.

مصر

بنك البركة مصر

سنة التأسيس	عدد الفروع
1980	39

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ حازم حجازي
المنصب	الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة
العنوان	29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات المدينة - القطاع الأول - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة، ص. ب. 84 القاهرة، مصر
هاتف	+202 281 03555
فاكس	+202 281 03501, +202 281 03502
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.eg

في العام 2024، واجه الاقتصاد المصري بعض التحديات الكبيرة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الصراع الدائر في غزة والتوترات في منطقة البحر الأحمر. كذلك فإن اضطرابات الأوضاع التي شهدتها قناة السويس والتغيّرات في تجارة الغاز الطبيعي قد أثرت على احتياطيات العملات الأجنبيّة وأدت إلى زيادة التضخم. وقد أثرت هذه الصراعات الجيوسياسيّة على الاستقرار المالي للبلاد، مما أثر بدوره على القطاعات الرئيسيّة، وأسفر عن انعدام اليقين الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، نجحت الحكومة في إبرام صفقة رأس الحكمة الضخمة مع الإمارات العربيّة المتحدة، وهي أكبر اتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر في تاريخ مصر. إذ ساهمت هذه الصفقة في جلب تدفقات مهمة للعملة الأجنبيّة، وساعدت على استقرار الجنيه المصري، وسمحت لمصر باستكمال المراجعات الرئيسيّة في إطار برنامج قرض صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى زيادة قيمة القرض إلى 8 مليار دولار أمريكي.

وشهد التضخم تحسنًا ملحوظًا خلال العام، حيث انخفض من 29.8% في يناير إلى 24.06% بحلول ديسمبر، ومع ذلك فقد اختُتم العام بمعدل 28.46%، وهو أعلى قليلًا من التوقعات. ووصل معدل التضخم إلى أعلى مستوى في فبراير (35.74%) مدفوعًا باختلالات النقد الأجنبي والزيادة الموسميّة في شهر رمضان. واستجابةً لذلك، اتخذ البنك المركزي المصري إجراءً حاسمًا، حيث رفع أسعار الفائدة بنسبة 8% في الربع الأول، لتصل أسعار الفائدة الأساسيّة إلى 27.25% و28.25% بحلول ديسمبر.

وساعدت صفقة رأس الحكمة والزيادات الاستراتيجيّة في أسعار الفائدة على السيطرة على تقلبات العملة وجذب التدفقات الأجنبيّة. ورغم انخفاض قيمة الجنيه المصري، من 30.94 جنيهًا مصريًا للدولار الأمريكي في يناير إلى 50.6 جنيهًا مصريًا للدولار الأمريكي بحلول ديسمبر، إلا أن زيادة تدفقات العملات الأجنبيّة قد ساعدت على ارتفاع صافي الاحتياطيات الدوليّة لمصر من 35.25 مليار دولار أمريكي إلى 47.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام. وقد ساهمت هذه التطوّرات في تعزيز التمويلات الخارجيّة وتحسين الاستقرار الاقتصادي، وعليه، قامت وكالة فيتش الدوليّة للتصنيف الائتماني برفع التصنيف الائتماني لمصر من «-B» إلى «B».

كذلك شهدت البيئة التشغيليّة واللوائح المصرفيّة تحولًا كبيرًا، ففي نوفمبر 2024، وجّه البنك المركزي المصري بتدبير الدولار الأمريكي لخطابات الضمان الخاصة بواردات السلع غير الأساسيّة، مما أدى إلى التعامل مع الطلبات المتراكمة على العملة الأجنبيّة. علاوة على ذلك، تم طرح قوانين تهدف إلى زيادة الشمول المالي، بما في ذلك رفع حدود المعاملات لحسابات الشمول المالي والسماح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و21 عامًا بفتح حسابات مصرفيّة دون موافقة الوالدين.

حقق بنك البركة مصر أداءً ماليًا اتسم بالمرونة والصمود، مستفيدًا من ركائزه المتينة وقاعدة عملائه الأوفياء. وشهد البنك نموًا قويًا بالجنيه المصري على مستوى جميع المؤشرات الرئيسيّة، على الرغم من تقلبات العملة التي أثرت على أسعار صرف الدولار الأمريكي. وقد نما إجمالي الدخل التشغيلي للعام بنسبة 42%، إذ ارتفع من 4.9 مليار جنيه مصري (161.8 مليون دولار أمريكي) في العام 2023 ليصل إلى 7.0 مليار جنيه مصري (161.1 مليون دولار أمريكي). وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 37% ليصل إلى 4.7 مليار جنيه مصري، ولكنه انخفض بالدولار الأمريكي من 111.9 مليون دولار أمريكي إلى 107.8 مليون دولار أمريكي على إثر انخفاض قيمة الجنيه المصري. وارتفع إجمالي صافي الدخل بنسبة 38% بالجنيه المصري ليصل إلى 2.7 مليار جنيه مصري، ولكنه انخفض بنسبة 3% بالدولار الأمريكي ليصل إلى 63.1 مليون دولار أمريكي. أما إجمالي الأصول فقد زاد بنسبة 27% ليصل إلى 128.2 مليار جنيه مصري، ولكنه انخفض بنسبة 23% بالدولار الأمريكي ليصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي. وسجّلت حسابات العملاء نموًا نسبته 25% بالجنيه المصري، ولكنها انخفضت بنسبة 24% بالدولار الأمريكي، في حين ارتفعت الأصول التشغيليّة (التمويلات والاستثمارات) بنسبة 20% بالجنيه المصري، وانخفضت بنسبة 27% بالدولار الأمريكي.

هذا وقد تعزّزت المرونة والصمود المالي للبنك، لا سيّما في ظل توسّع شبكة فروعه ومواصلة الابتكار في عروض المنتجات. ففي العام 2024، ركّز بنك البركة مصر على تحسين الربحية، والتركيز على العملاء، والتحوّل الرقمي. وشملت أهم إنجازاته إضافة أربعة فروع جديدة، وتجديد أربعة من الفروع الحالية، ليصل إجمالي عدد الفروع إلى 39 فرعًا. كما قام البنك بتركيب 13 جهاز صرّاف آلي جديد، لتزداد الشبكة بذلك إلى 155 جهاز صرّاف آلي. وتضمنت التطوّرات الرقميّة إطلاق تطبيق جديد للخدمات المصرفيّة عبر الهاتف النقّال، وزيادة عدد العملاء النشطين رقميًا بنسبة 43%. أما النمو على مستوى منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد شمل زيادة بنسبة 113% في برنامج الخدمات الطبيّة وزيادة بنسبة 29% في برنامج ازدهار. كما قام البنك بتحسين عمليات إدارة الشكاوى، وطرح أول منتج تأمين مصرفي تكافلي بالدولار الأمريكي في السوق.

الجزائر

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

سنة التأسيس	عدد الفروع
1991	34

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ بدر الدين بن فليسي *
المنصب	المدير العام
العنوان	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم ١، طريق الجنوب، بن عكنون، الجزائر، الجزائر
هاتف	+213 23381271
فاكس	+213 23 38 12 76/77
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

سجّل اقتصاد الجزائر نموًا بنسبة 3.9% في النصف الأول من عام 2024 مدعومًا بالأداء الجيّد للقطاع الزراعي، وذلك على الرغم من انخفاض إنتاج المحروقات. وأشار تقرير البنك الدولي حول الوضع الاقتصادي في البلاد لخريف 2024 إلى تراجع معدل التضخم إلى 4.3% مدفوعًا باستقرار أسعار المواد الغذائيّة، وضبط تكاليف الاستيراد، واستقرار سعر الصرف. ومع ذلك، فقد أدى انخفاض صادرات المحروقات، وارتفاع الواردات، وزيادة الإنفاق العام إلى تقليص فائض الحساب الجاري وزيادة العجز المالي. ومع ذلك، ما زالت احتياطيات النقد الأجنبي قوية، إذ بلغت 16.2 شهرًا من الواردات. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في العام 2025 على ضوء انتعاش إنتاج المحروقات.

فيما يتعلق بقطاع الماليّة، شهد القطاع المصرفي الجزائري نموًا ملحوظًا في العام 2024، وذلك على إثر إطلاق مؤسسات جديدة تركّز على تمويل الإسكان، ليرتفع بذلك إجمالي عدد البنوك في البلاد إلى 21 بنكًا. وواصلت الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة النمو، وتمثل حاليًا حوالي 5% من السوق، مع أكثر من 816 فرعًا تقدم منتجات التمويل الإسلامي. هذا وقد تعزّزت وتيرة هذا النمو بفضل ارتفاع إنتاج السيّارات، إلى جانب تطوّرات الأُطر التنظيميّة، بما في ذلك الحوافز الضريبيّة الحكوميّة وتعديلات تمويل الإسكان الإسلامي، وحوافز شركات الصادرات غير الهيدروكربونيّة، بالإضافة إلى مواد قانون الماليّة 2025 التي تسمح بإصدار صكوك سياديّة في الجزائر. وعليه، فقد ساهمت كل هذه المستجدات في تحفيز النمو وزيادة طلب قطاع الأفراد على التمويل الإسلامي.

وفي العام 2024، سجّل البنك أداءً ماليًا قويًا، إذ ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 2% ليصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي. وشهدت حسابات العملاء زيادة قدرها 4% لتصل إلى 2.0 مليار دولار أمريكي مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في العام 2023، في حين انخفضت الأصول التشغيليّة بنسبة 7% من 1.0 مليار دولار أمريكي إلى 0.9 مليار دولار أمريكي. وتراجعت إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 4% ليصل إلى 67.0 مليون دولار أمريكي. فيما ارتفع صافي الدخل التشغيلي إلى 32.9 مليون دولار أمريكي مقابل 32.5 مليون دولار أمريكي في العام 2023، في حين انخفض صافي الدخل بنسبة 11% ليصل إلى 23.0 مليون دولار أمريكي نتيجة لارتفاع المخصصات.

خلال العام 2024، حقق البنك العديد من الإنجازات المهمة، والتي تشمل عقد شراكات مع «ستيلانتيس الجزائر» لتعزيز خدمات تمويل السيّارات، وإبرام اتفاقيات مع موزعي سلع استهلاكيّة بهدف إنعاش تمويل الأفراد، والتعاون مع مؤسسات عامة ومنظمات اجتماعيّة لتوسيع نطاق الخدمات المصرفيّة للموظفين. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك منتجات جديدة، بما في ذلك حساب «رائد» والذي يشكّل أداة للإدارة الماليّة لروّاد الأعمال الشباب، ودار البركة «Flex&Easy»، وهو منتج تمويلي مخصص لتحديث العقارات وتجديدها، ودار البركة «يسر»، وهو منتج تمويل عقاري مدعوم بهوامش منخفضة.

أما على صعيد التطوّرات التشغيليّة، فقد تضمنت اختبار التسجيل الرقمي للعملاء عبر الأجهزة النقّالة، وتطبيق نُظم إدارة عمليات الأعمال (BPM) لإدارة البطاقات في الأقسام المساندة، وتحسين عمليات الضمانات الدوليّة وتداول النقد الأجنبي، إلى جانب تعزيز الخدمات المصرفيّة بالمراسلة مع بنك (BRED) الفرنسي. أطلق البنك أيضًا مشروعًا للإبلاغ المركزي لتحسين عمليات الإبلاغ ورفع التقارير المتعلقة بالمجموعة، وقام بصياغة اتفاقية مع الشركة الجزائريّة لضمان وتأمين الصادرات (CAGEX) بهدف دعم ضمانات التصدير.

* تم تعيين الأستاذ عبد المنعم عثماني مرابوط مديرًا عامًا لبنك البركة الجزائر، اعتبارًا من 1 يناير 2025.

البحرين

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (م)

اسم رئيس الوحدة	الدكتور/ عادل عبد الله سالم
المنصب	الرئيس التنفيذي
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 533 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

سنة التأسيس
1984

عدد الفروع
4

وفقًا للتقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين لفترة الربع الثالث من العام 2024 الصادر عن وزارة الماليّة والاقتصاد الوطني، سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 2.1% على أساس سنوي، وهو ما جاء مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطيّة بنسبة 3.9%، والتي بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 86.4%. ورغم تراجع الأنشطة النفطيّة بنسبة 8.1%، حققت القطاعات غير النفطيّة الرئيسيّة أداءً قويًا، وعلى رأسها قطاع المعلومات والاتصالات بمعدل نمو 11.9%، ثم أنشطة الأعمال (8.1%)، ثم الإدارة العامة (5.9%)، ثم الأنشطة الماليّة وأنشطة التأمين (5.8%)، ثم قطاع الصناعات التحويليّة (4.2%).

وارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 3.5% على أساس سنوي، ليصل إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى 16.5 مليار دينار بحريني. كما حافظت مملكة البحرين على صدارتها كأكثر اقتصاد حر في العالم العربي وفقًا لتصنيف معهد فريزر، كما تصدّرت البلدان الخليجيّة في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، ارتقت المملكة إلى المرتبة الثلاثين عالميًا ضمن تصنيف التنافسية الرقميّة العالميّة الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإداريّة (IMD). وتؤكّد هذه النتائج على جهود البحرين الدؤوبة لتنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات غير النفطيّة، وتحسين تنافسيتها على الصعيد العالمي.

في العام 2024، شهد القطاع المصرفي في البحرين تغيّرات كبيرة، والتي جاءت مدفوعة باللوائح الجديدة وأولويات السوق. إذ أصدر مصرف البحرين المركزي قوانين للخدمات المصرفيّة المفتوحة، والتي تلزم المؤسسات الماليّة بتطبيق أطر لموافقة المستهلك، وإعداد تقارير بشأن أداء واجهة برمجة التطبيقات، والتعاون مع مزودي الخدمات. وتم توسيع النطاق ليشمل الكيانات القانونيّة. علاوة على ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي إطارًا لإعداد التقارير الخاصة بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة بهدف تحسين الشفافية ومواءمة القطاع المالي في البحرين مع أهداف الاستدامة العالميّة. وتدعم هذه التغييرات رؤية البحرين الاقتصاديّة 2030، وترسّخ مكانة المملكة وقدرتها على المنافسة بقوة في الأسواق الماليّة العالميّة.

وفي إطار هذه التطوّرات، قطع بنك البركة الإسلامي أشواطًا كبيرة في العام 2024. إذ نجح البنك في تنفيذ خطة استرداد للأصول المتعثرة، وأعاد هيكلة تمويل بقيمة 11 مليون دولار أمريكي، كما استرد 1.6 مليون دولار أمريكي. وتحسّنت مستويات السيولة بشكل كبير، إذ ارتفعت من أقل من 70 مليون دولار أمريكي إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية العام. كذلك قامت مجموعة البركة بتطوير عمليات خدمات الجملة المصرفيّة، واستحوذت على أوراق ماليّة جديدة بقيمة 40 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى زيادة عوائد المحفظة بمقدار 20 نقطة أساس. ومن المتوقع أن تؤدي خطط التخلص من الأوراق الماليّة ذات العوائد المنخفضة إلى خفض تكاليف التمويل بشكل أكبر.

وعلى الرغم من البيئة الحافلة بالتحديات، أنهى البنك العام بإجمالي أصول بلغ 1.7 مليار دولار أمريكي مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في العام 2023، أي بانخفاض نسبته 11%. وتراجعت حسابات العملاء بنسبة 11% من 1.6 مليار دولار أمريكي إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، في حين انخفضت الأصول التشغيليّة من 1.7 مليار دولار أمريكي إلى 1.5 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 10%. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 11.1 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 27% من 15.1 مليون دولار أمريكي. كما سجّل البنك صافي خسارة تشغيليّة قدرها 31.4 مليون دولار أمريكي، مقابل صافي خسارة تشغيليّة بقيمة 26.1 مليون دولار أمريكي في العام 2023، مما أدى إلى خسارة إجماليّة قدرها 33.8 مليون دولار أمريكي.

وفي ظل أوضاع السوق المتغيّرة، واصل البنك التركيز على النمو من خلال إطلاق العديد من المنتجات المبتكرة، بما في ذلك بطاقة وورلد إيليت الائتمانيّة، وبطاقة الخصم المباشر وورلد المخصصة لعملائه من النخبة، وجدّد الهوية التجاريّة لمنتج «يُسر» للتمويل الشخصي، وأعاد إطلاق منتج «تمويلك» للتمويل الشخصي. كما طرح البنك منتج إجارة بلس لتمويل الرهن العقاري، وحساب تحت الطلب لعملاء الأفراد. ويأتي استحداث هذه المنتجات الجديدة ليسلط الضوء على التزام البنك بالتنويع، وتلبية احتياجات العملاء دائمة التغيّر والتطوّر، ودفع عجلة نمو السوق.

هذا وقد أحرز بنك البركة الإسلامي تقدمًا ملحوظًا في مجال العمليات الداخليّة وتقنية المعلومات والدعم الرقمي. حيث قام البنك بتيسير العمليات وتبسيطها من خلال طرح نموذج جديد لفتح الحسابات، ودمج متطلبات الامتثال لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ الموحّد، ونشر حقوق العملاء بوضوح على شبكة الإنترنت. أما إنجازات البنك في مجال تقنية المعلومات فقد تضمنت تطبيق تقنيات التشغيل الآلي للعمليات الروبوتيّة (RPA) بنجاح، الأمر الذي ساهم في تقليل الوقت الذي تستغرقه المعاملات بنسبة 30%، وتطوير نُظم أساسيّة مثل بوابة صالة أوال للنخبة من كبار الشخصيات، فضلًا عن أتمتة عملية إعداد تقارير المخاطر التشغيليّة. كما تم تعزيز الدعم الرقمي بشكل أكبر مع إطلاق خاصية «اعرف عميلك» المحدّثة على الموقع الإلكتروني ودمج الوحدات التنظيميّة الرئيسيّة، مما رسّخ مكانة بنك البركة الإسلامي في طليعة مسيرة التحوّل الرقمي وعزّز من ميزته التنافسيّة في السوق.

باكستان

بنك البركة (باكستان) المحدود

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد عاطف حنيف
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة, 162، مدينة بنغالور, شارع فيصل الرئيسي, كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 3430 7000
فاكس	+92 21 3453 0981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

سنة التأسيس
2010

عدد الفروع
185

في العام 2024، شهدت باكستان انتعاشًا اقتصاديًا ملحوظًا، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4%، وهو تحسّن كبير مقارنة بنسبة 0.3% في العام 2023. وانخفض العجز في الحساب الجاري إلى 218 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2025 (يوليو-أكتوبر 2024)، مقابل 1,528 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما ارتفع سعر صرف الروبية الباكستانيّة (PKR) مقابل الدولار الأمريكي، ليغلق عند 278 روبية باكستانيّة/دولار أمريكي في نوفمبر 2024 مقابل 282 روبية باكستانيّة/دولار أمريكي في ديسمبر 2023.

بالإضافة إلى ما سبق، ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 16.6 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2024 مقابل 11.5 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2023، في حين شهد معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك تراجعًا كبيرًا، إذ وصل إلى 4.9% في نوفمبر 2024، مقابل 29.2% في نوفمبر 2023. وقد تعزّزت هذه التطوّرات الإيجابيّة بخفض سعر الفائدة بمقدار 250 نقطة أساس ليصل إلى 15%، مما يعكس الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، واصل قطاع الخدمات المصرفية الإسلاميّة مسار نموه المطّرد، ففي ديسمبر 2023، زادت الأصول بنسبة 29.6% والودائع بنسبة 22.6% على أساس سنوي. وبلغ إجمالي الأصول 7,229 مليار روبية باكستانيّة (25.12 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي النظام المصرفي، في حين نمت الودائع إلى 5,161 مليار روبية باكستانيّة (17.94 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 22% من إجمالي الودائع المصرفيّة. وتوسّعت شبكة الفروع إلى 4,396 فرعًا في 129 منطقة، مما يؤهل القطاع لتحقيق هدف بنك الدولة الباكستاني (SBP) المتمثل في زيادة حصة السوق في الأصول والودائع إلى 30% بحلول عام 2025.

وسعيًا لتعزيز هذا النمو، أصدرت المحكمة الشرعيّة الفدراليّة في باكستان توجيهات للحكومة في العام 2022 بتبنّي أساليب متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة للاقتراض المحلي والدولي. ووضعت المحكمة جدولًا زمنيًا مدته خمس سنوات لتحويل اقتصاد البلاد إلى نموذج اقتصادي عادل وقائم على الأصول مع إلغاء نظام الفوائد بحلول نهاية العام 2027. ومن المتوقع أن تعمل هذه التدابير مجتمعة على تسريع وتيرة نمو الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة، مما يجعلها خيارًا جذّابًا لكل من العملاء والمستثمرين في باكستان.

وبفضل حضوره البارز في باكستان على مدار أكثر من ثلاثة عقود، رسّخ بنك البركة (باكستان) المحدود مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة، إذ يصل حجم كوادره العاملة إلى أكثر من 2,000 موظف، وتشمل شبكته 185 فرعًا. كما اكتسب البنك صيتًا ذائعًا في القطاع، إذ يحتل المرتبة العاشرة في ودائع العملاء، والمرتبة الثانية عشرة في إجمالي التمويل.

أظهر البنك صمودًا ومرونة ماليّة عالية في العام 2024، إذ نما إجمالي الأصول بنسبة 8% ليصل إلى 271.4 مليار روبية باكستانيّة، مقابل 252.2 مليار روبية باكستانيّة في العام 2023. كما ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 7% من 212.3 مليار روبية باكستانيّة إلى 228.2 مليار روبية باكستانيّة. وفي العام 2024، تحسّن مزيج الحسابات الجاريّة وحسابات التوفير لدى البنك لتصل نسبته إلى 73% مقابل 72% في نهاية العام 2023. وزاد إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 21% ليصل إلى 18.5 مليار روبية باكستانيّة (66.2 مليون دولار أمريكي)، في حين ارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 14% ليصل إلى 8.5 مليار روبية باكستانيّة (30.7 مليون دولار أمريكي)، مقابل 7.5 مليار روبية باكستانيّة (27.2 مليون دولار أمريكي) في العام 2023. وشهد صافي الدخل نموًا ملحوظًا بنسبة 41% , ليصل إلى 3.8 مليار روبية باكستانيّة (13.6 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 40% بالدولار الأمريكي من 9.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023. هذا وقد طرح البنك العديد من المبادرات الفعّالة في العام 2024، بما في ذلك تمويل الطاقة الشمسية الخضراء من البركة، وهو منتج مُصمم خصيصًا لدعم تبنّي حلول الطاقة المستدامة. وتضمنت المنتجات المهمة الأخرى التي تم إطلاقها حلول الخدمات المصرفيّة للموظفين، المُصممة خصيصًا للعملاء من الشركات، وتمويل المشاركة المتناقص للأساطيل، والذي يلبي احتياجات التمويل للمركبات المتعددة وحلول الأساطيل.

وعلى صعيد الرقمنة، أطلق البنك بطاقات خصم (UnionPay) اللالتلامسيّة بتقنية الاتصال قريب المدى (NFC) والتي تتيح للعملاء إجراء مدفوعات آمنة بضغطة بسيطة. كما ساهم تطبيق حلول الدفع الفوري (RAAST QR) في الارتقاء بقدرات المعاملات الرقميّة. علاوة على ذلك، طرح البنك ميزات أمان محسّنة مثل المسح البيومتري والتعرّف على الوجه لحماية الخدمات المصرفيّة الرقميّة.

كذلك جاءت التحسينات التشغيليّة ضمن أولويات البنك، إذ قام بترقية نُظمه المصرفيّة الأساسيّة إلى بنية قائمة على الخدمات المصغرة وواجهة برمجة التطبيقات، مما أدى إلى تحسين المرونة والكفاءة. كما تم تنفيذ تدابير متقدمة للأمن السيبراني، وتطبيق نظام لإدارة الأموال متوافق مع أحكام الشريعة الإسلاميّة لضمان توزيع الأرباح بشكل أكثر كفاءة والتزامًا بالشريعة. كما تم تعزيز إشراك العملاء من خلال عدة مبادرات مثل إطلاق الفروع الرقميّة وتطوير حلول مصرفيّة مُصممة خصيصًا لشركات التقنية ومزودي الخدمات المستقلين.

يهدف بنك البركة (باكستان) المحدود إلى الاستفادة من نجاحاته من خلال التركيز على جمع الودائع منخفضة التكلفة، وتعزيز السلف المقدمة للشركات، وزيادة تدفقات الدخل القائمة على الرسوم. كما يخطط البنك أيضًا لتوسيع شبكة فروعه، وتحسين الخدمات المصرفيّة الرقميّة، ومواصلة الاستثمار في الابتكار التقني لتحقيق النمو المستدام.

تونس

بنك البركة تونس

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد المنصر
المنصب	المدير العام
العنوان	شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور 1082 تونس، تونس
هاتف	+216 71 186 500
فاكس	+216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tn

سنة التأسيس
1983

عدد الفروع
42

وفقًا لتقرير المرصد الاقتصادي لتونس لخريف 2024 والصادر عن البنك الدولي، فقد سجّل اقتصاد البلاد نموًا طفيفًا بنسبة 0.6% في النصف الأول من العام. ومع ذلك، وبحلول نهاية العام، من المتوقع أن يظل معدل النمو أقل من مستويات ما قبل الجائحة، مما يجعل تونس البلد الوحيد في المنطقة الذي يُتوقع أن يشهد ذلك النمو المتواضع.

على الرغم من ذلك، أظهر الاقتصاد التونسي تحسنًا في مجالات أخرى، إذ تقلص عجز الميزان التجاري إلى 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعًا بتحسن شروط التبادل التجاري وانخفاض تكاليف الطاقة وارتفاع أسعار صادرات الزيتون وازدهار قطاع السياحة. وانخفض التضخم إلى 6.7% بحلول سبتمبر، ومع ذلك ظل تضخم أسعار المواد الغذائيّة مرتفعًا عند 9.2%. ومع تراجع التضخم العام وقرار البنك المركزي بتثبيت سعر الفائدة الرئيسي عند 8%, وصل سعر الفائدة الاسمي في أغسطس إلى أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، وصلت نسبة الدين المحلي إلى 51.7% من الدين العام، مما زعزع الاستقرار النقدي بسبب إعطاء البنوك الأولوية للتمويل الحكومي على قروض القطاع الخاص.

فيما يتعلق بالقطاع المالي، عزز القطاع المصرفي مؤشرات السيولة القوية حيث تجاوزت نسبة تغطية السيولة 200%، في حين ارتفعت الودائع بنسبة 8.1%. على صعيد آخر، انخفض نمو الائتمان إلى 1.8%، بينما ارتفعت الأصول المتعثرة إلى 14%. وفي عام 2024، صدر منشوران لتعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي ودعمهما، الأول هو المنشور (عدد 3 لسنة 2024)، الذي وضع حدًا أقصى للزيادات في العمولة المصرفيّة لتعزيز الشمول المالي على نطاق أوسع. أما المنشور الآخر (عدد 4 لسنة 2024)، فقد ربط توزيعات أرباح 2023 بالامتثال للمعايير التحوطيّة. علاوة على ذلك، ووفقًا لقانون الماليّة لسنة 2025، سوف تُفرض على البنوك ضريبة شركات موحّدة بنسبة 40%، وطرح القانون أيضًا حوافز لإعادة الهيكلة الماليّة عن طريق شركات رأس المال المخاطر.

حافظ بنك البركة تونس على مكانة قوية في ميدان التمويل الإسلامي، إذ يتنافس مع مصرف الزيتونة وبنك الوفاق الدولي، في حين يضع استراتيجية محددة له في مواجهة أقطاب سوق الخدمات المصرفيّة التقليديّة مثل بنك تونس العربي الدولي والبنك الوطني الفلاحي والتجاري بنك. أما اهتمام البنك بالابتكار وطرح الخدمات التي تركّز على تلبية احتياجات العملاء، فقد أثمر بدوره عن تعزيز مكانته في ظل المشهد المالي دائم التطوّر. وبناءً على ما سبق، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 27% ليصل إلى 788.5 مليون دولار أمريكي مقابل 620.9 مليون دولار أمريكي في العام 2023. كما ارتفع إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 32% ليصل إلى 687.2 مليون دولار أمريكي. في حين نما إجمالي حسابات العملاء بنسبة 31% ليصل إلى 666.2 مليون دولار أمريكي مقابل 509.8 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وظل إجمالي الدخل التشغيلي مستقرًا عند 47.3 مليون دولار أمريكي. وانخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 6% ليصل إلى 21.2 مليون دولار أمريكي، في حين تراجع صافي الدخل بنسبة 14% ليصل إلى 14.3 مليون دولار أمريكي مقابل 16.7 مليون دولار أمريكي في العام 2023.

كذلك فإن أهداف البنك الاستراتيجيّة لعامي 2024 و2025 تواصل التركيز على تحقيق الربحية المستدامة من خلال توسيع نطاق التمويل متناهي الصغر، وتحسين المنتجات والخدمات المطروحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات. ويواصل البنك جهوده في تحسين عملياته من خلال إعادة تصميم مجموعة منتجاته، ورقمنة تجربة العملاء، وتعزيز شبكات الوكالات. كما يولي البنك اهتمامًا كبيرًا لإشراك العملاء، ومبادرات المسؤولية الاجتماعيّة، وإبرام الشراكات في مجال التكنولوجيا الماليّة، وإرساء إطار قوي لأمن البيانات، مما يسلط الضوء على جهوده الحثيثة في تعزيز الميزة التنافسيّة لعلامته التجاريّة.

هذا وقد تضمنت أهم إنجازات البنك في العام 2024 فتح 13,293 حسابًا جديدًا، وانضمام 7,864 عميلًا جديدًا، وتوزيع 10,382 بطاقة مصرفيّة جديدة، وطرح 2,241 باقة ماليّة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، دشّن البنك أماكن للخدمة المصرفيّة الذاتيّة لتعزيز راحة المتعاملين، وقام بتحديث تطبيق الخدمات المصرفيّة عبر الجوال بميزات جديدة مثل تفعيل البطاقة وتوفير كشوف المعاملات في الوقت الفعلي. علاوةً على ذلك، شملت التطوّرات التشغيليّة طرح عمليات سير عمل مُنظّمة لإدارة الحسابات الخاضعة للرقابة وتجميد/إلغاء تجميد أصول العملاء، وتحسين إجراءات الفروع، ووضع أُطر عمل لسداد سندات الملكية وشهادات الضرائب. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز الكفاءة الداخليّة والامتثال.

جنوب إفريقيا

بنك البركة المحدود - جنوب إفريقيا

سنة التأسيس	عدد الفروع
1989	9

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغزميد بوليفارد, مكتب كينغزميد بارك, شارع ستولوارت سايملن, ص.ب. 4395, ديربان 4000, جنوب إفريقيا
هاتف	+27 31 364 9000
فاكس	+27 31 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

استهلت جنوب إفريقيا العام 2024 بتفاؤل، وهو ما جاء مدفوعًا بالاستقرار السياسي وانفراج أزمات الطاقة، بما في ذلك 200 يوم متتالي دون الحاجة إلى تخفيف الأحمال الكهربائيّة. كذلك فإن الظروف العالميّة المواتيّة، مثل تخفيض أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى، قد ساعدت بدورها على تعزيز تدفقات الاستثمار. ومع ذلك، فقد نما الاقتصاد بنسبة 0.5% في النصف الأول من العام، وتراجع أداء قطاعات رئيسيّة مثل الصناعات التحويليّة والتعدين. وفي المقابل، شهدت قطاعات التجارة والخدمات الغذائيّة والإقامة والماليّة نموًا.

واستمر معدل التضخم في جنوب إفريقيا في الانخفاض على مدار العام 2024، إذ انخفض مؤشر أسعار السلع الاستهلاكيّة من 5.2% في أبريل إلى 4.4% في أغسطس و2.8% في أكتوبر، وهو المستوى الأقل منذ يونيو 2020. وعليه، فإن هذا الهبوط، الذي جاء نتيجة لقوة العملة المحليّة (الراند) وتقليل أسعار الوقود وتراجع معدل تضخم أسعار المواد الغذائيّة، قد أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى أقل من منتصف النطاق المستهدف الذي حدده بنك جنوب إفريقيا الاحتياطي (SARB) بين 3%-6%. واستجابةً لذلك، بدأ بنك جنوب إفريقيا الاحتياطي دورة تقليل الأسعار، إذ قام بتخفيض سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس في منتصف سبتمبر ومجددًا في نوفمبر 2024. ومع ذلك، فقد شهد الربع الثالث من العام تحديات في ظل التقلص الحاد لقطاع الزراعة بنسبة 28.8% نتيجة للجفاف، مما أسفر عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3%، ومن ثم بلغ معدل النمو السنوي 0.4%، وهو معدل أقل بكثير من التوقعات التي كانت قد بلغت 1.1%.

على الرغم من ذلك، سادت الأسواق الماليّة أجواءً متجددة من التفاؤل. إذ تراجعت علاوة المخاطر السياديّة في جنوب إفريقيا إلى 240 نقطة أساس في سبتمبر، في حين انخفض عائد سندات العشر سنوات إلى أقل من 10% للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام. وشهدت بورصة جوهانسبرغ للأوراق الماليّة أقوى نتائج للربع الثالث منذ أكثر من عقد كامل، مما يبشر بتزايد الثقة في آفاق اقتصاد البلاد. وفي الوقت ذاته، فإن طرح نظام التقاعد ذي الصندوق المزدوج في سبتمبر قد أثمر عن ضخ 21.4 مليار راند في الميزانيات الماليّة للأسر بحلول أكتوبر، مما خفف الأعباء عن كاهل المستهلكين الذين لطالما واجهوا ضغوطًا متعلقة بتكاليف المعيشة.

وفي ظل هذه الأوضاع، حقق بنك البركة المحدود – جنوب إفريقيا أداءً متسقًا خلال العام. إذ وصل إجمالي الأصول إلى 9.8 مليار راند جنوب إفريقي (520.4 مليون دولار أمريكي)، أي بارتفاع نسبته 7% مقابل 9.2 مليار راند جنوب إفريقي (498.5 مليون دولار أمريكي) في العام 2023. وارتفعت حسابات العملاء بنسبة 6% لتصل إلى 8.4 مليار راند جنوب إفريقي، مقابل 7.9 مليار راند جنوب إفريقي في العام 2023، في حين بلغت الأصول التشغيليّة 9.0 مليار راند جنوب إفريقي، مقابل 8.1 مليار راند جنوب إفريقي في 2023.

أما إجمالي الدخل التشغيلي في العام 2024 فقد وصل إلى 609.5 مليون راند إفريقي، أي بارتفاع نسبته 27% مقابل 480.6 مليون راند إفريقي في العام 2023. وبالدولار الأمريكي، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 33.3 مليون دولار أمريكي، مقابل 26.1 مليون دولار أمريكي في 2023. ووصل صافي الدخل التشغيلي للعام 2024 إلى 277.2 مليون راند إفريقي، مقابل 179.1 مليون راند إفريقي في العام 2023، أي بزيادة قدرها 55%. وبالدولار الأمريكي، ارتفع صافي الدخل التشغيلي من 9.7 مليون دولار أمريكي إلى 15.1 مليون دولار أمريكي.

أما إجمالي صافي الدخل فقد بلغ 200.5 مليون راند إفريقي في العام 2024، مقابل 122.5 مليون راند إفريقي في العام 2023، وبالدولار الأمريكي، بلغ إجمالي صافي الدخل في العام 10.9 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 64% عن 6.7 مليون دولار أمريكي التي سجّلها البنك في 2023.

يواصل بنك البركة المحدود – جنوب إفريقيا وضع أهداف طموحة للنمو والتميّز التشغيلي. ويشمل ذلك الابتكار في المنتجات، وتعزيز تبنّي التكنولوجيا الحديثة مثل تقنيات السحابة وتحصين وزيادة مرونة الأمن السيبراني، وزيادة ودائع العملاء وتوسيع نطاق الخدمات المصرفيّة الدوليّة، والنمو الجغرافي من خلال الحملات الترويجيّة الموجّهة وبرامج التواصل مع الأطراف المهنيّة المستهدفة في السوق. ويسعى البنك أيضًا إلى تطبيق برامج الولاء وتحسين خدمات إدارة الثروات.

تضمنت أهم إنجازات البنك في العام 2024 استضافة 100 فعالية، وتدشين فروع للخدمات المصرفيّة الرقميّة الحديثة بنظام المساعدة الشخصيّة المخصصة في غاونغ وديربان، وتنظيم قمة وطنيّة عن المرأة في قطاع الأعمال بمشاركة أكثر من 600 رائدة أعمال، فضلًا عن الحصول على أوسمة تقديرًا لجهوده في بناء المجتمع والتميّز المهني. كما أدخل البنك تحسينات على تطبيقه للخدمات المصرفيّة للشركات، وجهّز منتجات جديدة استعدادًا لإطلاقها، بما في ذلك بطاقة سفر بالعملة الأجنبيّة ومنتجات للتأمين الإسلامي.

كذلك قام بنك البركة المحدود – جنوب إفريقيا بتطوير عملياته الداخليّة من خلال تحديث منصات الخدمات المصرفيّة للأفراد والشركات، وتبنّي تقنيات التشغيل الآلي للعمليات الروبوتيّة (RPA)، والتشغيل التجريبي لحلول الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل روبوتات المحادثة للموظفين، وتحديث نُظم تقنية المعلومات من خلال تبنّي تقنيات السحابة وترقية التكنولوجيا. وتدعم هذه الجهود التدشين المرتقب لمنتجات مبتكرة مثل بطاقة سفر (Vivere) بالعملة الأجنبيّة.

ومن خلال استراتيجياته للتحوّل الرقمي، ونموذج توفير الخدمات المصرفيّة دون الحاجة لزيارة الفروع، ومكانته الحصريّة باعتباره البنك الجنوب إفريقي الوحيد المتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلاميّة، يواصل بنك البركة المحدود – جنوب إفريقيا تعزيز ميزته التنافسيّة مع خدمة قاعدة متنوعة من العملاء في الوقت ذاته.

السودان

بنك البركة السودان

سنة التأسيس	عدد الفروع
1984	30**

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ الرشيد عبدالرحمن علي*
المنصب	المدير العام
العنوان	برج البركة، ص.ب. 3583، شارع القصر، الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

يواصل الصراع القائم في السودان إعاقة النشاط الاقتصادي والعمليات المصرفيّة، لا سيّما في العاصمة الخرطوم وغيرها من المناطق المتضررة. وعليه فإن التحديات، مثل عجز الميزان التجاري بسبب تراجع صادرات الذهب وتخفيض قيمة العملة وارتفاع معدل التضخم ومحدودية التمويل الخارجي، قد فرضت ضغوطًا كبيرة على القطاع. ونتيجة لذلك، انتقلت الخدمات المصرفيّة إلى مناطق أكثر أمانًا، مما أدى إلى تزايد حدة المنافسة فيما يتعلق بتوسّعات الفروع وتحقيق تقدّم في الخدمات الرقميّة.

سعيًا للتغلب على التداعيات الاقتصاديّة الناجمة عن الصراع، طرح بنك السودان المركزي تدابير جديدة مثل السماح للبنوك بجدولة إطفاء خسائر الحرب خلال فترة 10 سنوات، وتمديد آجال سداد القروض المتعثرة، وتحديد سقف لعمليات السحب النقدي بغرض إدارة السيولة.

وفي ظل هذه التحديات، منح البنك الأولوية لزيادة حصته في السوق، وتنمية شبكة فروعه وشبكته الرقميّة، وتحسين أطر الحوكمة، والارتقاء بالكفاءة التشغيليّة والأداء المالي. كما ركّز البنك على الحفاظ على استمرارية الأعمال واستقرار السيولة، وتقليل القروض المتعثرة، وتطوير الخدمات الرقميّة، بما في ذلك تحديث منصته للخدمات المصرفيّة عبر الهاتف النقّال.

ولتبسيط العمليات وتيسيرها بشكل أكبر، طبّق البنك حلًا للإدارة المركزيّة للمحتوى من أجل أتمتة مهام سير العمل، وأطلق مشروع لاستخدام تطبيق واتساب للأنشطة التجاريّة «WhatsApp Business» لتعزيز مشاركة العملاء، كما قام بتحسين أدوات الإبلاغ والمطابقة على منصات الموظفين. وفي حين لا تتوافر بيانات المنافسين نتيجة للصراع، يواصل البنك حرصه على تقديم خدمة عالية الجودة، والتواصل المباشر مع العملاء، وتحسين العمليات التشغيليّة لتعزيز مكانته.

أما فيها يخص المستقبل، يقوم البنك بدراسة منتجات جديدة لإطلاقها المحتمل في العام 2025، وتحليل فروق الأداء لتنقيح استراتيجياته وضمان المرونة والصمود والنمو المستمر.

* تم تعيين الأستاذ عبد الحافظ فهمي كمدير عام بالإنابة لبنك البركة السودان، اعتبارًا من 1 مارس 2025.

** إجمالي عدد الفروع بلغ 30 فرعاً، فيما بلغ عدد الفروع العاملة 9 فروع فقط.

ليبيا

مجموعة البركة - مكتب تمثيلي

سنة التأسيس

2011

الاسم	الأستاذ/ محمد الخازمي
المنصب	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1, الطابق 14، مكتب رقم 144, ص.ب. 93271, طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362311 / +218 (21) 3362310
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com
البريد الإلكتروني	admin@albarakabank.ly

ما زال المشهد السياسي في ليبيا يعاني من انقسامات عميقة، وما زال النزاع القائم بين الحكومتين المتناحرتين يعرقل الحكم ويقوّض ثقة المستثمرين. وعلى الرغم من هذه التحديات، سجّلت ليبيا نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبته 2.4% في العام 2024، وذلك في أعقاب ما شهدته البلاد من انتعاش قوي بلغت نسبته 10% في العام 2023، وهو ما جاء مدفوعًا بتعافي إنتاج النفط.

وما زال قطاع النفط والغاز يشكّل عماد الاقتصاد الليبي، إذ يساهم بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي و94% من الصادرات. كما ظل معدل التضخم منخفضًا عند 2.0% في العام 2024 مدعومًا بضوابط الأسعار، في حين تقلص ميزان الماليّة العامة إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في ضوء انخفاض إيرادات الحكومة بسبب تراجع أسعار النفط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إعصار دانيال الذي ضرب البلاد في سبتمبر 2023 قد خلّف خسائر بقيمة 1.65 مليار دولار أمريكي، مما أسفر عن تفاقم الأوضاع الهشة في المناطق الأكثر فقرًا في ليبيا، وأضاف مزيدًا من التحديات أمام مسيرة التعافي. واستجابةً لذلك، فرض مصرف ليبيا المركزي ضوابط أكثر صرامة على صرف العملات الأجنبيّة، بما في ذلك ضريبة مؤقتة على المشتريات، كما شدّد القوانين واللوائح على معاملات العملات الأجنبيّة. وعليه، فإن هذه الخطوات، إلى جانب الإصلاحات الجارية الرامية إلى تحسين تدابير مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، تُعد مهمة لإعادة بناء الثقة في الوضع المالي في ليبيا، وجذب الاستثمارات التي هي في أمس الحاجة إليها.

وبالتزامن مع هذه الإصلاحات التنظيميّة، جاء تعيين قيادة جديدة لمصرف ليبيا المركزي في العام 2024 ليساهم بدور فعّال في تعزيز استقرار القطاع المصرفي. وقد أثمر هذا التحوّل الإيجابي، إلى جانب انتعاش قطاع النفط، عن ثقة أكبر في الاقتصاد المحلي.

يُذكر أن مكتبنا التمثيلي في ليبيا قد تأسس في العام 2011، ويضطلع بدور حيوي في بناء وتوطيد العلاقات بين مجموعة البركة وأهم المؤسسات الماليّة الليبية ومصرف ليبيا المركزي.

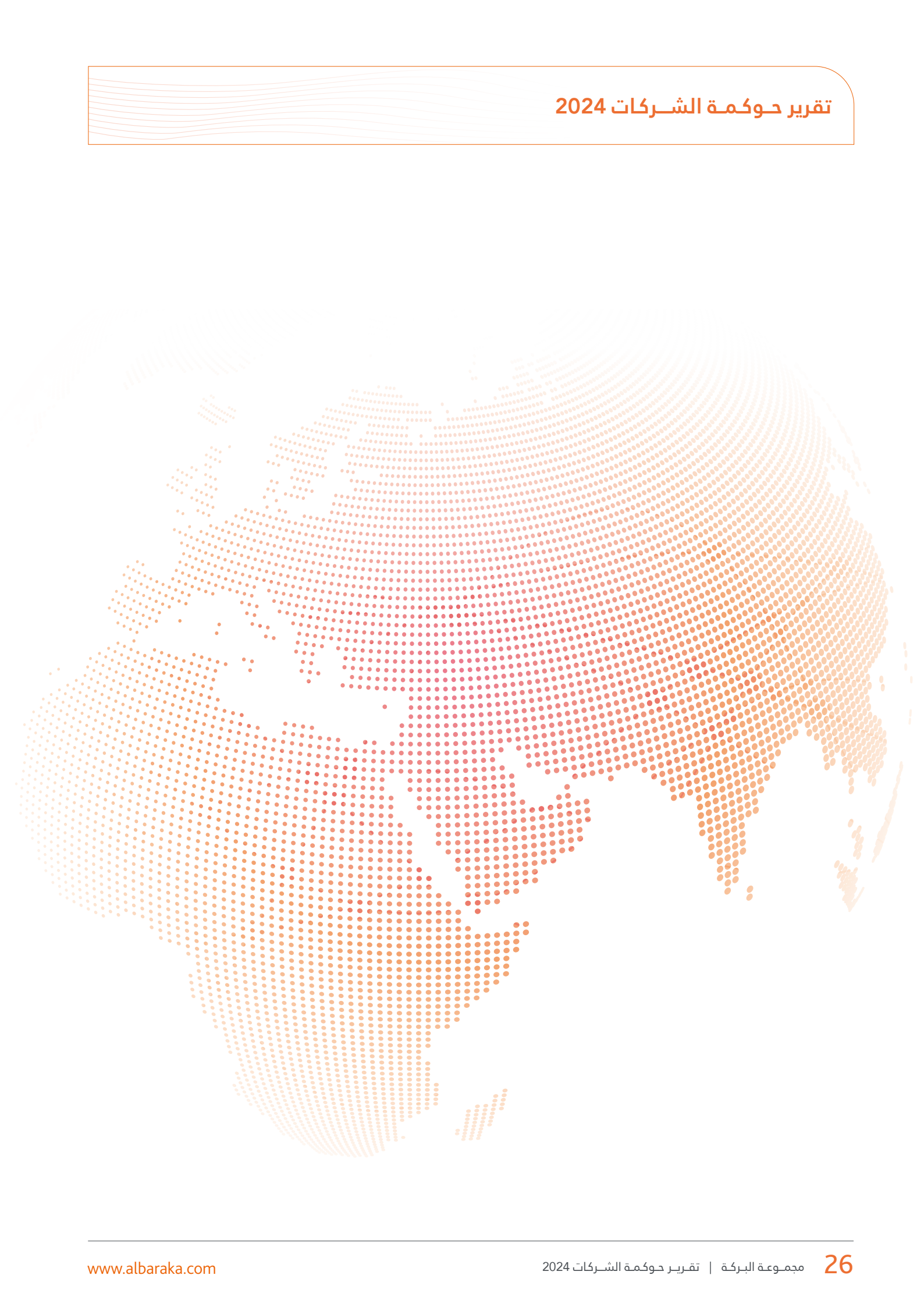

حوكمة الشركات

تأسست مجموعة البركة (ABG) وسُجّلت بتاريخ 27 يونيو 2002 بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وبدأت أول سنة مالية لها في عام 2003، إذ قامت بتوحيد النتائج المالية لجميع البنوك التابعة لها وفقًا لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وأصدرت المجموعة أول تقرير موحّد لها في 31 ديسمبر 2003، بالدولار الأمريكي. وفي أثناء هذه المرحلة، تم الحفاظ على سيطرة المجموعة على وحداتها التابعة من خلال اتفاقيات للملكية والإدارة، وبدعم من الإدارات القانونية والمستشارين القانونيين.

وفي عام 2006، طرحت مجموعة البركة اكتتابًا عامًا أوليًا جمعت من خلاله أكثر من 630 مليون دولار أمريكي وأصبحت شركة عامة مُدرجة في بورصة البحرين (سوق البحرين للأوراق المالية سابقًا) وناسداك دبي (بورصة دبي المالية العالمية سابقًا). وبدأت حركة تداول أسهم المجموعة في السوقين في سبتمبر 2006، وحافظ المؤسسون على حصة نسبتها 55% من الأسهم، في حين طُرحت نسبة 45% منها للتداول في السوقين.

وفي عام 2017، أصدرت المجموعة بنجاح صكوكًا إسلامية من الفئة 1 (Tier-1) بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، والتي أُدرجت لاحقًا للتداول في البورصة الإيرلندية. وفي عام 2022، تحوّلت المجموعة من «مصرف جملة» إلى «شركة استثمار - الفئة 1 (مطابقة للمبادئ الإسلامية)» تعمل تحت إشراف مصرف البحرين المركزي. وفي أعقاب ذلك، تم إلغاء إدراج أسهم المجموعة في السوقين، وذلك بناءً على القرارات التي اتخذها المساهمون أثناء اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وعليه أصبحت المجموعة شركة خاصة ذات محفظة متنوعة من المساهمين في 2024.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل مجموعة البركة خدمة عملائها عبر شبكة من البنوك تعمل في 13 دولة وتضم أكثر من 600 فرع، وتقدم لهم خدمات مالية موثوقة مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم.

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسيًا لضمان الإدارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضروريًا لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولًا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا، ضمن أمور أخرى، عمّا يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- العمل والتنسيق بين الإدارة التنفيذية ورئيس المخاطر على تحديد مدى تقبل المجموعة للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية المجموعة والمشهد التنافسي والتنظيمي، ومصالح المجموعة على المدى الطويل، والتعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفعالية، والإشراف على التزام المجموعة ببيان الرغبة في المخاطرة وسياسة المخاطر وحدود المخاطر؛
- المشاركة بنشاط في شؤون المجموعة، ومواكبة التغيرات الجوهرية في أعمال المجموعة والبيئة الخارجية والتصرف في الوقت المناسب لحماية مصالح المجموعة على المدى الطويل؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقق من وضع إطار عام وفعّال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع السياسات والإجراءات المناسبة والموافقة عليها لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعّال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الرقابة الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبًا، وفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- التأكد من وجود إطار عمل لمكافحة غسل الأموال لإدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة المجموعة وإطار إدارة المخاطر وجميع السياسات، ومراجعة الأجزاء ذات الصلة منها بالإضافة إلى مراجعة الضوابط الرئيسية في حالة النظر لنشاط تجاري جديد، أو في حالة حدوث تغييرات جوهرية في حجم المجموعة أو تشكيلها أو استراتيجية أعمالها أو الأسواق أو المتطلبات التنظيمية أو حدوث إخفاق كبير في الضوابط؛
- ضمان تنفيذ برنامج (مكافحة الرشوة والفساد) «برنامج إيه بي سي» في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- ضمان إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛

مجلس الإدارة (تتمة)

- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- ضمان أن تحافظ الإدارة العليا على علاقة فعالة وشفافة مع مصرف البحرين المركزي؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- مراعاة المصالح المشروعة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقًا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقًا للأصول المرعية بحسب الجنس (عن أي نقص للتمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس)، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها؛
- ضمان عدم سيطرة أي فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة على عملية صنع القرار في مجلس الإدارة وعدم تمتع أي فرد أو مجموعة بسلطات مطلقة في اتخاذ القرار؛
- كحد أدنى، الموافقة على الاختيار والإشراف على أداء الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورؤساء وظائف إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي؛
- والإشراف بشكل فعّال على تصميم وتشغيل نظام المكافآت للأشخاص المعتمدين ومراقبة ومراجعة التعويضات المدفوعة للإدارة التنفيذية وتقييم ما إذا كانت تتماشى مع سياسة المكافآت وثقافة المخاطر والرغبة في المخاطرة بالمجموعة.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف المجموعة. ويتحقق المجلس من أن الإدارة العليا تطبّق الأطر العامة للنُظم والضوابط الرقابية والعمليات والإجراءات بما يتفق مع سياسات المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة. كما يقوم بشكل منتظم بتقييم هذه الأطر لضمان توافقها مع احتياجات أعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها.

كذلك يقوم المجلس بشكل منتظم بمراجعة الإجراءات المعتمدة لتشخيص المخاطر الرئيسية وتقييمها وإدارتها. ويعمل نظام المجموعة للرقابة الداخلية على ضمان المساءلة وتحديد المسؤولية من خلال توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه. وقد صُمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال. في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعّالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتنسيق مع لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن «اعرف عميلك» (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (إيه إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد («برنامج إيه بي سي»). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المعدلة لوحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى HC من الدليل الإرشادي الخاص به بموجب المجلد الرابع والتي استوفتها مجموعة البركة فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. تتوافق هذه المتطلبات مع المبادئ المتعلقة بنظام حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومعايير أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها هيئات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والضوابط والسياسات رفيعة المستوى ذات الصلة. تقوم مجموعة البركة بإجراء تقييمات داخلية مفصلة سنويًا لضمان الامتثال لهذه المتطلبات، وفي حالة تحديد أية نواقص، فإنه يتم العمل على تنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك النواقص. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بمثل هذه النواقص، إن وجدت، وبالتدابير المتخذة.

تضمن مجموعة البركة باستمرار تمثيل مساهمي الأقلية في المجموعة بشكل جيد في مجلس الإدارة من خلال الأعضاء المستقلين (الذين يشكلون نسبة الأغلبية في مجلس الإدارة)، والذين يتحملون مسؤولية إضافية تتمثل في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام (أربع مرات على الأقل في السنة) ولديه جدول رسمي بالأمور المخصصة له، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية لشؤون المجموعة المحالة إليه لاتخاذ القرار بشأنها. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية، وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة على سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها، والتقارير المقدمة إليه حول عمليات المجموعة (مع التركيز على التنظيم وإدارة المخاطر وتطوير تكنولوجيا المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وفي كل الأحوال يجب ألّا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات. ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع

مجلس الإدارة (تتمة)

من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد أقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحد الأحداث أو الظروف المحددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفًا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- عدم موافاة العضو للشروط المشار إليها في المادة 240 من قانون الشركات التجارية؛
- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس إدارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا؛ وعلى مجلس الإدارة اتخاذ القرار في هذا الشأن حسبما يراه مناسبا؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولًا عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة العضو؛
- وإذا شغل العضو أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتبًا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بالمتطلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة التالي لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة.

وتماشيًا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. وتتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2024، من 12 عضوًا. ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماما عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمعن في ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون، وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استنادًا إلى سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير. وتماشيًا مع الممارسات العالمية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

مجلس الإدارة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2024، كان تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقا لتوجيهات وزارة التجارة والصناعة (لمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 10 من هذا التقرير):

		الذكور	الإناث
الأعضاء غير التنفيذيين			
1. الشيخ عبد اللّه صالح كامل	*الرئيس*	✓	
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي		✓	
3. الأستاذ سعود صالح الصالح		✓	
4. الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة*		✓	
الأعضاء المستقلون			
1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	*نائب الرئيس*	✓	
2. الدكتور خالد عبد اللّه عتيق		✓	
3. الأستاذة داليا حازم خورشيد			✓
4. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين		✓	
5. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج		✓	
6. الأستاذ مسعود أحمد البستكي		✓	
7. الأستاذ ناصر محمد النويس		✓	
الأعضاء التنفيذيون			
1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	*الرئيس التنفيذي للمجموعة*	✓	
2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		✓	
إجمالي تمثيل الجنسين في مجلس الإدارة	31 ديسمبر 2024	%92	%8
	31 ديسمبر 2023	%92	%8

* الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، العضو السابق في مجلس إدارة مجموعة البركة، وافته المنية في الرابع من يوليو 2024.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له ويتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2024):

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الشيخ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، والأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو غير تنفيذي). وتعمل اللجنة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات المكافآت لفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعًا واحدًا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال للقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون إلى سلطات اختصاص في أي بلد تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللجنة أو لمسؤول وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

يترأس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي)*.

وتجتمع اللجنة رسميًا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة. ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس المخاطر وكبار المديرين التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى الأستاذ يوسف حسن خلاوي ممثلًا لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة، ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعّالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية على مستوى المجموعة، بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعّالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعف لتتم معالجتها إن وجدت. نظرًا لوجود المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو غير تنفيذي).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذج يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيًا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

ويتم تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

* أصبح الأستاذ توفيق شاكر المفتي عضوًا في اللجنة ابتداءً من 2024/7/21 ليحل محل الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان التابعة في عام 2024

اسم المجلس / اللجنة		مجلس الإدارة						عدد الاجتماعات في 2024				6
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 20/02/2024	الاجتماع الثاني 20/03/2024	الاجتماع الثالث 08/05/2024	الاجتماع الرابع 07/08/2024	الاجتماع الخامس 06/11/2024	الاجتماع السادس 18/12/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها				
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
4	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
5	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
6	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
7	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
8	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
9	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
10	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
11	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				
12	الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة*	✓	✓	✓	متوفى	/	/	3/6				
13	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6				

اسم المجلس / اللجنة		اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2024	2
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 26/06/2024	الاجتماع الثاني 27/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	✓	2/2
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	2/2
3	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	✓	2/2
4	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	2/2
5	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	2/2
6	الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	✓	✓	2/2

اسم المجلس / اللجنة		لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة			عدد الاجتماعات في 2024			6
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 08/02/2024	الاجتماع الثاني 19/03/2024	الاجتماع الثالث 07/05/2024	الاجتماع الرابع 06/08/2024	الاجتماع الخامس 10/09/2024	الاجتماع السادس 04/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
2	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6/6

اسم المجلس / اللجنة		لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2024	2
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 06/02/2024	الاجتماع الثاني 14/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	2/2
2	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	2/2
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	2/2

اسم المجلس / اللجنة		لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2024		4
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 10/03/2024	الاجتماع الثاني 22/05/2024	الاجتماع الثالث 29/09/2024	الاجتماع الرابع 24/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4
3	الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة*	✓	✓	متوفى	/	2/4
4	الأستاذ توفيق شاكر مفتي**	ليس عضوًا	ليس عضوًا	✓	✓	2/4

اسم المجلس / اللجنة		لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2024	2
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 24/04/2024	الاجتماع الثاني 09/12/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	2/2
2	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	2/2
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	2/2

اسم المجلس / اللجنة		لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2024		4
الرقم	اسم العضو	الاجتماع الأول 07/02/2024	الاجتماع الثاني 29/05/2024	الاجتماع الثالث 28/08/2024	الاجتماع الرابع 26/11/2024	عدد الاجتماعات التي حضرها
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4
3	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	✓	✓	✓	4/4
4	الأستاذ يوسف خلاوي	X	✓	✓	✓	3/4

ملاحظات:

* الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة توفي بتاريخ 2024/07/04.

** عقب وفاة الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، حل الأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي) محله بتاريخ 2024/07/21.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ / عبد اللّه صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبد الله كامل الإنسانية. كما يترأس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار، وشركة دلة البركة للاستثمار القابضة، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والغرفة التجارية بمكة المكرمة. وشغل الشيخ عبد الله سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة عسير وعددًا من المناصب التنفيذية في شركة دلة البركة القابضة وصولًا إلى منصب الرئيس التنفيذي.

يتمتع الشيخ عبد الله بأكثر من 30 عامًا من الخبرة في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما يشارك في العمل الخيري ومبادرات العمل العام من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات والجمعيات. كما كان عضوًا في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة لدورتين، وهو أيضًا عضو في جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبد الله صالح كامل سعودي الجنسية.

الأستاذ / محمد إبراهيم الشروقي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي هو نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة، ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات المرموقة، بما في ذلك وصاية (صندوق تقاعد أرامكو السعودية)، وصندوق الضمان الصحي، ولازوردي للذهب والمجوهرات (كرئيس لمجلس الإدارة)، ومعهد مجالس الإدارة في الخليج (كرئيس لمجلس الإدارة)، و(APM Terminals) لإدارة الموانئ، وإنفستكورب الخليج.

شغل الأستاذ محمد الشروقي في السابق منصب الرئيس التنفيذي المشارك لشركة الاستثمار إنفستكورب العالمية، وخلال فترة خدمته، شارك بدور محوري في تعافي المؤسسة من الأزمة المالية العالمية. كما قاد مبادرات توسّع امتياز استثمار المؤسسات بشركة إنفستكورب في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. وساعد على ترسيخ مكانة إنفستكورب كأحد أنشط وأكبر المستثمرين في الأسهم الخاصة في المملكة العربية السعودية.

وقبل إنفستكورب، عمل الأستاذ محمد الشروقي في سيتي جروب لمدة 33 عامًا، حيث كان يشغل منصب المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرئيس التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ضمن إنجازاته العديدة، ساهم في تأسيس سيتي بنك البحرين وترسيخ اسمه كمركز تجاري بارز بين آسيا وأوروبا.

يحمل الأستاذ الشروقي درجة علمية من جامعة الكويت (1971)، وأكمل برنامج الإداريين التنفيذيين في جامعة هارفارد سنة 1988.

الأستاذ / توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

يتمتع الأستاذ توفيق شاكر مفتي بخبرة تزيد عن 25 عامًا في مجال الأعمال، حيث تقلد العديد من المناصب القيادية في شتّى القطاعات. وشغل منصب رئيس مجموعة الخزينة في تكتل متعدد الجنسيات في الشرق الأوسط، وكان الرئيس التنفيذي وعضو مجالس إدارة العديد من الشركات داخل المجموعة وخارجها.

تشمل المسيرة المهنية للأستاذ توفيق مناصب مثل مسؤول تنفيذي للمؤسسات المالية في مؤسسات للخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الخاصة، بالإضافة إلى مناصب أخرى مثل مسؤول الامتثال للمجموعة، ومسؤول علاقات العملاء لقطاع الشركات، ومسؤول العلاقات / الاستثمارات المدرجة. كذلك، عمل الأستاذ توفيق المفتي في أكبر خمس شركات محاسبة في مجال تمويل الشركات وقطاعات التخطيط المالي.

تغلب الأستاذ توفيق بصورة مهنية على العديد من التحديات الأساسية وبيئات العمل المتغيرة. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت، كونيكتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ / حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة (ABG) في أكتوبر 2022. وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة بنك البركة تركيا، وعضو مجلس إدارة عدد من الوحدات المصرفية التابعة لبنك البركة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين.

شغل الأستاذ حسام العديد من المناصب القيادية بفضل خبرته التي تمتد على مدار 25 عامًا في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة ورئيس قسم تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قام من خلال هذه المناصب بتطوير المنتجات والمبادرات التجارية على مستوى المجموعة، والإشراف على الخدمات المصرفية التجارية ووظائف الخزينة، وإدارة قسم الاستراتيجية بالمجموعة.

الدكتور / خالد عبد اللّه عتيق

عضو مجلس الإدارة

يشغل الدكتور خالد عبد اللّه عتيق منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة السودان، ومنصب عضو مجلس إدارة كل من بنك البركة التركي للمشاركة، وبيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين. وشغل الدكتور خالد في السابق منصب الرئيس التنفيذي لبيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين. كما تقلد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية، وضمان امتثال البنوك، التي تعمل في البحرين أو تلك التي تأسست فيها، بلوائح مصرف البحرين المركزي. كذلك عمل الدكتور خالد عتيق في مناصب قيادية في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائب للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذًا مساعدًا في جامعة البحرين، وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة / داليا حازم خورشيد

عضو مجلس الإدارة

الأستاذة داليا حازم خورشيد هي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة بلتون المالية القابضة، البنك الاستثماري الرائد والمتكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتمتع الأستاذة داليا بخبرة عالمية تمتد لأكثر من 25 عامًا في القطاع المصرفي والمالي، حيث تقلدت عدة مناصب قيادية وقدمت الاستشارات لإتمام العديد من المعاملات البارزة والتي شملت الطرح الخاص واستراتيجيات الاستثمار وصفقات الدمج والاستحواذ في المنطقة.

تمتد المسيرة المهنية للأستاذة داليا لتشمل القطاعين العام والخاص. إذ قامت بتأسيس شركة مسار للاستشارات المالية وإيجل كابيتال للاستثمارات المالية حيث تولت منصب رئيس مجلس الإدارة في كلتا الشركتين، وقامت بتقديم الاستشارات اللازمة من أجل جمع التمويلات، وتمويل الشركات والمشروعات، وكذلك إتمام العديد من عمليات الدمج والاستحواذ، وإدارة أكثر من 50 استثمارًا وصفقة استراتيجية بقيمة تقدر بنحو 44 مليار دولار أمريكي. تولت الأستاذة داليا حقيبة وزارة الاستثمار في الحكومة المصرية، حيث قادت ملف تطوير قانون الاستثمار حتى إقراره، ونجحت في إطلاق برنامج الاكتتاب العام بمدة 3 - 5 سنوات في مصر.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

وقبل توليها منصبها الوزاري، قضت الأستاذة داليا 11 عامًا كنائبة للرئيس التنفيذي وأمين صندوق المجموعة في أوراسكوم للإنشاء المحدودة ورئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات في (OCI NV) في الفترة (2008-2016) حيث نجحت في قيادة مجموعة من المبادرات التمويلية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات للمجموعتين. شغلت الأستاذ داليا خورشيد أيضًا منصب نائب رئيس قسم تمويل الشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سيتي بنك (1997) (2005-Citibank). وقد استهلت مسيرتها المهنية في القطاع المؤسسي في البنك التجاري الدولي (1994-1996).

بالإضافة إلى ذلك، شغلت الأستاذة داليا مناصب في مجالس إدارة عدة مؤسسات بالقطاعين العام والخاص على المستوى المحلي والإقليمي، حيث تولت في السابق منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2016-2017)، ورئيس لجنة فض المنازعات في مصر (2016-2017)، ورئيس لجنة صندوق الثروة السيادية (2016-2017)، ومؤسس المجلس الأعلى للاستثمار والرئيس التنفيذي له (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول (2016) (2017-EGPC)، وعضو مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة وكالة التنمية الزراعية (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (2016-2017).

وتقديرا لجهودها ودورها المؤثر في شتّى قطاعات السوق، اختارت مجلة فوربس الأستاذة داليا كواحدة من أقوى السيدات العربيات في عام 2017. حصلت الأستاذة داليا على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الدكتور / زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين هو محامي مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية. ويشغل حاليًا منصب المؤسس والشريك الإداري في مكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب (BonelliErede) الإيطالي، ومنصب مستشار أول في طيبة للاستشارات. كما يتقلد العديد من المناصب في مختلف مجالس الإدارة.

يشغل الدكتور زياد منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية (الفرع المصري لمجموعة انتيسا سان باولو)، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارة الشركات بما في ذلك شركة أكسا مصر، وحسن علام القابضة، وإم.تي.أي مصر، ومجموعة ماريدايف للخدمات البترولية، وسامكريت للتنمية الصناعية، ومستشفى السلام، بالإضافة إلى أنه عضو في مجلس المستشارين لمجموعة الفطيم مصر، ومجموعة أركان.

كذلك تقلد الدكتور زياد بهاء الدين في السابق العديد من المناصب المرموقة في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية، ووزير التعاون الدولي، وعضو مجلس النواب، ورئيس هيئة الرقابة المالية، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. كما كان الدكتور زياد عضوًا غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

وإلى جانب المناصب العامة، يقوم الدكتور زياد بنشر مقال اقتصادي كل أسبوع في جريدة المصري اليوم. كما قام بتدريس القانون في جامعة القاهرة، وكان محاضرًا زائرًا في كلية القانون العابر للحدود بجامعة بكين في مدينة شنتشن بالصين. وهو عضو في مجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

حصل الدكتور زياد على درجة الدكتوراة في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كينجز كوليدج لندن، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة. وتخرج في مدرسة جيسويت الثانوية بالقاهرة.

الأستاذ / سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود صالح الصالح حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية. كما شغل العديد من المناصب المرموقة، بما في ذلك رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي أن بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة.

كذلك كان الأستاذ سعود عضوًا في مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أورکس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يتمتع الأستاذ سعود بخبرة تزيد عن 33 عامًا في القطاع المصرفي، إذ بدأ مسيرته المهنية في البنك العربي الوطني في الرياض. كما تدرج في المناصب الإدارية في البنك السعودي للاستثمار حتى أصبح المدير العام للبنك. ثم عين لاحقًا أمينًا عامًا للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير.

الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية، كما أكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجالين المالي والقانوني.

الأستاذ / عبد الإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي منصب الرئيس التنفيذي لدار صالح في المملكة العربية السعودية، ومنصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، وبنك البركة الجزائري، ورئيس مجلس إدارة شركة البحيرة للتطوير والاستثمار في تونس. علاوة على ذلك، يشغل الأستاذ عبد الإله مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات الدولية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عامًا، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والموارد البشرية. الأستاذ عبد الإله سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ / فهد بن إبراهيم المفرج

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج هو عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للطباعة والتغليف، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة يقين المالية التي تعد من أوائل الشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

يتمتع الأستاذ فهد بأكثر من 30 عامًا من الخبرة في مجال الرقابة المصرفية، وشغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية، وبنك التنمية الاجتماعية، والشركة السعودية المغربية للاستثمار. كما شغل منصب مدير إدارة الإشراف المصرفي في البنك المركزي السعودي حتى عام 2012.

وعلى مدار مسيرته المهنية، كان الأستاذ فهد عضوًا نشطًا في العديد من اللجان رفيعة المستوى، بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية،

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

ومجموعة بازل للتنسيق وغيرها من اللجان الرقابية. كما شارك في دورات تدريبية موسّعة مع العديد من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة الخدمات المالية البريطانية، ومؤسسة النقد السنغافورية، ومركز تورنتو للقيادة التنفيذية وغيره.

الأستاذ فهد حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الملك عبد العزيز.

الأستاذ / مسعود أحمد البستكي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ مسعود أحمد البستكي هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي في البحرين، وهو مصرفي تنفيذي متميّز يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عامًا في مجال الخدمات المصرفية والأعمال الدولية. وتمتد خبرته لتشمل الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية الدولية.

وعلى مدار مسيرته المهنية، شارك الأستاذ البستكي في العديد من الأنشطة المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. كما شغل سابقًا مناصب رئيسية في مؤسسات مالية مرموقة، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، وبنك ABC الإسلامي، وبنك جي بي مورغان تشيس، وبنك بي إم آي، وفينشر كابيتال بنك. كذلك تقلد الأستاذ البستكي عدة مناصب أبرزها رئيس المؤسسات المالية في بنك جي بي مورغان تشيس، ورئيس قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بي إم آي بنك ورئيس قسم الاكتتاب في فينشر كابيتال بنك. وهو حاليًا عضو مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين.

وإلى جانب القطاع المصرفي، تمتد خبرة الأستاذ مسعود إلى قطاع الطيران حيث شغل منصب الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إيروليز لتأجير الطائرات والمعدات. وكان أيضًا الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة توسيز لاستشارات الأسهم.

الأستاذ مسعود حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودبلوم الدراسات العليا في الأعمال والمالية من جامعة البحرين.

الأستاذ / ناصر محمد علي ناصر النويس

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد علي ناصر النويس منصب رئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة شركة أسواق للإدارة والخدمات منذ إطلاقها في عام 1999، وتقع كلتا الشركتين في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

وشغل الأستاذ النويس في السابق منصب المدير العام لصندوق أبوظبي للتنمية، كما تقلد العديد من المناصب القيادية، ومنها رئيس مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين في المنامة بالبحرين، وعضو مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ ناصر بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في مجال الأعمال والتأمين والتطوير العقاري، كما حصل على العديد من الأوسمة الرفيعة تقديرًا لإسهاماته في القطاع، بما في ذلك جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار العربي الفندقي في عام 2011، وجائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي (الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر) في عام 2003، وجائزة مبتكر العام في مجال الفنادق (جوائز ديبا لفنادق الشرق الأوسط) في عام 2004.

الأستاذ ناصر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية لمدة ثلاث سنوات بناء على توصية من مجلس الإدارة. ولدى الهيئة سلطة مركزية لإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية ومراقبة الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية المحلية. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية الحق في طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتمامًا بالغًا للامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي أو الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري *

الرئيس

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وعلى مدار مسيرته المهنية في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تدرج في المناصب من معيد إلى محاضر إلى أستاذ مساعد، ثم ترقي إلى أستاذ مشارك. بلغت مؤلفات الشيخ الدكتور الشثري 65 مؤلفًا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

* تم تعيين الشيخ الدكتور الشثري في منصب رئيس الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية في 12 سبتمبر 2024.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (تتمة)

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

يحمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود درجة الدكتوراة في السياسة الشرعية من المعهد العالي لأصول الدين بتونس التابع لجامعة الزيتونة. كما يحمل درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن ودرجة البكالوريوس في الشريعة من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف، بالإضافة إلى درجة الدبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. شغل الشيخ الدكتور آل محمود منصب رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين من 2001 إلى 2004، وكان أستاذًا للدراسات الإسلامية في الجامعة نفسها منذ عام 1985. وهو عضو نشط في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في مؤسسات مالية إسلامية، بما في ذلك بنك البحرين الإسلامي وشركة التكافل الدولية وبنك ABC الإسلامي. وهو أيضًا عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع

عضو

يحمل الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وهي لجنة تضم العديد من كبار العلماء. وهو أيضًا عضو في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقًا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضًا عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله ما زال عضوًا في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 27 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عددًا من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة. وكان عضوًا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليًا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الأستاذ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. وقد تخرج مع مرتبة الشرف في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويحمل درجة الماجستير في أصول الفقه، وهو متخصص في القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبًا قانونيًا في أكثر من مؤسسة قانونية عالمية في فرانكفورت وجنيف ولندن، وأسس لاحقًا مجموعة قانونية متخصصة في لندن، والتي تمتلك فروعًا في عدد من دول العالم. وقد شغل الأستاذ خلاوي منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ومنذ عام 2000، أسس العديد من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات المملوكة لمستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات العالمية، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري، الرياض. وهو أيضًا عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة تزيد عن 15 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، بالإضافة إلى درجة ماجستير إدارة في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية في السودان. شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2024. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ الدكتور / سعد بن ناصر الشثري	رئيس الهيئة	6
الشيخ الدكتور / عبد اللطيف محمود آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ / عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع	عضوا	6
الشيخ الدكتور / العياشي الصادق فداد	عضوا	6
الشيخ الأستاذ / يوسف حسن خلاوي	عضوا	6

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة لفريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2024، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزينة والمؤسسات المالية، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال، والمالية، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في تأمين أداء وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتنفيذ القرارات التشغيلية وغيرها من قرارات مجلس الإدارة بالإضافة إلى أي أمور أخرى يتم تفويضها إلى إدارة المجموعة من قبل مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية، ومدير الموارد البشرية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة هيكل الموجودات والمطلوبات والتعرضات التي هي خارج الميزانية الخاصة بالمركز الرئيسي للمجموعة بهدف تعظيم القيمة لصالح المساهمين، وحماية أصول العملاء، وتحسين الربحية، وتعزيز رأس المال، وحماية المجموعة من الظروف المالية غير المواتية. وتقوم اللجنة أيضًا بمراقبة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق وكفاية رأس المال، في حين تتولى إدارة الخزينة والمؤسسات المالية تنفيذ القرارات التي تحد من هذه المخاطر.

كما تقوم هذه اللجنة بالاحتفاظ على السيولة الكافية للمركز الرئيسي للمجموعة والحصول على الترتيبات التمويلية المناسبة لتلبية احتياجات الأعمال وخطط التوسع والمتطلبات التنظيمية.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على حدود البلدان والمؤسسات المالية / التعرضات الائتمانية. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين مسؤولي الإدارة التنفيذية، والذين يشملون رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق

مسؤولية لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي ومتطلبات مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة، بما في ذلك كل من رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال.

لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات

تتمثل مسؤولية لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات في تعزيز أفضل الممارسات المصرفية لمراجعة ومراقبة مختلف أنواع المحافظ الائتمانية (كمحفظة المؤسسات والمحفظة التجارية ومحفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة الأفراد وغيرها) داخل مجموعة البركة ووحداتها التابعة، مع التركيز بشكل خاص على التعرضات المتعثرة والتعرضات متأخرة السداد والتعرضات التي تمت إعادة هيكلتها والمخصصات ذات الصلة.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة، بما في ذلك كل من رئيس إدارة الائتمان والمخاطر، ورئيس إدارة المالية، وممثلون من إدارتي الائتمان والمخاطر والمالية.

لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تتولى لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات مسؤولية التحكم في استراتيجيات الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات والإشراف عليها على مستوى المركز الرئيسي للمجموعة والوحدات التابعة، كما تضمن توافقها مع أهداف المجموعة والأعمال المحلية. وتضطلع اللجنة كذلك بمهام مراجعة المشاريع الرئيسية واعتمادها، ومراقبة الأمن السيبراني، وتوحيد أدوات تقنية المعلومات. تدعم اللجنة أيضًا مبادرات التحوّل الرقمي، مع ضمان استمرارية الأعمال وتحديث النُظم الأساسية في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، فإن رفع تقارير دورية إلى مجلس إدارة مجموعة البركة يضمن المواءمة الاستراتيجية وإدارة المخاطر.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية، وتقنية المعلومات، ومسؤول الشؤون الرقمية.

لجنة الزكاة والتبرعات

تم تشكيل لجنة الزكاة والتبرعات بناءً على تفويض المساهمين للإدارة التنفيذية لتوزيع الزكاة نيابة عنهم. ووفقًا للصلاحيات الموكلة إلى هذه اللجنة، فإن مهام الإشراف على التبرعات وإدارتها تقع أيضًا ضمن نطاق مسؤولياتها. وقد وضعت الإدارة في حسبانها العديد من الاعتبارات المهمة عند تشكيل هذه اللجنة، والتي من شأنها تحسين آليات الحوكمة والحفاظ على الشفافية أثناء عملية التوزيع الموكلة إليها، وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة والضوابط الإجرائية التي تكفل إطارًا قويًا للرقابة ومعايير تتميز بالنزاهة والشفافية والإدارة الحكيمة.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها المراقب الشرعي وممثلين عن إدارات الامتثال والخزينة والمالية، علاوة على عضو مراقب من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة (ABG) في أكتوبر 2022. وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة بنك البركة تركيا، وعضو مجلس إدارة عدد من الوحدات المصرفية التابعة لبنك البركة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين.

شغل الأستاذ حسام العديد من المناصب القيادية بفضل خبرته التي تمتد على مدار 25 عامًا في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة ورئيس قسم تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قام من خلال هذه المناصب بتطوير المنتجات والمبادرات التجارية على مستوى المجموعة، والإشراف على الخدمات المصرفية التجارية ووظائف الخزينة، وإدارة قسم الاستراتيجية بالمجموعة.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان والمخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 30 عامًا من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، بالإضافة إلى إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات/ الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة.

وإلى جانب إدارة المخاطر، شمل عمل الأستاذ دوقار أيضًا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية في مجموعة سيتي المصرفية في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك إيه بي إن امرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والرئيس الإقليمي لإدارة محفظة الائتمان.

وعلى مدار مسيرته المهنية، تقلد الأستاذ دوقار العديد من المناصب العليا في مجال إدارة المخاطر، بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي آي بي كابيتال (شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي)، ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، شغل منصب رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية لدى بنك أبوظبي الوطني. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان.

وقد عمل الأستاذ دوقار عبر خطوط الدفاع الثلاثة في القطاع المصرفي - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر - على مستوى المصارف التقليدية والإسلامية على حدٍ سواء. يحمل الأستاذ دوقار درجة البكالوريوس من جامعة بنسلفانيا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة براون، حيث ركّزت أطروحته على التمويل الإسلامي.

الأستاذ / محمد العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 27 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة مجموعة البركة، وهو أيضًا سكرتير اللجنة. علاوة على ذلك، يشارك الأستاذ محمد كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق الخاصة بالوحدات التابعة لمجموعة البركة. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، عمل الأستاذ محمد كمدير للتدقيق الداخلي في بنك الإثمار، كما عمل سابقًا في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس ووترهاوس كوبرز وإرنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ / سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

يتمتع الأستاذ سهيل تهامي بأكثر من 27 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الأعمال الأخرى. وهو مسؤول بشكل مباشر عن إدارة سيولة مجموعة البركة، وتعزيز الربحية وإدارة التدفقات النقدية لمجموعة البركة مع تعزيز علاقات المجموعة مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وهو مسؤول أيضًا عن تطوير أعمال المجموعة، مع التركيز على تعزيز التمويل التجاري عبر وحداتها.

وكان قد شغل سابقًا منصب نائب رئيس أعلى - قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات في مملكة البحرين، حيث أمضى قرابة 12 عامًا بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة. ومن خلال المنصب، قام أيضًا بإدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، أمضى أكثر من 7 سنوات في البحرين بنك والكويت في مملكة البحرين، حيث شملت خبرته جميع وظائف الخزينة، بما في ذلك إدارة محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، ورئاسة قسم سوق المال، وإدارة السيولة.

الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد (CFA). وهو يحمل أيضًا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي، وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. ويحمل الأستاذ سهيل شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور / محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 28 عامًا في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقد انضم إلى إدارة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة البركة في عام 2017، وتم تعيينه رئيسًا لقسم التخطيط الاستراتيجي في نوفمبر 2019. وإلى جانب منصبه كرئيس لقسم التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، فهو يمثل مجموعة البركة كعضو في مجالس إدارة ولجان مجالس الإدارة في كل من بنك البركة الجزائري، وبنك البركة تونس، وبنك البركة جنوب أفريقيا.

قبل التحاقه بمجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات عالمية وخليجية مرموقة، حيث عمل كمدير للهيكلة والتنسيق الشرعي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وكان يشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكينزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي.

وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان أخرها منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار. وهو حاصل على درجتي الدكتوراة والماجستير في الهندسة الميكانيكية

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية (تتمة)

من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية، وبتخصص فرعي في الإدارة. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986.

وفي عام 2019، أكمل بنجاح برنامج الشهادة المهنية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في «التحول الرقمي من الذكاء الاصطناعي والإنترنت إلى كلاود وبلوكشين والأمن السيبراني».

الأستاذ / عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2019، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 20 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر التشغيلية، وحوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات، وأمانة السر وشؤون مجلس الإدارة. الأستاذ مزهر عضو في مجالس إدارة الوحدات التابعة لمجموعة البركة في البحرين وباكستان والسودان.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات. كما يحمل شهادة حوكمة الشركات الدولية، وشهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال، بالإضافة إلى شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد.

الأستاذ / علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ علي أصغر مندسوروالا بأكثر من 30 عامًا من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة، بما في ذلك أكثر من عقدين في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في عام 2008، وهو عضو أساسي مهم في الإدارة التنفيذية بالمجموعة.

يتولى الأستاذ مندسوروالا قيادة قسم المالية بمجموعة البركة وإداراته، والإشراف على العمليات المالية للوحدات التابعة للمجموعة، ودعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة واللجان التابعة له فيما يتعلق بالشؤون المالية. وفي إطار هذا المنصب، يتولى مسؤولية الميزانيات والرقابة عليها، ورفع تقارير عن الأداء إلى مجلس إدارة مجموعة البركة وإدارتها التنفيذية. وهو مسؤول أيضًا عن رفع تقارير الأمور التنظيمية إلى مصرف البحرين المركزي، وإعداد البيانات المالية للمجموعة، بالإضافة إلى الرقابة على الأداء المالي للوحدات التابعة للمجموعة.

شارك الأستاذ مندسوروالا بدور مهم في إنجاز مهام العناية الواجبة الخاصة بعمليات الاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، ومبادرات جمع رأس المال على مستوى المجموعة والوحدات التابعة لها. تضمنت مسؤولياته أيضًا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبًا إداريًا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة.

الأستاذ/ محسن دشتي

نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والمساندة

يتمتع الأستاذ محسن دشتي بأكثر من 22 عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية، وكذلك مجال التدقيق. حيث بدأ مسيرته العملية مع شركة (KPMG) في العام 2002 في إدارة التدقيق والاستشارات، ثم التحق بعدها بمجموعة البركة في العام 2005 في الإدارة المالية. وخلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2010، عمل في إدارة الرقابة المالية في بنك سيرة الاستثماري. وقد شغل سابقًا عضوية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في شركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

وقد تقلد الأستاذ دشتي العديد من المناصب القيادية في مجموعة البركة قبل أن يتم تعيينه في منصب رئيس العمليات والمساندة. وهو يشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة البركة كابيتال الإسلامية للاستثمارات المالية في مصر.

الأستاذ محسن هو محاسب قانوني معتمد (FCCA) من المملكة المتحدة وكذلك محاسب قانوني إسلامي (CIPA) معتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة البحرين.

الأستاذ / محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود بما يزيد على خمس عشرة سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة في أغسطس 2007 وكان مسؤولًا عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين، وعمل أيضًا محاميًا في شركة محلية حيث تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. علاوة على ذلك، عُيّن عضوًا في مجموعة عمل كُلفت بصياغة أحد معايير الأيوفي. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ / محمد جمشير

نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذ محمد جمشير مدير تنفيذي ذو خبرة تزيد عن 21 عامًا في مجال تقنية المعلومات والبنوك. وفي إطار منصبه كرئيس تقنية المعلومات في مجموعة البركة، يتولى الأستاذ محمد قيادة عمليات تنفيذ تقنيات المجموعة وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وذلك لضمان تحسين خدماتها والارتقاء بتجربة العملاء. وهو أيضًا عضو مجلس إدارة بنك البركة الجزائري، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فاكت التابعة للبنك الإسلامي الأردني.

قبل الانضمام إلى مجموعة البركة، شغل الأستاذ محمد عدة مناصب في بنك آركابيتا وهيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) ونُظم البيانات الإلكترونية (EDS)، حيث قام بتطوير وتنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإشراف على إدارة المشاريع وتحسين عمليات تقنية المعلومات.

يحمل الأستاذ محمد درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، ودرجة البكالوريوس في نُظم معلومات الحاسوب من جامعة ستراير في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشهادات المعتمدة الرائدة في المجال، مثل (CISA) و(CGEIT) و(PMP).

الدكتور / التيجاني الطيب محمد

المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة تزيد عن 15 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، بالإضافة إلى درجة ماجيستير إدارة الأعمال في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية في السودان. شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايدًا مستمرًا. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل مستمر وصياغة إطار العمل لها. وهنالك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم.

لقد أبدت المجموعة دوما التزامها التام بعدم الخوض في أي مشاريع تجارية يمكن لها أن تؤثر على الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير التنظيمية ذات الصلة.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال بجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقًا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي؛
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال؛
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال؛
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريًا. وإضافة إلى ذلك، فان للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريًا.

ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ومعيار الإبلاغ المشترك (FATCA/CRS)؛
- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة؛
- والعقوبات الدولية؛

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه، وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وتوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائما على جميع الموظفين الامتثال بها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائمًا.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو غير مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) /(معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقًا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين لضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقا للمواعيد المحددة.

مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة، حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) جنبًا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيًا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة والنظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل ومعاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

العقوبات الدولية

نظرًا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك ولا سيما تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرًا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تُطبِّق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانًا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائما على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من الدليل الإرشادي، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي. عقب اجتماع الجمعية العمومية السنوي وموافقة مصرف البحرين المركزي، تم إلغاء إدراج مجموعة البركة في بورصة البحرين رسميًا في شهر يوليو 2024. واعتبارًا من هذا التاريخ، لم تعد الشركة خاضعة لمتطلبات الإفصاح أو اللوائح المُنظِّمة لأسواق رأس المال.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر. عقب إلغاء الإدراج في البورصة، لم تعد المجموعة مُلزمة بنشر بيانات مالية فصلية مُراجعة، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين، تلتزم مجموعة البركة بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين في الوقت المطلوب، وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد. ومع ذلك، عقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين رسميًا، لم تعد المجموعة شركة مُدرجة، ولم تعد خاضعة للوائح بورصة البحرين وتوجيهاتها، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري. باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. عقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين في شهر يوليو 2024، لم تعد المتطلبات التنظيمية سارية على المجموعة.

وفي حال كان مطلوبًا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحافية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال. قررت المجموعة مواصلة إصدار البيان الصحافي، كما ستواصل اتباع معايير الإفصاح العام والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي قبل النشر.

لدى مجموعة البركة إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت وخطوط هاتف وعناوين بريد إلكتروني مكرسة خصيصًا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، والى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

اللوائح والقوانين

تمتثل مجموعة البركة لجميع المتطلبات التنظيمية التي تحكم شركات الاستثمار الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، اللوائح التنظيمية التي تحكم كفاية رأس مال مجموعة البركة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، والسيولة وإدارة الأموال وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في بلدانها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأسمالها.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110%.

يجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناء على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كاف لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة «معاملات الأطراف ذات الصلة» (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملو الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 27 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2024.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

تنطبق معاملات الأطراف ذات الصلة على أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والأشخاص المعتمدين، والإدارة، والموظفين، بما في ذلك المعاملات بين المجموعة ووحداتها التابعة. وتشمل هذه المعاملات التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وعمليات الشراء التي تمت، والمشاريع المشتركة، واتفاقيات الأعمال. علاوة على ذلك، يجب أن يقوم كل شخص معتمد بإبلاغ مجلس الإدارة بأكمله بشأن أي تضارب مصالح محتمل قد ينشأ عن أنشطته أو التزاماته تجاه مؤسسات أخرى.

ويجب على جميع الأشخاص المعتمدين الإفصاح كتابيًا عن جميع مصالحهم مع الشركات والأنشطة الأخرى (سواء كمساهمين بنسبة أعلى من 5% من أسهم رأس المال التي تتمتع بحق التصويت في شركة، أو أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، أو مديرين أو أي شكل من أشكال المشاركة المهمة) إلى مجلس الإدارة (أو اللجان المسؤولة).

توظيف الأقارب

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. إن دائرة الموارد البشرية هي المسؤولة عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

ويقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإفصاح سنويًا لمجلس الإدارة عن أقارب أي من الأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف خاضعة للرقابة في الشركة.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد المجموعة مدوّنة للسلوك والأخلاقيات المهنية وغيرها من السياسات والتوجيهات الداخلية للامتثال للقوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات المجموعة. وتنطبق مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية على جميع موظفي المجموعة وأعضاء مجلس إدارتها. وتتأكد المجموعة من تقديم جميع الأفراد المعتمدين لإعلانات تضارب المصالح الخاصة بهم سنويًا. ويتم تحديث الإعلان السنوي في مدوّنة السلوك.

كذلك توجد لدى مجموعة البركة إجراءات لمعالجة الشكاوى. إذ يتم التعامل مع جميع الشكاوى وفقًا لاشتراطات مصرف البحرين المركزي.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة أخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائمًا وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. إن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أية إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية؛
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛
- الغرامات أو غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني، 2001.

استراتيجية المكافآت

تتمثل فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة في تقديم مستوى تنافسي من الأجور الإجمالية لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. إذ صُممت هذه الاستراتيجية لمواءمة مصالح الموظف مع مصالح مساهمي المجموعة، فضلًا عن دعم تحقيق أهدافها.

وتعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم ركيزتين أساسيتين لنجاح المجموعة. وعليه، تسعى المجموعة إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الكفاءات التي تلتزم بتحقيق المصالح طويلة الأجل للمجموعة ومساهميها.

تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت؛
2. منافع؛
3. ومكافأة أداء سنوية.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والتي تتم الموافقة عليها بعد ذلك من قبل مجلس الإدارة.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

وسعيًا للمواءمة بين الأجور واستراتيجية الأعمال، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية. ويأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة وتدابير الامتثال، مع التشديد على النزاهة في جميع التصرفات. ولا يتم الحكم على الأداء بناءً على النتائج فحسب، بل على كيفية تحقيقها كذلك، الأمر الذي يؤكّد على إيمان لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بأهمية ممارسات الأعمال المستدامة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بأنصاف ومسؤولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

وكما ينص نظامها، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، ولا تقتصر على، ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود؛
- الموافقة على مبالغ المكافآت لكل فرد معتمد، مع الأخذ في الحسبان إجمالي المكافأة، بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى؛
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني؛
- وضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عمّا قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال أخرى، وذلك وفقًا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة.

ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافأة المتغيرة مرتبطة بالأداء وتتمثل أساسًا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تُمنح هذه المكافأة السنوية بناء على تحقيق وإنجاز الأهداف التشغيلية والمالية المحددة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في إنجاز تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

تبنت المجموعة إطارًا عامًا تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة يستند على مبدأ الشفافية للربط ما بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي من شأنها، مع تساوي جميع الأمور الأخرى، تقديم مجموعة مكافآت مستهدفة للموظفين، قبل النظر في أي تخصيص لخطوط العمل والموظفين بشكل فردي.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء أن جميع الأهداف تتوالى بشكل مناسب على جميع مستويات المجموعة وصولًا إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دورًا كبيرًا في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابية على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلًا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافًا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

تفاصيل الأجور المدفوعة

أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2024*	2023
بدل حضور	393	483
المكافأة*	1,500	1,500
أخرى	38	23

«الأخرى» تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

* تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2025.

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات*****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس*	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب**	أخرى***	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى****	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	
1. الشيخ عبد اللّه صالح كامل	52,212.470	9,048.000	-	-	61,260.470	-	-	-	-	-	-	61,260.470	-
2. أ. محمد إبراهيم الشروقي	49,021.579	11,310.000	-	-	60,331.579	-	-	-	-	-	-	60,331.579	4,444.212
3. أ. توفيق شاكر مفتي	45,830.689	13,572.000	-	-	59,402.689	-	-	-	-	-	-	59,402.689	-
4. أ. حسام بن الحاج عمر	37,321.647	9,048.000	-	-	46,369.647	-	-	-	-	-	-	46,369.647	1,558.218
5. د. خالد عبد اللّه عتيق	54,339.731	15,834.000	-	-	70,173.731	-	-	-	-	-	-	70,173.731	1,830.849
6. أ. داليا حازم خورشيد	40,512.537	11,310.000	-	-	51,822.537	-	-	-	-	-	-	51,822.537	268.673
7. د. زياد أحمد بهاء الدين	43,703.428	13,572.000	-	-	57,275.428	-	-	-	-	-	-	57,275.428	577.217
8. أ. سعود صالح الصالح	39,448.907	9,048.000	-	-	48,496.907	-	-	-	-	-	-	48,496.907	738.671
9. أ. عبد الإله عبد الرحيم صباحي	40,512.537	9,048.000	-	-	49,560.537	-	-	-	-	-	-	49,560.537	-
10. أ. فهد بن إبراهيم المفرج	49,021.579	12,441.000	-	-	61,462.579	-	-	-	-	-	-	61,462.579	268.673
11. أ. مسعود أحمد البستكي	45,830.689	15,834.000	-	-	61,664.689	-	-	-	-	-	-	61,664.689	1,830.846
12. أ. ناصر محمد علي النويس	47,957.949	12,441.000	-	-	60,398.949	-	-	-	-	-	-	60,398.949	2,944.215
13. أ. موسى عبد العزيز شحادة •	19,786.257	5,655.000	-	-	25,441.257	-	-	-	-	-	-	25,441.257	-
المجموع	**565,500.000**	**148,161.000**	**-**	**-**	**713,661.000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**713,661.000**	**14,461.574**

ملاحظة:

جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:

* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:

** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.

المكافآت الأخرى:

*** تشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وُجدت).

**** تشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة) (إن وُجدت).

بدل المصروفات:

***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

• الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة، رحمه الله، العضو السابق في مجلس إدارة مجموعة البركة، وافته المنية في الرابع من يوليو 2024.

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

ب) تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات الإدارة التنفيذية المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية/ عينية للعام 2024	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,291,587.646 د.ب.	866,718.500 د.ب.	193,316.866 د.ب.	2,351,623.012 د.ب.

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

** أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: [الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (General Manager)، العضو المنتدب (Managing Director)... إلخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO، المدير المالي... إلخ).

ج) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

	ألف دولار أمريكي	
	2024	2023
أتعاب أعضاء اللجنة الشرعية ومكافآتهم	246,897	187,425

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتّبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. وتشكل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان بالمركز الرئيسي واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

لضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافية - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج «الخطوط الثلاثة للدفاع» (Three Lines of Defense -LOD) لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات.

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر):** الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخاطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front office) التي تتعامل مع العملاء والمسؤولة عن أنشطة مثل التمويل.
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر):** المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الضوابط الداخلية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضا وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية.
3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر):** الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي) تشكل خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيدًا لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضًا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث.

إجمالًا، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية راس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

الدور والمسؤوليات الرئيسية لإدارة مخاطر المجموعة تتضمن ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.
- التأكد من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كاف بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي، هذا مع الأخذ بالاعتبار أن المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقلة الفردية في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام (كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة) للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إدارة مخاطر الوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة.

إدارة المخاطر (تتمة)

- مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبيه وتقديم المشورة للّجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وفقًا لذلك.
- المراجعة والمعالجة والموافقة المركزية على طلبات الائتمان لقطاع المؤسسات المالية على مستوى جميع الوحدات التابعة.
- تعزيز ثقافة قوية للمخاطر (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطوير الكوادر البشرية) داخل نموذج التشغيل الحالي للمجموعة وإطار الحوكمة.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبة تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

تم وضع إطار عمل لإدارة المخاطر، والذي يحدد الفئات الرئيسية للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة، ومخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية، ومخاطر الجرائم المالية، ومخاطر المناخ، ومخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية. وتندرج تحت كل فئة من فئات المخاطر الرئيسية مخاطر فرعية، والتي تعتبر جزءًا من تصنيف المخاطر لدى مجموعة البركة. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السَلَم أو الاستصناع أو المضاربة أو المشاركة. ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان، حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءًا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة. وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال: (أ) بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية والقدرة على السداد، (ب) الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها، (ج) والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضروريًا.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

لدى مجموعة البركة وكل وحدة تابعة إطارًا عامًا لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضًا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضًا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في بلدانها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتكون كل وحدة تابعة مسؤولة أيضًا عن مراقبة نسب تغطية السيولة لديها وصافي نسب التمويل المستقر بصفة دورية ومستمرة.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تغيّر قيمة البنود المُدرجة في الميزانية والبنود غير المدرجة فيها والناجمة بدورها عن تذبذب أسعار السوق، بما في ذلك معدلات الربح وأسعار صرف العملة وأسعار السلع وقيمة حقوق الملكية. ويشكّل كل من معدل الربح وسعر حقوق الملكية وأسعار صرف العملات الأجنبية أهم مخاطر فرعية تندرج تحت فئة مخاطر السوق. وقد وضعت المجموعة سياسات وآليات للإبلاغ الدوري لتتبع هذه المخاطر وإدارتها.

المخاطر الاستراتيجية

تشير المخاطر الإستراتيجية إلى المخاطر التي تهدد أرباح المنظمة وربحيتها الناتجة عن القرارات الاستراتيجية والتغيرات في ظروف العمل والتنفيذ غير السليم للقرارات. تنشأ المخاطر الاستراتيجية لأسباب خارجية، نتيجة اعتماد استراتيجيات واختيارات خاطئة يمكن أن تسبب خسارة لمجموعة البركة في شكل انخفاض في قيمة المساهمين، وخسارة الأرباح، وما إلى ذلك. ويتم تقييم المخاطر الاستراتيجية للوحدات التابعة من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) الخاصة بها وتحت إشراف مجموعة البركة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إجراءات داخلية، إلى جانب آليات للمتابعة والرقابة. كما تتم معالجة المخاطر القانونية من خلال التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤوليه أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

تواصل مجموعة البركة بتطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر، حيث قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة.

مخاطر السمعة

يتم تعريف مخاطر السمعة على أنها مخاطر الخسائر غير المباشرة الناشئة عن تراجع سمعة المؤسسة بين واحد أو أكثر من أصحاب المصلحة. وهذا يمكن أن يعرض المؤسسة للمقاضاة أو الخسارة المالية أو الإضرار بسمعتها. السمعة هي مجموعة من التصورات والمعتقدات، في الماضي والحاضر، والتي تكمن في وعي أصحاب المصلحة في البنك - العملاء، وشركاء الأعمال، والموظفين، والمستثمرين، والمحللين، والمجتمعات، والمنظمين، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية والجمهور في جميع أنحاء العالم. غالبا ما يتم بناء هذه التصورات والمعتقدات على مدى سنوات عديدة؛ كل عملية اتصال، كل ذكر في وسائل الإعلام، كل شائعة، أي تسريبات، ستلعب دورها في تكوين انطباع عام عن مكانة البنك.

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيرًا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فان مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال.

مخاطر الجرائم المالية

مخاطر الجرائم المالية تتمثل في مخاطر استغلال منتجات مجموعة البركة وخدماتها في أنشطة إجرامية. ويشمل ذلك الاحتيال والرشوة والفساد، والتهرب الضريبي، ومخالفة ضوابط العقوبات والتصدير، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة. وعليه، تخضع المنتجات للحوكمة للتحقق من مدى ملاءمتها وحساسيتها لأي نشاط إجرامي. وتوجد سياسات وإجراءات مفصّلة لمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية وضمان الامتثال لذلك.

مخاطر المناخ

ترتبط مخاطر المناخ بالتأثيرات المالية وغير المالية التي قد تنشأ عن تغيّر المناخ والتحوّل نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا. وتتمثل الدوافع الرئيسية لمخاطر المناخ في المخاطر الفرعية المادية والانتقالية. وما زالت هذه الفئة من المخاطر في مرحلة التطور، وتعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية، ومن ثم يتم العمل حاليًا على تقييمها، كما سيتم وضع أُطر عمل خاصة بها في الوقت المناسب حسبما يلزم.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال لمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على تصديق الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

يشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110%. يجب أن يتم احتساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار في البحرين على أساس حقوق المساهمين. ويجب على شركة الاستثمار أيضًا أن تحتفظ بموارد بشرية ومالية كافية وغيرها من الموارد المطلوبة لإدارة الأعمال بطريقة عادية.

لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات

تحكم لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلًا عن الاستراتيجية المحلية لكل وحدة تابعة. تراقب المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة لديها استراتيجياتها الخاصة للتحول الرقمي وباشرت بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. تقوم هذه الوحدات الفرعية حاليا بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحول الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات الدردشة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، نجحت العديد من الوحدات التابعة في استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بأنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولًا جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية.

ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة وإجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تحت وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC)

بخصوص الإفصاح عن حالات عدم الامتثال (مبدأ الامتثال أو التفسير)، وبناء على تقييم الامتثال المستقل والذي أجري في عام 2024، فإن مجموعة البركة (ABG) ممتثلة تمامًا لمتطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في الدليل الإرشادي الخاص به، باستثناء ما يلي:

يجب أن تجتمع لجنة التدقيق: (أ) أربع مرات سنويًا على الأقل. (ب) مرتان سنويًا على الأقل مع مدققي الحسابات الخارجيين. (ج) مرة واحدة سنويًا على الأقل دون حضور الرئيس التنفيذي أو أي ممثل للإدارة التنفيذية، ولكن في حضور رئيس إدارة الامتثال والتدقيق الداخلي والرئيس التنفيذي للمخاطر.	تم استيفاء جميع الاشتراطات. بخصوص البند (ج)، فقد التزم به كل من رئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي خلال العام 2024. وتم عقد اجتماع مع رئيس إدارة الامتثال في ديسمبر 2023، وكان من المقرر دعوته إلى اجتماع ديسمبر 2024. ومع ذلك، ونظرًا لازدحام جدول أعمال لجنة التدقيق، فقد تم تأجيل الاجتماع، ومن المقرر عقده في فبراير 2025.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تحت وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) (تتمة)

المساهمون الذين تبلغ نسبة حصتهم أكثر من 5% هم كما يلي:

الرقم المسلسل	اسم المساهم	نوع المساهم	الجنسية / بلد التسجيل	المساهمون كما في 31/12/2024	نسبة رأس المال كما في 31/12/2024
1	شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب.	شركة	البحرين	784,882,224	%63.15
2	شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	شركة	جزر كايمان	240,173,054	%19.32
3	عبد الله عبد العزيز الراجحي	فرد	سعودي	87,313,197	%7.03
	مساهمون آخرون من الأفراد والمؤسسات (حصتهم جميعًا أقل من 5%)		--	130,511,280	%10.50
				1,242,879,755	%100.00

التمويل الاجتماعي والمستدام

تلتزم مجموعة البركة التزامًا تامًا بمسؤولياتها البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة في جميع المناطق التي تعمل فيها. ففي العام 2024، أحرزت المجموعة تقدمًا كبيرًا في المبادرات ذات الصلة، وذلك من خلال دمج برامج الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة والاستدامة على نطاق أوسع، وتعزيز التزامها بالممارسات الأخلاقيّة والتنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي.

يظل التعليم أحد أهم مجالات التركيز بالمجموعة، إذ احتفلت هذا العام بيوم البركة السنوي الثالث، وحرصت على مواءمة جهودها مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمتمثل في «التعليم الجيّد». فمن خلال مجموعة متعددة من البرامج، أثرت مجموعة البركة إيجابيًا في حياة أكثر من 4,500 طالب، وذلك من خلال إنشاء المكتبات، والتبرع بالأدوات والمستلزمات التعليميّة، وتقديم منح دراسيّة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، ودعم فرص التعلّم في المجتمعات المحليّة التي تحتاج للمساعدة.

وفي إطار التزامها بالاستدامة، اتخذت مجموعة البركة خطوات فعّالة للتصدّي لتغيّر المناخ، والحفاظ على الموارد. حيث أجرت المجموعة تقييمًا لانبعاثات الكربون للإلمام بالأثر البيئي الخاص بها بشكل أفضل، وأطلقت مبادرات لإدارة الطاقة وترشيدها، وذلك مثل تركيبات الإضاءة التي تعمل بمستشعرات الحركة، كما قامت بتحديث نُظم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، مما أثمر عن وفورات ضخمة في الطاقة.

كذلك اضطلعت شبكة الوحدات الدوليّة التابعة للمجموعة بدور نشط في ميدان المسؤولية الاجتماعيّة. ففي تركيا، دعمت مجموعة البركة المجتمعات المحليّة المتضررة من الزلزال. أما في باكستان، فقد نظّمت محاضرات توعويّة عن التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، عملت مجموعة البركة على دعم التعليم والرعاية الصحيّة، وشاركت في جهود الإغاثة في حالات الكوارث، مما يؤكّد على تفانيها والتزامها بتعزيز رفاه المجتمعات العالميّة. ومن خلال برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعيّة، تدعم المجموعة مبادرات التمويل متناهي الصغر، وتقدّم التعليم، وتنمية المجتمع، مما يرسّخ التزامها بمبادئ الإسلام السمحة.

خلال العام 2024، منحت مجموعة البركة الأولوية للتوعية بالممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة من خلال محاضرات تدريبيّة موجّهة عُقدت عبر أكاديمية البركة، والتي غطت مواضيع رئيسيّة مثل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة، والحوكمة والامتثال، وذلك بهدف تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة في هذا الصدد. كما عزّزت المجموعة التزامها بدعم التعليم من خلال عقد أول اجتماع سنوي للامتثال للمجموعة، والذي ركّز على الممارسات الأخلاقيّة، ومكافحة غسل الأموال، فضلًا عن أهمية مشاركة المعرفة وتبادل الخبرات على مستوى المجموعة بأكملها.

انطلاقًا من هذه الجهود، حرصت مجموعة البركة على تحسين ممارسات الحوكمة لديها من خلال طرح نُظم حديثة ومتقدّمة وأدوات مؤتمتة لتعزيز الامتثال على مستوى جميع العمليات. واستثمرت المجموعة أيضًا في تنمية قدرات كوادر العمل، إذ قدّمت برامج تدريبيّة متخصصة في مجالات الأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال. علاوة على ذلك، قامت مجموعة البركة بتعميم سياساتها وإجراءاتها الخاصة بمكافحة الفساد على جميع الموظفين، فضلًا عن ضمان الالتزام بها على جميع مستويات المؤسسة من خلال عقد البرامج التدريبيّة والمحاضرات التوعويّة بشكل دوري منتظم.

وتظل الشفافية والمساءلة من أهم ركائز نهج الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة لدى مجموعة البركة. وعليه، طبّقت المجموعة عمليات متكاملة وشاملة لجمع البيانات، والتزمت بالمعايير العالميّة المُعترف بها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمبادئ الإسلاميّة. وتم تتبع مؤشرات الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة بمنتهى الدقة، وستتم مشاركة النتائج من خلال التقرير المعني لعام 2024، والذي يتوافق مع توجيهات الإفصاح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. ويعمل هذا التقرير على إبقاء جميع الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بأداء مجموعة البركة في مجال الاستدامة وممارسات الحوكمة.

في العام 2024، بلغ المعدل الإجمالي للتنوّع بين الجنسين على مستوى مجموعة البركة 34%، كما تمثل المرأة نسبة 8% من عضوية مجالس إدارتها. وحافظت المجموعة على التزامها بتحسين نسبة تمثيل المرأة في المستويات القياديّة، وذلك إيمانًا منها بأهمية التنوّع كأحد أهم محركات مسيرة الابتكار والنمو الاستراتيجي. وتوجد لدى المجموعة مبادرات لدعم ممارسات الشمول والإدماج داخل مكان العمل، والنهوض بدور المرأة وإسهاماتها على مستوى المؤسسة.

وبالتطلع إلى العام 2025، تتضمن أولويات مجموعة البركة تعزيز التنوّع بين الجنسين، والارتقاء بمستويات إشراك المجتمعات المحليّة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعيّة الفعّالة ذات الأثر الملموس، وتوظيف التكنولوجيا لتحسين أُطر الامتثال والحوكمة. وفي إطار مسيرتنا لتعزيز الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، نعمل على رصد وتقييم مدى تأثيرنا على الأطراف المعنية الداخليّة والخارجيّة، وذلك من أجل وضع إطار شامل يتوافق مع قيمنا وأهداف الاستدامة طويلة الأجل بالمجموعة. علاوة على ذلك، نواصل التزامنا بالتمويل الاجتماعي والمستدام، مع منح الأولوية للمشاريع التي تثمر عن قيمة ملموسة ومفيدة للمجتمعات، وتُحسّن الأوضاع المعيشيّة، وترتقي بجودة الحياة في المجتمعات المحليّة التي نعمل فيها.

مدققو الحسابات الخارجيون

بالنسبة لسنة 2024، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية وربع السنوية 210,000 دولار أمريكي، وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 45,150 دولارًا أمريكيًا.

17 شعبان 1446

16 فبراير 2025م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة

عن العام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2024

الحمد للّه والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

وفقا للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة تقدم الهيئة الشرعية الموحدة إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولا :اجتماعات الهيئة ولجنتها التنفيذية

عقدت الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة في العام المالي المنصرم 2024 ستة اجتماعات وعقدت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة ستة اجتماعات كذلك درست خلالها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها كل من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ووحدة التنسيق والتنفيذ الشرعي - بالمركز الرئيسي للمجموعة - على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2024، إذ أظهرت الهيئة الشرعية الموحدة بعضا من الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها بالتواصل مع تلك الوحدات محل الملاحظة وبالتنسيق مع هيئاتها الشرعية المحلية.

ثانياً: أعمال المراقبة

قام فريق المراقبة لدينا بمتابعة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2024 الصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة. ورجعنا إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما راجعنا المركز المالي للمجموعة وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما راجعنا عملية حساب الزكاة وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (39) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً: مسئولية الهيئة

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وتمكين الهيئات الشرعية من الإطلاع على العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات الشرعية بحكمها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الاساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن جميع المكاسب التي تحققت من طرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد صرفتها المجموعة ووحداتها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (39) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

علما بأن الجمعية العمومية في دورتها العادية التي عُقِدت في 22 مارس 2024 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن توزع مبلغا من المال قدره خمسمائة وستة وسبعون ألفا ومائتان وتسعة وخمسون (576,259) دولارا أمريكيا زكاة نيابة عن جميع المساهمين عن العام 2023 الذي اقتطع من أرباح المساهمين، ووزع المبلغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الموحدة.

بلغ مجموع الزكاة المستحقة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024 بعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة مليونا وأربعمائة وأربعة آلاف (1,404) دولار بواقع إثني عشر سنتا لكل 100 سهم (12 سنتا) وإخراج الزكاة يحتاج الى تفويض من المساهمين. وفي حالة عدم تفويضهم فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم، علما بأن الزكاة في حالة عدم توفر السيولة اللازمة يمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح دينا حتى توفرها.

الرئيس

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

الأعضاء

الشيخ الدكتور العياشي فداد

الشيخ الأستاذ يوسف حسن خلاوي

الشيخ الدكتور عبدالله المنيع

الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,244,793
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وبنك البركة الإسلامي حيث تدفع الزكاة مباشرة	(245,806)
رأس المال الدائم فئة 1	(400,000)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**598,987**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(54,434)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(60,164)
إجارة منتهية بالتمليك	(174,497)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(12,239)
عقارات و معدات	(147,874)
أصول غير ملموسة	(45,914)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(9,619)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(17,651)
الأصول الضريبية المؤجلة	(50,851)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	9,444
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	655
المطلوبات الضريبية المؤجلة	5,457
مخصص مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	13,178
مجموع الوعاء الزكوي	**54,478**
نسبة الزكاة	%2,5775
مجموع الزكاة المستحقة	**1,404**
عدد الأسهم بالآلاف	1,211,500
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	**0.12**

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

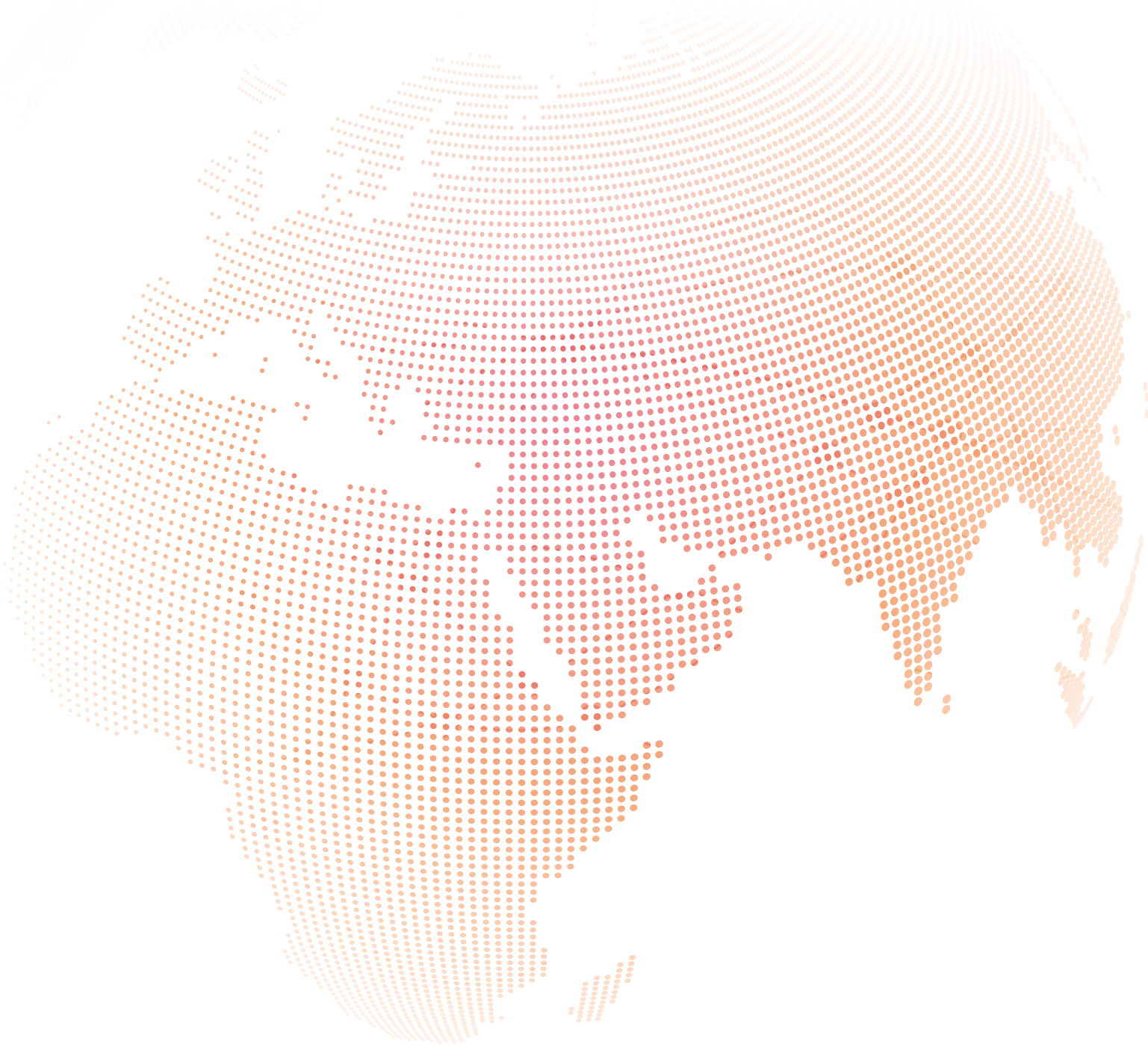

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

المحتويات

52 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
54 القائمة الموحدة للمركز المالي
58 القائمة الموحدة للدخل
59 القائمة الموحدة للدخل الشامل
60 القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق
61 القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
63 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
64 القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية
65 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
مجموعة البركة ش.م.ب.(م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمجموعة البركة ش.م.ب.(م) ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024 ؛
- القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الراي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومتطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

منهجية التدقيق لدينا

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي	• مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية

كجزء من تصميم تدقيقنا، حددنا الأهمية النسبية وقمنا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. على وجه الخصوص، نظرنا في الحالات التي أصدر فيها مجلس الإدارة أحكاماً ذاتية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت وضع افتراضات والنظر في الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها، عالجنا أيضا مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل خطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال.

لقد صممنا نطاق تدقيقنا من أجل أداء عمل كاف لتمكيننا من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ في الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والصناعة التي تزاولها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. لكل أمر أدناه، يتم توفير وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا للأمر في هذا السياق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

منهجية التدقيق لدينا (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول تدقيقنا لأمر التدقيق
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية يمثل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أفضل تقديرات مجلس الإدارة لخسائر الائتمان الناشئة. كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، فقد تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30. لقد ركزنا على هذا المجال لأن مجلس الإدارة يتخذ أحكاماً معقدة وذاتية بشأن مبلغ وتوقيت الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للوقوف على التطورات الأخيرة في التسهيلات التمويلية، مثل: • تحديث العوامل بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط. • تحديد معيار الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. • اختيار نماذج مناسبة وافتراضات لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر. • تعديلات على النماذج على أساس الترجيح المخصص للحالة الأساسية، وأفضل وأسوء السيناريوهات. • تحديد مجموعات من الموجودات المماثلة لغرض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • تحديد متطلبات الإفصاح وفقًا لمعيار المحاسبة المالي رقم 30. • تعتبر التسهيلات التمويلية للمجموعة، أي الذمم المدينة والمبالغ المستحقة من البنوك والاستثمارات التشاركية والإجارة المنتهية بالتمليك التي يبلغ مجموعها 14,941 مليون دولار أمريكي والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات صلة البالغة 721 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2024 مهمة بالنسبة للمجموعة. تم تقديم المعلومات حول مخاطر الائتمان بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة في الإيضاح رقم 30 حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • قمنا بتقييم واختبار عينة من الضوابط الرئيسية حول إنشاء واعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وحساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. • قمنا بتقييم مدى ملائمة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30. • استخدمنا المتخصصين لدينا، على أساس العينة، لتقييم مدى معقولية منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة التي طورها مجلس الإدارة وطبقها بما في ذلك معايير نموذج المخاطر (احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر)، والمعلومات المستقبلية، والترجيح ذي العلاقة، والتحليل. • فهمنا وقمنا بالاختبار على أساس العينة مدى اكتمال ودقة مجموعات البيانات المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا باختبار عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير تصنيف المراحل. • حصلنا على عينات من أحدث المراجعات الائتمانية المتاحة وتحققنا من أنها تتضمن التقييم الملائم والتوثيق لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد(رأس المال والأرباح والرسوم). • أجرينا تقييماً مستقلًا لتحديد مدى بملائمة افتراضات وضع المخصصات لعينة من تعرضات المرحلة الثالثة. وتم تكوين رؤية مستقلة حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على معلومات مفصلة عن القرض والطرف المقابل المتاحة في ملفات الائتمان. • قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير الشرعي للهيئة الشرعية وتقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها) والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتقرير السنوي المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. وعليه، ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تعد هذه البيانات المالية الموحدة وتعهد المجموعة بالعمل وفقًا لقواعد مبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة.

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية وقانون الشركات التجارية البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته (قانون الشركات التجارية)، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع) وبالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة إنها ضرورية ليتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولون عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي أعضاء مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي خطأ جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا معايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف يكشف دوما عن أي خطأ جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها سواء مع وجود عدم تأكد مادي متصل بالأحداث أو الظروف التي قد تؤدي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإنه يطلب منا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات في الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فعلينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى إيقاف استمرارية المجموعة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له ملاحظات التدقيق المهمة، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية كبيرة في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا الإبلاغ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
مجموعة البركة ش.م.ب.(م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع)، نقرر ما يلي:

1. احتفظت الشركة بسجلات محاسبية ملائمة والبيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
2. إن المعلومات المالية المتضمنة في التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة وتقرير مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية الموحدة؛
3. لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة، خلال السنة، قد خالفت أياً من الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع)، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أنشطتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أو على مركزها المالي كما في ذلك التاريخ؛ و
4. تم تزويدنا بالتوضيحات والمعلومات المرضية من قبل أعضاء مجلس الإدارة استجابة لجميع مطالبنا.

علاوة على ذلك، حددت هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة ان البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية خلال الفترة قيد التدقيق.

إلياس أبي نخول
رقم تسجيل الشريك: 196
برايس ووترهاوس كوبرز ام إي ليمتد
المنامة، مملكة البحرين
19 فبراير 2025

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**5,673,872**	5,131,650
مبالغ مستحقة من البنوك	4	**742,371**	517,443
ذمم مدينة	5	**10,263,735**	9,795,245
استثمارات تشاركية	6	**763,338**	776,670
استثمارات	7	**5,036,541**	5,451,565
إجارة منتهية بالتمليك	8	**2,449,568**	2,477,262
عقارات ومعدات	9	**484,443**	464,711
موجودات أخرى	10	**772,963**	648,788
مجموع الموجودات		**26,186,831**	25,263,334
المطلوبات وشبه الحقوق وحقوق الملكية			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**6,792,690**	6,403,831
مبالغ مستحقة لبنوك		**1,502,386**	1,129,155
تمويلات طويلة الأجل	11	**775,635**	777,006
مطلوبات أخرى	12	**1,140,569**	1,187,211
مجموع المطلوبات		**10,211,280**	9,497,203
شبه الحقوق			
مؤسسات مالية		**640,320**	417,206
مؤسسات غير مالية وأفراد		**13,338,157**	13,380,345
مجموع شبه الحقوق	13	**13,978,477**	13,797,551
حقوق الملكية			
رأس المال	14	**1,242,879**	1,242,879
أسهم خزينة	14	**(15,658)**	(15,658)
علاوة إصدار أسهم		**16,861**	16,873
احتياطيات		**238,446**	222,714
التغييرات المتراكمة في القيمة العادلة		**80,483**	62,161
احتياطي تحويل عملات أجنبية	14	**(1,375,913)**	(1,246,905)
أرباح مبقاة		**657,695**	558,527
تخصيصات مقترحة	14	**-**	12,357
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**844,793**	852,948
صكوك (رأس المال فئة 1)	15	**400,000**	400,000
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك (رأس المال فئة 1)		**1,244,793**	1,252,948
حقوق غير مسيطرة		**752,281**	715,632
مجموع حقوق الملكية		**1,997,074**	1,968,580
مجموع المطلوبات وشبه الحقوق وحقوق الملكية		**26,186,831**	25,263,334

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الدخل			
دخل من عقود التمويل	16	1,946,329	1,361,219
دخل من الاستثمارات	17	736,985	689,135
حصة المضارب في إدارة الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية		12,695	13,708
دخل رسوم وعمولات	19	257,704	228,916
دخل آخر	20	100,339	107,108
		3,054,052	2,400,086
الربح المدفوع على التمويل	21	(448,349)	(127,399)
مجموع الدخل التشغيلي قبل صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		2,605,703	2,272,687
صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		(1,515,365)	(1,132,239)
مجموع الدخل التشغيلي		1,090,338	1,140,448
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		337,168	308,705
استهلاك وإطفاء	22	48,724	41,394
مصروفات تشغيلية أخرى	23	218,334	192,782
مجموع المصروفات التشغيلية		604,226	542,881
صافي الدخل قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال والضرائب		486,112	597,567
صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال	24	(90,384)	(193,294)
صافي الدخل قبل الضرائب		395,728	404,273
الضرائب		(87,211)	(121,010)
صافي الدخل للسنة		308,517	283,263
العائد إلى:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم		157,324	143,509
حقوق غير مسيطرة		151,193	139,754
		308,517	283,263
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح – سنتات أمريكية	25	10.09	8.94

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دولار أمريكي مدققة	2023 ألف دولار أمريكي غير مدققة
صافي الدخل للسنة		**308,517**	283,263
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر			
البنود التي قد لا يتم تصنيفها لاحقاً إلى القائمة الموحدة للدخل			
صافي التغير في القيمة العادلة للعقارات والمعدات		**22,253**	-
البنود التي قد يتم تصنيفها لاحقاً إلى القائمة الموحدة للدخل			
تحويل عملات أجنبية		**(198,146)**	(209,732)
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**15,636**	8,321
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(824)**	-
ضريبة الدخل المتعلقة		**(393)**	1,633
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة		**(161,474)**	(199,778)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**147,043**	83,485
العائد إلى:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم		**46,683**	31,410
حقوق غير مسيطرة		**100,360**	52,075
		147,043	83,485

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دولار أمريكي مدققة	2023 ألف دولار أمريكي غير مدققة
مجموع الدخل التشغيلي قبل صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		**2,605,703**	2,272,687
تعديلات على:			
ناقصاً: دخل من أصول ممولة ذاتياً		**(644,206)**	(608,085)
ناقصاً: حصة المجموعة من ربح إيرادات التمويل المشترك		**(164,003)**	(179,270)
ناقصاً: مصاريف عائدة إلى شبه الحقوق		**(12,344)**	(57,051)
ناقصاً: صافي مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان - العائد إلى شبه الحقوق		**(18,011)**	(7,707)
مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه الحقوق		**1,767,139**	1,420,574
صافي الحركة في احتياطي معادلة الأرباح			
المخصصات خلال السنة		**(47,411)**	(171,922)
المبلغ المستخدم خلال السنة		**-**	1,245
مجموع الدخل العائد إلى حاملي شبه الحقوق (معدل للاحتياطيات)		**1,719,728**	1,249,897
ناقصاً: حصة المجموعة كمضارب	18	**(271,336)**	(355,558)
إضافة: هبة من المضارب لأصحاب شبه الحقوق		**19,562**	67,223
صافي الدخل العائد إلى حاملي شبه الحقوق		**1,467,954**	961,562
صافي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار			
المخصصات خلال السنة		**(42,640)**	(13,833)
المبلغ المستخدم خلال السنة		**53,224**	30,028
الربح القابل للتوزيع على شبه الحقوق		**1,478,538**	977,757
صافي الحركة في احتياطي معادلة الأرباح		**47,411**	170,677
صافي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار		**(10,584)**	(16,195)
صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		**1,515,365**	1,132,239
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي قد يتم تصنيفها لاحقا إلى قائمة الدخل الموحدة			
حصة في الاحتياطي العائد إلى شبه الحقوق		**-**	-
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع الدخل العائد إلى شبه الحقوق		**1,515,365**	1,132,239

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		395,728	404,273
تعديلات على:			
استهلاك وإطفاء	22	48,724	41,394
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	16.3	180,739	146,525
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	17	(225,987)	(209,123)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	20	(6,825)	(11,622)
مكسب من بيع استثمارات عقارية	17	(1,491)	(5,935)
مكسب من بيع أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	17	(923)	(668)
مكسب من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	17	(17)	(208)
دخل من شركات زميلة ومشروع مشترك	17	(11,894)	(15,071)
صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال	24	90,384	193,294
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		468,438	542,859
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
احتياطيات لدى بنوك مركزية		(162,341)	(382,028)
ذمم مدينة		(541,603)	191,813
استثمارات تشاركية		(255,074)	504,921
إجارة منتهية بالتمليك		(150,681)	(390,991)
موجودات أخرى		(143,541)	51,944
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		388,859	(47,231)
مبالغ مستحقة لبنوك		373,231	157,696
مطلوبات أخرى		(5,567)	77,187
شبه الحقوق		169,364	(332,740)
ضرائب مدفوعة		(123,139)	(145,756)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		17,946	227,674
الأنشطة الاستثمارية			
صافي بيع / (شراء) استثمارات		655,797	(4,394)
صافي شراء ممتلكات ومعدات		(47,482)	(23,565)
أرباح مستلمة من الشركات الزميلة ومشروع مشترك		773	3,799
صافي الحركة في الاستثمار في الشركات الزميلة ومشروع مشترك		15,921	4,698
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		625,009	(19,462)
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		(1,371)	468,969
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي أسهم الشركة الأم		(12,357)	-
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		(12)	156
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1		(35,100)	(35,100)
تغيرات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة		(5,768)	(4,714)
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		(45,407)	(38,610)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية		(100,015)	390,701
تعديلات تحويل عملات أجنبية		(198,146)	(209,732)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		344,794	389,181
النقد وما في حكمه في 1 يناير		2,601,444	2,212,263
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	26	2,946,238	2,601,444

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك										
				احتياطيات							
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للاستثمارات ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	صكوك (رأس مال فئة 1) ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2024	1,242,879	(15,658)	16,873	222,714	16,900	45,261	(1,246,905)	558,527	12,357	852,948	400,000	715,632	1,968,580
الحركة في أسهم الخزينة	-	-	(12)	-	-	-	-	-	-	(12)	-	-	(12)
الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة:													
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	157,324	-	157,324	-	151,193	308,517
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر	-	-	-	-	8,290	10,032	(129,008)	45	-	(110,641)	-	(50,833)	(161,474)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة	-	-	-	-	8,290	10,032	(129,008)	157,369	-	46,683	-	100,360	147,043
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14)	-	-	-	15,732	-	-	-	(15,732)	-	-	-	-	-
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,357)	(12,357)	-	-	(12,357)
توزيعات أرباح الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(30,078)	(30,078)
زكاة مدفوعة بالنيابة عن المساهمين (إيضاح 14)	-	-	-	-	-	-	-	(576)	-	(576)	-	-	(576)
زكاة الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(1,025)	-	(1,025)	-	(319)	(1,344)
توزيع الأرباح على رأس المال الدائم فئة1	-	-	-	-	-	-	-	(35,100)	-	(35,100)	-	-	(35,100)
الحركة المتعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(5,768)	-	(5,768)	-	(13,266)	(19,034)
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(20,048)	(20,048)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	1,242,879	(15,658)	16,861	238,446	25,190	55,293	(1,375,913)	657,695	-	844,793	400,000	752,281	1,997,074

	الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك										
				احتياطيات							
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للاستثمارات ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	صكوك (رأس مال فئة 1) ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2023	1,242,879	(15,000)	16,059	208,363	9,745	45,261	(1,127,651)	483,571	-	863,227	400,000	703,544	1,966,771
الحركة في أسهم الخزينة	-	(658)	814	-	-	-	-	-	-	156	-	-	156
الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة:													
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	143,509	-	143,509	-	139,754	283,263
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر	-	-	-	-	7,155	-	(119,254)	-	-	(112,099)	-	(87,679)	(199,778)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة	-	-	-	-	7,155	-	(119,254)	143,509	-	31,410	-	52,075	83,485
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14)	-	-	-	14,351	-	-	-	(14,351)	-	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	-	-	-	-	-	-	-	(12,357)	12,357	-	-	-	-
توزيعات أرباح الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(32,664)	(32,664)
زكاة مدفوعة بالنيابة عن المساهمين (إيضاح 14)	-	-	-	-	-	-	-	(610)	-	(610)	-	-	(610)
توزيع الأرباح على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	(35,100)	-	(35,100)	-	-	(35,100)
الحركة المتعلقة برأس المال فئة 1للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(4,714)	-	(4,714)	-	(12,336)	(17,050)
تأثير التغيير في الملكية	-	-	-	-	-	-	-	(1,421)	-	(1,421)	-	1,421	-
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,592	3,592
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	1,242,879	(15,658)	16,873	222,714	16,900	45,261	(1,246,905)	558,527	12,357	852,948	400,000	715,632	1,968,580

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2024	**91,780**	**618,926**	**402,931**	**51,275**	**355,282**	**166,612**	**1,686,806**
الودائع	**246,007**	**234,354**	**25,120**	**4,824**	**132,568**	**143,181**	**786,054**
السحوبات	**(245,017)**	**(315,499)**	**(273,066)**	**(163)**	**(70,811)**	**(55,263)**	**(959,819)**
الدخل بعد حسم المصروفات	**-**	**33,840**	**3,530**	**636**	**14,373**	**20,786**	**73,165**
حصة المضارب	**-**	**(8,382)**	**-**	**(284)**	**(3,543)**	**(486)**	**(12,695)**
تحويلات صرف عملات أجنبية	**(64)**	**(6,836)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(6,900)**
في 31 ديسمبر 2024	**92,706**	**556,403**	**158,515**	**56,288**	**427,869**	**274,830**	**1,566,611**
في 1 يناير 2023	51,767	519,725	189,326	48,246	242,560	482,063	1,533,687
الودائع	221,744	318,822	228,647	2,474	148,061	155,528	1,075,276
السحوبات	(181,731)	(255,565)	(21,543)	(270)	(52,427)	(492,364)	(1,003,900)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	44,248	6,501	825	17,549	21,416	90,539
حصة المضارب	-	(13,239)	-	-	(461)	(8)	(13,708)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	4,935	-	-	-	(23)	4,912
في 31 ديسمبر 2023	91,780	618,926	402,931	51,275	355,282	166,612	1,686,806

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1. معلومات المنشأة والأنشطة

مجموعة البركة ش.م.ب - مقفلة («الشركة» أو «مجموعة البركة») هي شركة مساهمة بحرينية مقفلة تأسست في مملكة البحرين في 27 يونيو 2002، بموجب السجل التجاري («سجل تجاري») رقم 48915. تعمل الشركة في أنشطة شركات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. عنوان المكتب المسجل للشركة هو خليج البحرين، ص.ب 1882، المنامة، مملكة البحرين.

تتكون الأنشطة الرئيسية لمجموعة البركة والشركات التابعة لها («المجموعة») من الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الاستثمارية. تخضع الشركة للإشراف والتنظيم من قبل مصرف البحرين المركزي وفقًا لقواعد دفتر المجلد 4 - أعمال الاستثمار.

بتاريخ 20 يوليو 2023، تم الإعلان على الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين بشأن عرض تخارج مشروط محتمل قدمه المساهم الرئيسي للمجموعة، شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب (مقفلة) («دلة»)، لمساهمي مجموعة البركة الآخرين الذين ليسوا مرتبطين بدلة. وتبلغ مساهمة دلة المباشرة وغير المباشرة في مجموعة البركة حاليا 74%.

في 3 أكتوبر 2023، أعلن مجلس إدارة مجموعة البركة («مجلس الإدارة») أنه تلقى نية الشركة لتقديم عرض التخارج بالإضافة إلى مستند العرض من شركة دلة. وكان يخضع العرض لاستلام الموافقات أو التأكيدات من المساهمين في مجموعة البركة ومختلف السلطات التنظيمية لتحويل الشركة الى شركة قابضة بحرينية مغلقة وما تلاها من شطب أسهمها من بورصة البحرين.

في 24 أكتوبر 2023، تم إصدار تعميم من مجلس الإدارة إلى المساهمين وتم نشره في بورصة البحرين فيما يتعلق بما ورد أعلاه.

بتاريخ 14 نوفمبر 2023، انعقدت الجمعية العمومية غير العادية حيث تمت الموافقة على البنود الرئيسية لجدول الأعمال:

1 شطب أسهم مجموعة البركة من بورصة البحرين.

2 تحويل الشكل القانوني لمجموعة البركة ش.م.ب. من شركة عامة (ش.م.ب.) إلى شركة مساهمة مقفلة (ش.م.ب.(م)) مع تغيير الاسم التجاري من مجموعة البركة ش.م.ب إلى مجموعة البركة ش.م.ب (م).

3 التعديل كاملاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة (في شكل المسودة الموزعة على المساهمين) خاضع للحصول على الموافقات اللازمة والانتهاء من هيكل المساهمة.

في 30 نوفمبر 2023، أعلنت مجموعة البركة إنهاء أنشطتها في مجال صناعة السوق اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023، مشيرة إلى أن هذه الأنشطة ستظل معلقة حتى ذلك الحين.

في 10 يونيو 2024، أوفت الشركة بجميع المتطلبات المتعلقة بتحويل شكلها القانوني. وبناءً على ذلك، تم تحويل الشكل القانوني للشركة بنجاح إلى شركة مساهمة بحرينية مقفلة في 11 يونيو 2024.

في 4 يوليو، اعلنت الشركة بشكل رسمي استكمال الاجراءات القانونية المتعلقة بشطب أسهمها من بورصة البحرين.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 19 فبراير 2025.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) التي تم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية للمجموعة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقًا للقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. تتطلب هذه القواعد واللوائح اعتماد جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي). وفقًا لإطار عمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنسبة للأمور التي لا تغطيها المعايير المحاسبية الدولية، تستخدم المجموعة متطلبات معايير التقارير المالية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. يشار إلى هذا الإطار باسم «معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية».

امتثال تنظيمي

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي ، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين ، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمارية مقرها البحرين تحت الفئة 1 من المجلد 4 الحفاظ على حد أدنى لرأس مال قدره 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110%.

لم يتم فرض أي غرامات مالية من قبل مصرف البحرين المركزي خلال العام.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

امتثال تنظيمي

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي ، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين ، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمارية مقرها البحرين تحت الفئة 1 من المجلد 4 الحفاظ على حد أدنى لرأس مال قدره 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110٪.

لم يتم فرض أي غرامات مالية من قبل مصرف البحرين المركزي خلال العام.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للشركة باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تتكون الحقوق غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ اندماج الأعمال الأصلي وحصة الحقوق غير المسيطرة في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الاندماج. ينسب قائمة الدخل وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى المساهمين في الشركة الأم للشركة وإلى الحقوق غير المسيطرة ، حتى لو أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحقوق غير المسيطرة.

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للشركة والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

	نسبة الملكية لسنة 2024	نسبة الملكية لسنة 2023	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2024
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل الشركة					
بنك البركة الجزائر	**%55.67**	%55.67	1991	الجزائر	34
بنك البركة الإسلامي-البحرين	**%92.82**	%92.82	1984	البحرين	189
بنك البركة تونس	**%78.40**	%78.40	1983	تونس	42
بنك البركة مصر	**%73.47**	%73.47	1980	مصر	39
البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	1978	الأردن	111
بنك البركة التركي للمشاركة	**%45.09**	%45.09	1985	تركيا	225
بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1989	جنوب أفريقيا	9
بنك البركة السودان	**%75.73**	%75.73	1984	السودان	30

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظة بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2024	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2023	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل الشركة					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	**%54.89**	%54.89	2010	باكستان
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	**%65.69**	%65.69	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1991	جنوب أفريقيا
إنشا جي إم بي إيش	بنك البركة التركي للمشاركة	**%45.09**	%45.09	2018	ألمانيا

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة الفعالة اعتباراً من 1 يناير 2024:

2.1 تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مطابقة لتلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، باستثناء المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة والفعالة اعتباراً من 1 يناير 2024 كما يلي:

معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل 2021) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل 2021) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية (معيار المحاسبة المالي رقم 1). يحل معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل محل معيار العرض العام والإفصاح السابق لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويقدم مفاهيم شبه حقوق الملكية والأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والدخل الشامل الآخر لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. قامت الشركة باعتماد هذا المعيار بشكل فعال اعتبارًا من 1 يناير 2024. وليس لاعتماد هذا المعيار أي تأثير كبير على الاعتراف والقياس.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم ١ يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

معيار المحاسبة المالي رقم 1 (المعدل 2021) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل في عام 2021. يحل معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل محل معيار العرض العام والإفصاح السابق لمعيار المحاسبة المالية رقم 1 في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويقدم مفاهيم شبه حقوق الملكية والأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة و الدخل الشامل الآخر لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم ١ يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات؛

ب تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛

ج تم تعديل وتحسين التعريفات؛

د تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

هـ يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛

و تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛

ز تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛

ح تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛

ط تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛

ي تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛ و

ك تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم 40 - إعداد التقارير المالية لنظام نوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 40 في عام 2021. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وقابلة للتطبيق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية 18 «الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية». يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. وفقاً لتقييم المجموعة، لن يكون لتطبيق هذا المعيار أي تأثير على بياناتها المالية.

معيار المحاسبة المالية 47 - تحويل الأصول بين مجمعات الاستثمار

طبقت الشركة معيار المحاسبة الدولي رقم 47 (الصادر في عام 2023). يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات بين مجمعات الاستثمار المتعلقة (وحيثما كانت جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق المالكين وشبه حقوق الملكية والأصول غير المدرجة في الميزانية الخاضعة لإدارة المؤسسة. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 , قام بنك البركة الإسلامي (أحد الشركات التابعة للمجموعة) تحويلٍ استثماره في شركة تابعة (بنك البركة باكستان المحدود) من حقوق الملكية إلى شبه الحقوق بقيمة عادلة قدرها 54.8 مليون دولار أمريكي (بناءً على عملية تقييم عادل داخلي في احتياطي قيمة عادلة في الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم.

لكن بعد الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 , أعادت الإدارة تقييم العملية وعكستها. وفقاً لذلك , تم عكس الموجودات الغير ملموسة البالغة 17.2 مليون دولار أمريكي والاحياطيات التابعة

2.2 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

معيار المحاسبة المالي رقم 42 – العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 42 في عام 2022. ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم 12 السابق – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية. الهدف من هذا المعيار هو تحديد إجمالي متطلبات عرض البيانات المالية، والحد الأدنى من متطلبات محتويات والإفصاحات في البيانات المالية والهيكل الموصى به للبيانات المالية الذي يسهل العرض العادل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية لمؤسسات التكافل. سوف يكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم اعتماده جنبًا إلى جنب مع معيار المحاسبة المالي 43 – المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار أعلاه.

معيار المحاسبة المالية 43 - المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 43 في عام 2022. ويتناول الهدف من هذا المعيار مبادئ الاعتراف وقياس ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية بهدف تمثيل المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة لأصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي قراءة المعيار بالتزامن مع معيار المحاسبة المالي رقم 42 – العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالاعتماد المبكر إذا تم اعتماده إلى جانب معيار المحاسبة المالي 42 – العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار أعلاه.

معيار المحاسبة المالية 45 - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية 45 في عام 2023. وينص هذا المعيار على مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. وعادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم الإبلاغ عنها باعتبارها من أشباه حقوق الملكية. كما يوفر هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لأشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أشباه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعده.

وقد تم تقديم مفهوم شبه حقوق الملكية في معيار المحاسبة المالية رقم 1 «العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية (المعدل 2021)». يجب على المجموعة تلبية متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 45 «شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)» في تاريخ سريان المعيار.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

معيار المحاسبة المالية 46 – الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاضعة للإدارة

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية 46 في عام 2023. ويحدد هذا المعيار معايير تصنيف الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاضعة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية المتعلقة بالأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى جوانب محددة من التقارير المالية مثل انخفاض القيمة والالتزامات المرهقة من قبل المؤسسة. يشتمل المعيار أيضًا على متطلبات العرض والإفصاح التي تتماشى بشكل خاص مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل «العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية» فيما يتعلق ببيان التغيرات في الأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالية رقم 45 «شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)»، محل معيار المحاسبة المالية رقم 27 «حسابات الاستثمار» السابق. يسري مفعول هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويجب تطبيقه في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 45 - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

معيار المحاسبة المالية 49 – إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات شديدة التضخم

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 49 في 19 ديسمبر 2024. يوضح هذا المعيار المبادئ التي تحكم إعداد التقارير المالية للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة من أيوفي والتي تعمل في اقتصادات مرتفعة التضخم، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ والقواعد الشرعية ذات الصلة ونماذج الأعمال الفريدة الخاصة بها. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعده مع الحث على التبني المبكر.

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ. العقود المالية

تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة ومضاربة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) والتمويل بالمشاركة واستثمارات - أدوات دَيْن مدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة منتهية بالتمليك (حيث تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية على عميل واحد) وبعض الموجودات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتكون من التعرضات غير المدرجة في الميزانية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والالتزامات غير المسحوبة. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية.

ب. . تقييم الاضمحلال

اضمحلال الموجودات المالية

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على العقود المالية يكوم من الممحتمل خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً) من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة التي تنتج عن جميع أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر (المرحلة 2) هي احتمالية التقديرات المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها على أساس الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، بالنسبة للموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بالمضمحلة ائتمانياً على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. بما أن هذا يستخدم نفس المعايير الواردة في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة للخسائر الائتمانية كما هي دون تغيير.

وفي حالة عدم وجود رهونات أو ضمانات يمكن للمجموعة استرداد تعرضاتها، يتم تطبيق القواعد المطبقة سابقاً وفقا لسياسة المجموعة أو متطلباتها المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. تقييم الاضمحلال (تتمة)

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمال أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه:

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفية الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً أو أي التزامات ائتمانية للمجموعة. وعند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة

احتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

يستخدم كل عنصر من عناصر (الشركة التابعة) للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقراض الائتماني ومعدل التضخم والبطالة.

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة «للمرحلة 2».

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة، يتطلب إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. تقييم الاضمحلال (تتمة)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثراً في السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد.

وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار استخدام أي من الطرق التالية:

السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الاسترداد المقابلة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى اتفاقية بازل: أوصت الأنظمة المحلية باحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً لاتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة، تقوم المجموعة باستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلية والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية

قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرةً الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية

لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية؛ وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية. تستخدم المجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الائتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان بناءً على البيانات الداخلية – تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات غير المدرجة في الميزانية لدراسة متوسط معدل الاستخدام/ التحويل على مدى فترة 3 إلى 5 سنوات. بناءً على تحليل المنتجات، يتم تقدير عوامل التحويل/الاستخدام على نطاق واسع. بالنسبة للاعتمادات المستندية وخطاب الضمانات الصادرة، تحدد الوحدات عامل تحويل الائتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الذي تم تفويضه / تحويله خلال 3 – 5 السنوات السابقة كنسبة من مجموع الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان التنظيمي - في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الائتمان لاتفاقية بازل المستخدم لحساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وتبلغ هذه المعدلات 20% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات تعادل أو تقل عن سنة واحدة و50% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الجماعية والمراحل

يتم بصفة عامة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الكبيرة الفردية والقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي. بالنسبة لتعرضات الأفراد والتعرضات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المعلومات الخاصة المتاحة للعملاء أقل، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي. ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بالمقترضين، مثل التأخر في السداد ووقع الخبرة التاريخية الجماعية للخسائر ومعلومات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

لتقييم مراحل التعرضات ولقياس مخصص الخسارة على أساس جماعي، تقوم المجموعة بتجميع تعرضاتها إلى قطاعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي ونوع العميل والقطاع والتصنيف وتاريخ الاثبات المبدئي وفترة الاستحقاق وقيمة الضمان.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. تقييم الاضمحلال (تتمة)

يختلف تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لمختلف مواقع المجموعة وفقاً لعدد الظروف التي يواجهها كل موقع من المواقع ويطبق كل موقع من المواقع منهجيه قوية لتقييم المخاطر تتناسب مع حجم محفظتها وتعقيدها وهيكلتها وأهميتها الاقتصادية وبيان مخاطرها.

الموجودات المالية المعاد تفاوضها

سيتم تصنيف الحسابات التي كانت منتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تمت إعادة هيكلتها نتيجة لصعوبة مالية ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو تستوفي أي من المعايير لتصنف كحسابات متعثرة، (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم بعد ذلك تصنيفها ضمن المرحلة 3.

التحول الخلفي

معيار المحاسبة المالي رقم 30 النموذج المرحلي هو ذو طبيعة متناظرة حيث أن الحركة عبر المراحل هي ظاهرة من «طريقتين». ومع ذلك، فإن الحركة عبر المراحل ليست فورية ما لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات المخاطر الائتمانية. وبمجرد أن لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات مخاطر الائتمان، يجب أن تتم معايرة الحركة إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2 ولا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. يتم الأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل فترة الملاحظة ومؤشرات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وسجل الدفع للعملاء المحولين إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1. يتم الأخذ في الاعتبار العوامل التالية بما في ذلك فترة المعالجة لأي تحول خلفي:

من المرحلة 2 إلى المرحلة 1:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- يتم عمل المدفوعات دون أي متأخرات في السداد؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 6 أشهر لأي من حسابات المرحلة 2؛ و
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للحسابات المعاد هيكلتها.

من المرحلة 3 إلى المرحلة 2:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- المدفوعات يتم عملها في وقتها دون أي متأخرات في السداد.
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للتسهيلات المتعثرة والمعاد هيكلتها

شطب

يتم شطب تسهيلات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي

تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى؛ و
- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

ج. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

د. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

د. ذمم مدينة (تتمة)

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

هـ. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث تقوم بموجبها المجموعة بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

و. استثمارات

تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة ومشروع مشترك.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كربح في القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة ومشروع مشترك

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة والمشروع المشترك بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة أو المشروع المشترك في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمشروع المشترك متطابقة مع المجموعة وذلك يشمل السياسات المحاسبية المطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملكية وشبه الحقوق حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً من خلال حقوق الملكية أو وشبه الحقوق في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص اضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ز. إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى فترة عقد الإجارة وتدرج بعد حسم الإستهلاك. يتم استبعاد الدخل المتعلق بحسابات الإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة المتأخرة عن السداد من القائمة الموحدة للدخل.

ح. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والاضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 – 50 سنوات
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

يتم إثبات أي تغيير لاحق في القيمة العادلة للأراضي (فقط المكاسب) كاحتياطي القيمة العادلة للممتلكات في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. تم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للأراضي مقابل احتياطي القيمة العادلة للممتلكات إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم إثبات الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم اثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة. فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للفترة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عند استبعاد الأراضي، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى احتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

ط. القيم العادلة

القيم العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصول أوالمدفوع لنقل الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصول ونقل الالتزامات تتم إما في السوق الرئيسية للأصول أو للالتزامات، أو في غياب السوق الرئيسية، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام، ويجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاحاً للمجموعة.

يتم تحديد القيمة العادلة لكل أصل مالي على حدة وفقًا لسياسات التقييم الموضحة أدناه:

(1) بالنسبة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار المناقصة المعلنة في السوق السائدة في تاريخ التقرير.

(2) بالنسبة للاستثمارات غير المسعرة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى معاملات الشراء أو البيع الهامة الأخيرة مع أطراف ثالثة والتي تكون إما مكتملة أو قيد التنفيذ. عندما لا يكون هناك معاملات هامة أخيرة مكتملة أو قيد التنفيذ، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للاستثمارات المماثلة. وبالنسبة للآخرين، تعتمد القيمة العادلة على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

(3) بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد، تعتمد القيمة العادلة على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تحددها المجموعة باستخدام معدلات الربح الحالية للاستثمارات ذات الشروط وخصائص المخاطر المماثلة.

(4) الاستثمارات التي لا يمكن قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أي من الأساليب المذكورة أعلاه يتم تنفيذها بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

ي. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر من المعتاد إذا وجدت الأحداث أو التغيرات في الظروف بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ك. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

ل. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

م. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ن. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

ص. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ع. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى المجموعة أو الشركة التابعة.

ف. إحتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ص. إحتياطي معادله الأرباح

تمثل احتياطيات معادلة الأرباح المبالغ المخصصة من دخل المضاربة ، قبل تخصيص حصة المضارب وتستخدم للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات المنسوبة إلى المشاركين.

ق. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ر. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ش. أسهم خزينة

يتم خصم أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ت. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس الكمي عند بدء المعاملة. يتم إثبات هذا الدخل وفقاً للتناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير قابلاً للتحديد التعاقدي أو قابلاً للقياس يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه بدرجة معقولة أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ت. إثبات الإيراد (تتمة)

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات الدخل بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني على مدى فترة عقد الإيجار.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ث. عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يتم حساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

خ. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ضمن بند «التمويل المشترك» في القوائم المالية الموحدة. تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن «التمويل الذاتي».

ذ. ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة الضريبية المعمول بها في كل بلد من البلدان التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب الضرائب المفروضة. تفرض ضريبة الدخل المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ض. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ظ. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

غ. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية مختلفة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ. اضمحلال الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود ذلك إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمارية. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات التي تعزى إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعزى هذا المبلغ إلى الخسائر المقدرة المتعلقة بالأحداث المستقبلية.

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة إذا كان هناك حق قانوني حالي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس الصافي، وتحقيق الموجودات والتسوية الالتزامات في وقت واحد.

ب. الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للأصل (أو مجموعة الجرد) إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع. يتم الاعتراف بأي مكسب لأي زيادات لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع الأصل (أو مجموعة التصرف)، ولكن لا يزيد عن أي خسارة انخفاض متراكمة معترف بها سابقًا. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي لم يتم الاعتراف بها مسبقًا في تاريخ بيع الأصل غير المتداول (أو المجموعة التي تم التخلص منها) في تاريخ الاستبعاد.

ج. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى بند منفصل في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملكية والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

د. دخل رسوم وعمولات

يتم تضمين إيرادات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في قياس معدل الربح الفعلي للأصل المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحساب وعمولة المبيعات ورسوم الإدارة ورسوم التنسيب والترتيب ورسوم المشاركة عند أداء الخدمات ذات الصلة.

هـ. الأحكام

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الاستثمارات

عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم غير المدرجة في الأسواق النشطة باستخدام تقنيات التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة وأساليب الدخل وأساليب السوق. يتم إجراء تقديرات القيمة العادلة في وقت محدد، بناءً على ظروف السوق والمعلومات حول الشركات المستثمر فيها. هذه التقديرات غير موضوعية بطبيعتها وتنطوي على شكوك ومسائل ذات أحكام هامة، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة. ليس هناك يقين بشأن الأحداث المستقبلية (مثل استمرار أرباح التشغيل ونقاط القوة المالية). بناءً على المعرفة الحالية، من الممكن بشكل معقول أن النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات قد تتطلب تعديلاً جوهريًا على القيمة الدفترية للاستثمارات. في حالة استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، فقد تم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة بناءً على المعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمرة وبناءً على أحدث البيانات المالية المدققة وغير المدققة المتاحة .

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أو. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة إصدار تقديرات وافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (مرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات الدّين المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

أز. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

(1) انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛

(2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد» وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3. نقد وأرصدة لدى بنوك

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية*	2,554,721	1,654,088	4,208,809	2,454,893	1,460,305	3,915,198
أرصدة لدى بنوك أخرى	864,977	49,499	914,476	642,049	82,587	724,636
نقد ونقد قيد التحصيل	527,594	67,097	594,691	467,747	60,388	528,135
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	(43,503)	(601)	(44,104)	(35,679)	(640)	(36,319)
	3,903,789	1,770,083	5,673,872	3,529,010	1,602,640	5,131,650

* تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 2,771,738 ألف دولار أمريكي (2023: 2,566,525 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

4. مبالغ مستحقة من البنوك

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحة	5,225	273,891	279,116	10,135	319,734	329,869
التمويل بالمضاربة	26,000	175,628	201,628	26,000	83,856	109,856
التمويل بالوكالة	24,098	247,814	271,912	46,773	50,000	96,773
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	(8,018)	(2,267)	(10,285)	(7,900)	(11,155)	(19,055)
	47,305	695,066	742,371	75,008	442,435	517,443

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

4. مبالغ مستحقة من البنوك (تتمة)

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	347,540	13,000	-	360,540
مرضي (5-7)	294,049	91,067	-	385,116
التعثر في السداد (8-10)	-	-	7,000	7,000
مخصص الخسائر الائتمانية	(1,730)	(1,555)	(7,000)	(10,285)
	639,859	102,512	-	742,371

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	242,754	13,000	-	255,754
مرضي (5-7)	140,002	124,276	-	264,278
التعثر في السداد (8-10)	-	-	16,466	16,466
مخصص الخسائر الائتمانية	(697)	(1,943)	(16,415)	(19,055)
	382,059	135,333	51	517,443

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	697	1,943	16,415	19,055
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1,579	(347)	-	1,232
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(544)	-	-	(544)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(2)	(41)	(9,415)	(9,458)
	1,730	1,555	7,000	10,285

4. مبالغ مستحقة من البنوك (تتمة)

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	803	1,349	36,542	38,694
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(354)	594	23	263
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(13,191)	(13,191)
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	248	-	-	248
مبالغ مشطوبة	-	-	(9,164)	(9,164)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	-	-	2,205	2,205
	697	1,943	16,415	19,055

5. ذمم مدينة

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (إيضاح 5.1)	**10,281,504**	9,881,471
ذمم إجارة مدينة (إيضاح 5.2)	**173,322**	160,765
ذمم سلم مدينة (إيضاح 5.3)	**301,040**	315,780
ذمم استصناع مدينة (إيضاح 5.4)	**177,540**	139,682
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	**(669,671)**	(702,453)
	10,263,735	9,795,245

5.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
مرابحات أخرى	**1,385,057**	**9,702,697**	**11,087,754**	1,081,623	9,913,066	10,994,689
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,385,057**	**9,702,697**	**11,087,754**	1,081,623	9,913,066	10,994,689
أرباح مؤجلة (إيضاح 5.1 (أ))	**-**	**(806,250)**	**(806,250)**	(93,798)	(1,019,420)	(1,113,218)
	1,385,057	**8,896,447**	**10,281,504**	987,825	8,893,646	9,881,471
مخصص الخسائر الائتمانية	**(218,093)**	**(358,909)**	**(577,002)**	(267,020)	(348,562)	(615,582)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,166,964**	**8,537,538**	**9,704,502**	720,805	8,545,084	9,265,889

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**374,847**	360,872

5. ذمم مدينة (تتمة)

5.1 (أ) أرباح مؤجلة

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الأرباح المؤجلة في بداية السنة	1,113,218	928,231
بيوع المرابحات خلال السنة	902,359	2,769,309
تكلفة بيوع المرابحات	(864,807)	(1,979,339)
	1,150,770	1,718,201
الأرباح المؤجلة المحصلة خلال السنة	(264,967)	(404,227)
الأرباح المؤجلة التي تم تسويتها خلال السنة	(907)	(15,162)
الأرباح المؤجلة المتنازل عنها خلال السنة	544	(529)
تحويل العملات الأجنبية	(79,190)	(185,065)
الأرباح المؤجلة في نهاية السنة	806,250	1,113,218

5.2 ذمم إجارة مدينة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	2,507	170,815	173,322	3,085	157,680	160,765
مخصص الخسائر الائتمانية	(108)	(56,666)	(56,774)	(83)	(56,774)	(56,857)
صافي ذمم الإجارة المدينة	2,399	114,149	116,548	3,002	100,906	103,908

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	138,057	123,977

5.3 ذمم سلم مدينة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	-	301,040	301,040	-	315,780	315,780
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(16,838)	(16,838)	-	(14,316)	(14,316)
صافي ذمم السلم المدينة	-	284,202	284,202	-	301,464	301,464

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	25,407	22,998

5.4 ذمم استصناع مدينة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الاستصناع المدينة	-	177,540	177,540	-	139,682	139,682
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(19,057)	(19,057)	-	(15,698)	(15,698)
صافي ذمم الاستصناع المدينة	-	158,483	158,483	-	123,984	123,984

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	20,271	17,917

5. ذمم مدينة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,254,064	98,628	-	2,352,692
مرضي (5-7)	6,753,599	1,268,533	-	8,022,132
التعثر في السداد (8-10)	-	-	558,582	558,582
مخصص الخسائر الائتمانية	(67,186)	(245,050)	(357,435)	(669,671)
	8,940,477	1,122,111	201,147	10,263,735

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,668,148	162,212	-	2,830,360
مرضي (5-7)	5,892,932	1,248,642	-	7,141,574
التعثر في السداد (8-10)	-	-	525,764	525,764
مخصص الخسائر الائتمانية	(93,021)	(262,411)	(347,021)	(702,453)
	8,468,059	1,148,443	178,743	9,795,245

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	93,021	262,411	347,021	702,453
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	4,809	(3,293)	(1,516)	-
- محول إلى المرحلة 2	(2,667)	6,150	(3,483)	-
- محول إلى المرحلة 3	(142)	(14,943)	15,085	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	15,125	25,427	65,938	106,490
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(28,566)	(28,566)
مخصص (إلى) / من احتياطي مخاطر الاستثمار	(4,095)	(14,370)	7,426	(11,039)
مبالغ مشطوبة	-	-	(21,595)	(21,595)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(38,865)	(16,332)	(22,875)	(78,072)
	67,186	245,050	357,435	669,671

5. ذمم مدينة (تتمة)

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	34,024	281,531	353,115	668,670
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	97,020	(90,366)	(6,654)	-
- محول إلى المرحلة 2	(170,095)	197,180	(27,085)	-
- محول إلى المرحلة 3	(31,591)	(44,066)	75,657	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	84,383	2,649	112,879	199,911
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(11,342)	(11,342)
مخصص من / (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	103,160	(64,050)	(42,836)	(3,726)
مبالغ مشطوبة	-	-	(56,173)	(56,173)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(23,880)	(20,467)	(50,540)	(94,887)
	93,021	262,411	347,021	702,453

6. استثمارات تشاركية

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (إيضاح 6.1)	**124,167**	125,736
التمويل بالمشاركة (إيضاح 6.2)	**669,591**	687,349
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	**(30,420)**	(36,415)
	763,338	776,670

6.1 التمويل بالمضاربة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	**420**	**123,747**	**124,167**	420	125,316	125,736
مخصص الخسائر الائتمانية	**(420)**	**(14,377)**	**(14,797)**	(420)	(18,472)	(18,892)
صافي التمويل بالمضاربة	**-**	**109,370**	**109,370**	-	106,844	106,844

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**12,665**	18,544

6. استثمارات تشاركية (تتمة)

6.2 التمويل بالمشاركة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	**136,958**	**532,633**	**669,591**	157,184	530,165	687,349
مخصص الخسائر الائتمانية	**(993)**	**(14,630)**	**(15,623)**	(516)	(17,007)	(17,523)
صافي التمويل بالمشاركة	**135,965**	**518,003**	**653,968**	156,668	513,158	669,826

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**20,083**	16,980

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للمضاربة والمشاركة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	**403,648**	**11,647**	**-**	**415,295**
مرضي (5-7)	**241,219**	**104,496**	**-**	**345,715**
التعثر في السداد (8-10)	**-**	**-**	**32,748**	**32,748**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(2,496)**	**(8,044)**	**(19,880)**	**(30,420)**
	642,371	**108,099**	**12,868**	**763,338**

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	550,883	13,658	-	564,541
مرضي (5-7)	103,065	109,955	-	213,020
التعثر في السداد (8-10)	-	-	35,524	35,524
مخصص الخسائر الائتمانية	(3,601)	(8,269)	(24,545)	(36,415)
	650,347	115,344	10,979	776,670

6. استثمارات تشاركية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	3,601	8,269	24,545	36,415
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	16	(13)	(3)	-
- محول إلى المرحلة 2	(53)	58	(5)	-
- محول إلى المرحلة 3	(522)	(427)	949	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	113	2,301	(916)	1,498
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(2)	(2)
مخصص من / (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	10	2	(44)	(32)
مبالغ مشطوبة	-	-	(5,981)	(5,981)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(669)	(2,146)	1,337	(1,478)
	2,496	8,044	19,880	30,420

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	3,457	4,474	22,003	29,934
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	59	(57)	(2)	-
- محول إلى المرحلة 2	(93)	109	(16)	-
- محول إلى المرحلة 3	(227)	(4)	231	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1,063	4,699	3,342	9,104
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(8)	(2)	(52)	(62)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(650)	(950)	(961)	(2,561)
	3,601	8,269	24,545	36,415

7. استثمارات

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (7.1)	479,743	249,938
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (7.2)	746,375	572,225
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (7.3)	3,600,105	4,405,200
	4,826,223	5,227,363
استثمارات في عقارات (7.4)	158,497	167,376
استثمارات في شركات زميلة ومشروع مشترك (7.5)	51,821	56,826
	5,036,541	5,451,565

7.1 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	18	176	194	-	-	-
سندات أسهم حقوق الملكية	472,735	2,358	475,093	244,464	3,549	248,013
	472,753	2,534	475,287	244,464	3,549	248,013
استثمارات غير مسعرة						
أدوات الدّين	-	365	365	-	-	-
سندات أسهم حقوق الملكية	4,091	-	4,091	1,925	-	1,925
	4,091	365	4,456	1,925	-	1,925
	476,844	2,899	479,743	246,389	3,549	249,938

7.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	255,669	309,723	565,392	19,862	24,667	44,529
الصناديق المدارة	494	-	494	1,494	19,961	21,455
صكوك	-	-	-	224,378	209,026	433,404
	256,163	309,723	565,886	245,734	253,654	499,388
استثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	11,268	93,412	104,680	13,328	34,097	47,425
الصناديق المدارة	48,778	33,328	82,106	-	11,197	11,197
صكوك	-	-	-	-	19,711	19,711
	60,046	126,740	186,786	13,328	65,005	78,333
مخصص انخفاض القيمة	(5,621)	(676)	(6,297)	(5,231)	(265)	(5,496)
	310,588	435,787	746,375	253,831	318,394	572,225

7. استثمارات (تتمة)

7.3 أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
صكوك وأصناف مماثلة	**1,806,233**	**1,517,136**	**3,323,369**	2,059,116	1,122,837	3,181,953
	1,806,233	**1,517,136**	**3,323,369**	2,059,116	1,122,837	3,181,953
استثمارات غير مسعرة						
صكوك وأصناف مماثلة	**-**	**287,453**	**287,453**	80,403	1,156,669	1,237,072
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(1,318)**	**(9,399)**	**(10,717)**	(1,075)	(12,750)	(13,825)
	1,804,915	**1,795,190**	**3,600,105**	2,138,444	2,266,756	4,405,200

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان لأدوات الدين والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	**3,026,081**	**8,396**	**-**	**3,034,477**
مرضي (5-7)	**544,971**	**28,809**	**-**	**573,780**
التعثر في السداد (8-10)	**-**	**-**	**2,565**	**2,565**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(7,725)**	**(427)**	**(2,565)**	**(10,717)**
	3,563,327	**36,778**	**-**	**3,600,105**

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	3,844,126	-	-	3,844,126
مرضي (5-7)	557,265	15,069	-	572,334
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(10,868)	(392)	(2,565)	(13,825)
	4,390,523	14,677	-	4,405,200

7. استثمارات (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	10,868	392	2,565	13,825
تغيرات نتيجة لاستثمارات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	421	40	-	461
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(77)	-	-	(77)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(3,487)	(5)	-	(3,492)
	7,725	427	2,565	10,717

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	5,872	275	2,565	8,712
تغيرات نتيجة للاستثمارات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	(30)	30	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,187	346	-	6,533
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(109)	(260)	-	(369)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(1,052)	1	-	(1,051)
	10,868	392	2,565	13,825

7.4 استثمارات في عقارات

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
بالتكلفة	13,985	146,976	160,961	14,010	152,390	166,400
بالقيمة العادلة	8,270	150,227	158,497	9,183	158,193	167,376

تتكون الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	544	85,814	86,358	1,457	91,174	92,631
مباني	7,726	64,413	72,139	7,726	67,019	74,745
	8,270	150,227	158,497	9,183	158,193	167,376

7. استثمارات (تتمة)

7.4 استثمارات في عقارات (تتمة)

فيما يلي تسوية بين القيم الدفترية للاستثمارات العقارية في بداية ونهاية السنة:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**167,376**	172,708
اقتناءات	**-**	1,036
صافي (الخسارة) / الربح من تعديلات القيمة العادلة	**(1,752)**	6,210
استبعادات	**(6,211)**	(12,506)
الاضمحلال	**(899)**	-
تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي	**(17)**	(72)
	(8,879)	(5,332)
الرصيد في نهاية السنة	**158,497**	167,376

7.5 استثمارات في شركات زميلة ومشروع مشترك

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروع المشترك على ما يلي:

	2024			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة ومشروع مشترك مسعرة	**-**	**17,734**	**17,734**	**12,999**
شركات زميلة ومشروع مشترك غير مسعرة	**34,087**	**-**	**34,087**	
	34,087	**17,734**	**51,821**	

	2023			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة ومشروع مشترك مسعرة	-	13,171	13,171	11,236
شركات زميلة ومشروع مشترك غير مسعرة	43,655	-	43,655	
	43,655	13,171	56,826	

الاستثمار في الشركات الزميلة ومشروع مشترك صافٍ من انخفاض القيمة بمبلغ 23,000 ألف دولار أمريكي (2023: 23,000 ألف دولار أمريكي)

المعلومات المالية المختصرة للشركات الزميلة ومشروع مشترك التي تم احتساب حقوق الملكية فيها في هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يتم تعديلها بالنسبة المئوية للملكية التي تحتفظ بها المجموعة:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
إجمالي الأصول	**938,803**	933,660
اجمالي المطلوبات	**722,824**	743,646
إجمالي الإيرادات	**69,044**	94,819
إجمالي صافي الربح	**23,777**	19,595

يتكون الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مما يلي:

إسم الشركة الزميلة	نسبة الملكية %	بلد التأسيس	طبيعة العمل
شركة التأمين الإسلامية	%35.5	الأردن	أنشطة التأمين
المركز الأردني للتجارة الدولية	%28.4	الأردن	أنشطة تجارية
katılım finans kefalet a.ş.	%15.0	تركيا	خدمات مالية
تكافل للمعاشات والتأمين على الحياة	%50.0	تركيا	أنشطة التأمين
دانات البركة*	%51.0	البحرين	تطوير العقارات
بنك البركة سورية	%29.0	سورية	الخدمات المصرفية
البركة سيكار	%99.9	تونس	أنشطة الاستثمار
تكافل الأمانة	%29.8	تونس	أنشطة التأمين
Best lease	%23.6	تونس	الإجارة الإسلامية
صناع التميز**	%49.0	السعودية	الخدمات المصرفية

* تم تصنيفه كاستثمار في مشروع مشترك

** قامت شركة دلة البركة القابضة (DBHC)، وهي طرف ذو صلة بالشركة الأم ومقرها جدة، المملكة العربية السعودية بتأسيس شركة "صناع التميز" في المملكة العربية السعودية بهدف توسيع أنشطتها المصرفية في المملكة العربية السعودية. إن رأس مال شركة صناع التميز مملوك بنسبة51% لشركة دلة و49% للشركة. قامت الشركة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كانت تسيطر على صناع التميز وخلصت إلى أنها لا تسيطر على صناع التميز، وبناء على ذلك، صنفت الاستثمار على أنه "استثمار في شركة زميلة".

8. إجارة منتهية بالتمليك

	2024			2023		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	-	2,775,975	2,775,975	-	2,730,486	2,730,486
الإستهلاك المتراكم	-	(623,761)	(623,761)	-	(532,717)	(532,717)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(5,950)	(5,950)	-	(8,248)	(8,248)
صافي القيمة الدفترية	-	2,146,264	2,146,264	-	2,189,521	2,189,521
معدات						
التكلفة	35,670	352,175	387,845	36,629	320,951	357,580
الإستهلاك المتراكم	(10,230)	(80,783)	(91,013)	(10,096)	(62,647)	(72,743)
مخصص الخسائر الائتمانية	(41)	(5,152)	(5,193)	(54)	(5,482)	(5,536)
صافي القيمة الدفترية	25,399	266,240	291,639	26,479	252,822	279,301
أخرى						
التكلفة	-	15,275	15,275	-	11,000	11,000
الإستهلاك المتراكم	-	(3,358)	(3,358)	-	(2,391)	(2,391)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(252)	(252)	-	(169)	(169)
صافي القيمة الدفترية	-	11,665	11,665	-	8,440	8,440
المجموع						
التكلفة	35,670	3,143,425	3,179,095	36,629	3,062,437	3,099,066
الإستهلاك المتراكم	(10,230)	(707,902)	(718,132)	(10,096)	(597,755)	(607,851)
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 24)	(41)	(11,354)	(11,395)	(54)	(13,899)	(13,953)
صافي القيمة الدفترية	25,399	2,424,169	2,449,568	26,479	2,450,783	2,477,262

يوضح الجدول الوارد أدناه جودة الائتمان للإجارة المنتهية بالتمليك والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	659,215	4,204	-	663,419
مرضي (5-7)	1,591,934	205,610	-	1,797,544
التعثر في السداد (8-10)	-	-	-	-
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,677)	(8,718)	-	(11,395)
	2,248,472	201,096	-	2,449,568

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	710,942	6,560	-	717,502
مرضي (5-7)	1,541,412	232,301	-	1,773,713
التعثر في السداد (8-10)	-	-	-	-
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,187)	(11,766)	-	(13,953)
	2,250,167	227,095	-	2,477,262

8. إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

يوضح الجدول الوارد أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	2,187	11,766	-	13,953
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	585	(2,950)	-	(2,365)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(95)	(98)	-	(193)
	2,677	8,718	-	11,395

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	1,926	11,326	2	13,254
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	2	-	(2)	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	304	258	-	562
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(45)	182	-	137
	2,187	11,766	-	13,953

9. عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	الحق في استخدام الموجودات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:							
في 1 يناير 2023	224,701	163,407	211,557	5,920	41,674	76,492	723,751
إضافات	39,150	13,462	18,269	23,769	10,485	23,772	128,907
إستبعادات	(23)	(47)	(3,492)	(212)	(23,627)	(2,100)	(29,501)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(25,909)	(6,421)	(10,516)	(4,399)	(22,856)	(20,384)	(90,485)
في 31 ديسمبر 2023	237,919	170,401	215,818	25,078	5,676	77,780	732,672
إضافات	**30,693**	**273**	**11,424**	**1,892**	**6,829**	**29,472**	**80,583**
إستبعادات	**(298)**	**(653)**	**(1,946)**	**(972)**	**(163)**	**(1,159)**	**(5,191)**
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(16,099)**	**(8,388)**	**(16,813)**	**(3,573)**	**14,428**	**(8,288)**	**(38,733)**
في 31 ديسمبر 2024	**252,215**	**161,633**	**208,483**	**22,425**	**26,770**	**97,805**	**769,331**
الاستهلاك:							
في 1 يناير 2023	51,621	-	177,075	4,503	2,782	26,298	262,279
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 22)	7,866	-	11,596	1,705	1,431	9,349	31,947
متعلق بإستبعادات	(15)	-	(3,245)	(107)	(1,189)	(2,082)	(6,638)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(4,378)	-	(5,925)	(375)	(2,107)	(6,842)	(19,627)
في 31 ديسمبر 2023	55,094	-	179,501	5,726	917	26,723	267,961
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 22)	**8,012**	**-**	**10,306**	**4,000**	**1,388**	**10,869**	**34,575**
متعلق بإستبعادات	**(195)**	**-**	**(1,308)**	**(831)**	**(97)**	**(2,486)**	**(4,917)**
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(3,834)**	**-**	**(11,952)**	**(731)**	**4,699**	**(913)**	**(12,731)**
في 31 ديسمبر 2024	**59,077**	**-**	**176,547**	**8,164**	**6,907**	**34,193**	**284,888**
صافي القيم الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2024	**193,138**	**161,633**	**31,936**	**14,261**	**19,863**	**63,612**	**484,443**
في 31 ديسمبر 2023	182,825	170,401	36,317	19,352	4,759	51,057	464,711

* إجمالي الممتلكات والمعدات ممولة ذاتياً.

10. موجودات أخرى

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**158,711**	175,726
الشهرة وموجودات غير ملموسة (إيضاح 10.2)	**82,554**	72,455
أصول مرهونة قيد البيع*	**299,768**	183,470
أموال صندوق القرض الحسن (إيضاح 10.1)	**37,778**	39,916
ضرائب مؤجلة	**121,390**	120,996
مبالغ مدفوعة مقدماً	**45,516**	32,784
أخرى	**62,045**	54,762
	807,762	680,109
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(34,799)**	(31,321)
	772,963	648,788

* تتمثل طبيعة الأصول المرهونة قيد البيع على عقارات سكنية وتجارية بشكل أساسي.

** يبلغ إجمالي الموجودات الأخرى الممولة بتمويل مشترك 129,209 ألف دولار أمريكي (2023: 86,482 ألف دولار أمريكي).

10. موجودات أخرى (تتمة)

10.1 أموال صندوق القرض الحسن

ما يلي يوضح حركة أموال صندوق القرض الحسن:

	مستحقات صندوق القرض ألف دولار أمريكي	صندوق القرض المتاح ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
2024			
الرصيد الافتتاحي	**39,916**	**48,599**	**88,515**
مصادر صندوق القرض			
المقدمات المدفوعة	**(37,350)**	**37,350**	**-**
مساهمة / (سحوبات) المجموعة	**-**	**(2,796)**	**(2,796)**
أخرى	**-**	**(10,264)**	**(10,264)**
إجمالي المصادر خلال السنة	**(37,350)**	**24,290**	**(13,060)**
استخدامات صندوق القرض			
زواج	**438**	**(438)**	**-**
العلاج الطبي	**344**	**(344)**	**-**
التعليم	**561**	**(561)**	**-**
تسوية الحسابات الجارية	**29,585**	**(29,585)**	**-**
أخرى	**4,284**	**(4,284)**	**-**
إجمالي الاستخدامات خلال السنة	**35,212**	**(35,212)**	**-**
الرصيد النهائي	**37,778**	**37,677**	**75,455**
2023			
الرصيد الافتتاحي	59,106	61,201	120,307
مصادر صندوق القرض			
المقدمات المدفوعة	(48,296)	48,296	-
مساهمة / (سحوبات) المجموعة	-	(5,956)	(5,956)
أخرى	-	(25,836)	(25,836)
إجمالي المصادر خلال السنة	(48,296)	16,504	(31,792)
استخدامات صندوق القرض			
زواج	496	(496)	-
العلاج الطبي	523	(523)	-
التعليم	675	(675)	-
تسوية الحسابات الجارية	23,129	(23,129)	-
أخرى	4,283	(4,283)	-
إجمالي الاستخدامات خلال السنة	29,106	(29,106)	-
الرصيد النهائي	39,916	48,599	88,515

10. موجودات أخرى (تتمة)

10.2 الشهرة وموجودات غير ملموسة

	2024			2023		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	36,195	36,260	72,455	40,438	33,023	73,461
إضافات	-	27,975	27,975	2,541	19,053	21,594
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح رقم 22)	-	(14,149)	(14,149)	-	(9,447)	(9,447)
خسارة الاضمحلال للسنة (إيضاح رقم 24)	-	-	-	(1,500)	-	(1,500)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(655)	(3,072)	(3,727)	(5,284)	(6,369)	(11,653)
في 31 ديسمبر	35,540	47,014	82,554	36,195	36,260	72,455

تم تخصيص الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لأربع وحدات فردية منتجة للنقد. فيما يلي القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	768	1,318
بنك البركة مصر	311	511
البنك الإسلامي الأردني	26,646	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	7,815	7,720
	35,540	36,195

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة الهوامش المدرجة الميزانية في بناءً على الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

11. تمويلات طويلة الأجل

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	361,960	436,728
تمويل ثانوي تم الحصول عليه من قبل شركة تابعة	413,675	340,278
	775,635	777,006

12. مطلوبات أخرى

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
مبالغ مستحقة الدفع	348,818	325,558
هوامش نقدية	237,769	260,060
مصروفات مستحقة	125,745	106,682
شيكات ادارية	98,531	102,906
ضرائب حالية *	92,860	120,301
التزام الاجارة	63,632	54,471
ضرائب مؤجلة *	12,340	20,434
صندوق الصدقات (إيضاح 12.1)	8,283	9,689
صندوق الزكاة (إيضاح 12.2)	2,130	1,947
أخرى	110,402	126,400
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 24)	40,059	58,763
	1,140,569	1,187,211

نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12. مطلوبات أخرى (تتمة)

12.1 صندوق الصدقات

ما يلي يوضح حركة أموال صندوق الصدقات:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
مصادر صندوق الصدقات		
الرصيد كما في بداية السنة	9,689	8,218
دخل غير اسلامي	4,582	6,193
تبرعات	-	-
أخرى	4,358	3,320
إجمالي صندوق الصدقات المتاح للتوزيع	18,629	17,731
استخدامات صندوق الصدقات		
صدقة للفقراء والمحتاجين	610	-
صدقة الطبية	226	-
صدقة للجمعيات الخيرية	15	-
رعاية المدارس	429	716
صدقة للمهتدين الجدد إلى الإسلام	-	-
أخرى	9,066	7,326
إجمالي استخدامات صندوق الصدقات	10,346	8,042
صندوق الصدقات غير الموزع كما في نهاية السنة	8,283	9,689

12.2 صندوق الزكاة

ما يلي يوضح حركة أموال صندوق الزكاة:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
مصادر الزكاة		
الرصيد كما في بداية السنة	1,947	1,590
الزكاة المستحقة على البنك	2,223	1,005
الزكاة المستحقة على أصحاب الحسابات	-	-
زكاة التطوع	-	-
أخرى	-	-
إجمالي الزكاة المتاحة للتوزيع	4,170	2,595
الزكاة للفقراء والمساكين		
زكاة للفقراء والمساكين	1,343	100
زكاة للطب	68	-
زكاة للجمعيات الخيرية	-	-
زكاة للتعليم	171	13
زكاة في سبيل الله	27	-
أخرى	431	535
إجمالي استخدامات صندوق الزكاة	2,040	648
صندوق الزكاة غير الموزع كما في نهاية السنة	2,130	1,947

13. شبه الحقوق

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار*	**13,688,867**	13,534,471
احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح رقم 13.1)	**198,913**	183,760
احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 13.2)	**80,901**	80,474
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى شبه الحقوق صافي (إيضاح رقم 13.3)	**9,796**	(1,154)
	13,978,477	13,797,551

** مضاربة ثانوية*

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة تبلغ قيمتها 6,261 ألف دولار أمريكي 2023: 11,976 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2021 وتستحق في سنة 2031. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (باكستان) المحدود. تبدأ عملية السداد الرئيسية لهذه الصكوك بعد ستة أشهر من تاريخ السحب، بشكل نصف سنوي على أساس القسط الثابت.

يلخص الجدول التالي توزيع حاملي حسابات شبه الحقوق كما في:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
حسابات الاستثمار - مؤسسات مالية	**640,320**	417,206
حسابات الاستثمار - مؤسسات غير مالية وأفراد	**13,338,157**	13,380,345
	13,978,477	13,797,551

يلخص الجدول التالي توزيع حاملي حسابات شبه الحقوق حسب النوع:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
حسابات تحت الطلب	**1,852,700**	1,061,225
حسابات على أساس تعاقدي	**11,836,167**	12,473,246
	13,688,867	13,534,471

13.1 احتياطي معادلة الأرباح

يوضح الجدول التالي الحركة في احتياطي معدل الأرباح:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**183,760**	66,501
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	**47,411**	171,922
مبالغ مستخدمة خلال السنة	**-**	(1,245)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى	**(32,258)**	(53,418)
الرصيد في 31 ديسمبر	**198,913**	183,760

13. شبه الحقوق (تتمة)

13.2 احتياطي مخاطر الاستثمار

يوضح الجدول التالي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**80,474**	98,768
مبالغ محولة من المخصصات	**11,692**	3,908
مبالغ مخصصة من / (إلى) الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	**(10,584)**	(16,167)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى	**(681)**	(6,035)
الرصيد في 31 ديسمبر	**80,901**	80,474

13.3 الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى شبه الحقوق - صافي

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**(1,154)**	1,382
التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة	**(612)**	347
مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل	**-**	(2,301)
تأثير الضريبة المؤجلة	**11,563**	(586)
محول من حقوق المساهمين	**(1)**	4
الرصيد في 31 ديسمبر	**9,796**	(1,154)
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	**(150)**	3,187
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**9,946**	(4,341)
	9,796	(1,154)

14. حقوق الملكية

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به: الأسهم العادية 2,500,000,000 (2023: 2,500,000,000) بقيم 1 دولار أمريكي للسهم	**2,500,000**	2,500,000
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في بداية السنة		
1,242,879,755 (2023: 1,242,879,755) سهم بقيمة 1 دولار أمريكي للسهم	**1,242,879**	1,242,879
في نهاية السنة		
1,242,879,755 (2023: 1,242,879,755) سهم بقيمة 1 دولار أمريكي للسهم	**1,242,879**	1,242,879

14. حقوق الملكية (تتمة)

أسهم خزينة

	عدد لأسهم	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**31,380**	**15,658**	15,000
شراء أسهم خزينة	**-**	**-**	814
بيع أسهم خزينة	**-**	**-**	(156)
في 31 ديسمبر	**31,380**	**15,658**	15,658

معلومات إضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بنسبة 5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2024

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	**بحرينية**	**784,882,224**	**%63.15**
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	**جزيرة كايمن**	**240,173,054**	**%19.32**
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	**سعودي**	**87,313,197**	**%7.03**

في 31 ديسمبر 2023

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	680,431,667	%54.75
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	%19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	%7.03

2) لدى المجموعة فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2024	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**% النسبة من المجموع القائم**
أقل من 1%	**75,775,063**	**980**	**%6.10**
من 1% لغاية أقل من 5%	**54,736,217**	**3**	**%4.40**
من 5% لغاية أقل من 10%	**87,313,197**	**1**	**%7.03**
من 10% لغاية أقل من 20%	**240,173,054**	**1**	**%19.32**
من 20% لغاية أقل من 50%	**-**	**-**	**%0.00**
اكثر من 50%	**784,882,224**	**1**	**%63.15**
	1,242,879,755	**986**	**%100.00**

في 31 ديسمبر 2023	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	107,790,867	1,073	%8.67
من 1% لغاية أقل من 5%	127,170,970	5	%10.23
من 5% لغاية أقل من 10%	87,313,197	1	%7.03
من 10% لغاية أقل من 20%	240,173,054	1	%19.32
من 20% لغاية أقل من 50%	-	-	%0.00
اكثر من 50%	680,431,667	1	%54.75
	1,242,879,755	1,081	%100.00

14. حقوق الملكية (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

أ) علاوة إصدار أسهم / تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الإصدار، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف معاملة أسهم حقوق الملكية التكاليف المتكبدة من قبل المجموعة والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للشركة، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ 15,732 ألف دولار أمريكي (2023: 14,351 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الإخر والاستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحويلات العملات الأجنبية في تسجيل فروق الصرف الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورصيد تحويل خسارة العملات الأجنبية حسب الشركات التابعة والزميلة كما في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	71,145	69,803
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	57,209	57,636
بنك البركة مصر	جنيه مصري	382,716	284,794
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة تركية	596,846	570,601
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقيا	28,557	27,441
بنك البركة سودان	جنيه سوداني	134,944	134,944
بنك البركة تونس	دينار تونسي	39,599	36,789
بنك البركة سوريا	الليرة السورية	64,897	64,897
		1,375,913	1,246,905

هـ) احتياطيات أخرى

تتضمن الاحتياطيات الأخرى بالأساس على احتياطيات المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 20 مارس 2024 الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع زكاة بمبلغ وقدره 576 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يخصم من الأرباح المبقاة، للسنة المالية 2023. قامت المجموعة بدفع وتوزيع هذه المبالغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الموحدة.

14. حقوق الملكية (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة	**576**	610
استخدامات الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	**412**	316
زكاة الطب	**18**	-
منح دراسية	**100**	150
مجموع الاستخدامات	**530**	466
الزكاة المتبقية المستحقة الدفع	**46**	144

ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق الغير المسيطرة حقوق ملكية في شركة تابعة لا تعزى بصوة مباشرة أو غير مباشرة إلى الشركة الأم. يتضمن ذلك جزء من صكوك المضاربة من رأس المال الفئة 1 والبالغ قيمتها 145 مليون دولار أمريكي (2023: 165 مليون دولار أمريكي) الصادرة عن الشركة التابعة للمجموعة في شهر فبراير 2018 والتي لم يتم الاكتتاب فيها من قبل الشركة الأم.

ح) الاعتمادات المقترحة

لم يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح لسنة 2024 (2023: 12,357 ألف دولار أمريكي)

15. رأس المال الدائم فئة 1

بتاريخ 31 مايو 2017، أتمت المجموعة إصدار صكوك مضاربة إضافية مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي؛ المدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع الأرباح المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 8.775% سنوياً وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك من خلال حقوق الملكية وسيتم احتساب الربح المقابل المستحق الدفع على تلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنه حدث للتعثر في السداد. يمكن استرداد الصكوك فقط بناءً على خيار مجموعة البركة.

16. دخل من عقود التمويل

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح رقم 16.1)	**1,586,077**	1,076,593
استثمارات تشاركية (إيضاح رقم 16.2)	**162,934**	114,838
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح رقم 16.3)	**197,318**	169,788
	1,946,329	1,361,219

16.1 ذمم مدينة

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,548,744**	1,058,609
ذمم سلم مدينة	**20,101**	15,654
ذمم إستصناع مدينة	**17,232**	2,330
	1,586,077	1,076,593

16. دخل من عقود التمويل (تتمة)

16.2 الاستثمارات التشاركية

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	95,410	47,963
التمويل بالمشاركة	67,524	66,875
	162,934	114,838

16.3 إجارة منتهية بالتمليك

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	378,057	316,313
إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(180,739)	(146,525)
	197,318	169,788

17. دخل من الاستثمارات

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	98,688	13,591
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	396,464	444,193
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	225,987	209,123
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	923	668
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	17	208
مكسب من استثمار عقاري	1,521	346
دخل من شركات زميلة ومشروع مشترك	11,894	15,071
مكسب من بيع استثمار عقاري	1,491	5,935
	736,985	689,135

18. حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

19. دخل رسوم وعمولات

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
رسوم وعمولات مصرفية	223,996	198,079
إعتمادات مستندية	12,250	10,052
خطابات ضمان	20,124	19,563
خطابات قبول	1,334	1,222
	257,704	228,916

20. دخل آخر

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
أرباح صرف العملات الأجنبية	**93,514**	95,486
ربح من بيع العقارات والمعدات	**6,825**	11,622
	100,339	107,108

21. الربح المدفوع على التمويل

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل (إيضاح 21.1)	**102,431**	51,040
ربح مدفوع على تمويلات قصيرة الأجل	**345,918**	76,359
	448,349	127,399

21.1 ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	**17,970**	7,259
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	**49,772**	33,973
صكوك	**34,689**	9,808
	102,431	51,040

22. استهلاك وإطفاء

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح رقم 9)	**34,575**	31,947
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح رقم 10.2)	**14,149**	9,447
	48,724	41,394

23. مصروفات تشغيلية أخرى

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	**148,437**	129,400
مصروفات مهنية وأعمال	**33,919**	25,732
مصروفات متعلقة بالممتلكات	**35,978**	37,650
	218,334	192,782

إن رسوم التدقيق وغير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز وشركات الشبكة التابعة لها هي كما يلي:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
رسوم التدقيق	**1,801**	1,192
رسوم غير التدقيق	**604**	419
	2,405	1,611

24. صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال

2024	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	مبالغ مستحقة من البنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 4)	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5)	استثمارات تشاركية ألف دولار أمريكي (إيضاح 6)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و7.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 8)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 12)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 1 يناير	36,319	19,055	702,453	36,415	19,321	13,953	31,321	58,763	917,600
المخصص خلال السنة	852	1,232	106,490	1,498	1,551	(2,365)	4,117	6,397	119,772
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	(28,566)	(2)	(317)	-	(104)	(1,292)	(30,281)
	852	1,232	77,924	1,496	1,234	(2,365)	4,013	5,105	89,491
	37,171	20,287	780,377	37,911	20,555	11,588	35,334	63,868	1,007,091
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(21,595)	(5,981)	-	-	-	-	(27,576)
مبالغ مخصصة إلى احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 13.2)	-	(544)	(11,039)	(32)	(77)	-	-	-	(11,692)
تحويلات صرف العملات الأجنبية /أخرى - صافي	6,933	(9,458)	(78,072)	(1,478)	(3,464)	(193)	(535)	(23,809)	(110,076)
المخصص في 31 ديسمبر	44,104	10,285	669,671	30,420	17,014	11,395	34,799	40,059	857,747

خلال السنة، تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ وقدره 893 ألف دولار أمريكي وصفر دولار أمريكي (2023: 2.1 مليون دولار أمريكي و 1.5 مليون دولار أمريكي) مقابل الاستثمارات والشهرة بالتوالي.

يتعلق مبلغ وقدره 6,297 ألف دولار أمريكي (2023: 5,496 ألف دولار أمريكي) بتسجيل مخصص لأدوات اسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

2023	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	مبالغ مستحقة من البنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 4)	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5)	استثمارات تشاركية ألف دولار أمريكي (إيضاح 6)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و7.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 8)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 12)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 1 يناير	36,120	38,694	668,670	29,934	15,392	13,254	32,479	62,871	897,414
المخصص خلال السنة	232	263	199,911	9,104	7,186	562	(563)	548	217,243
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	(13,191)	(11,342)	-	(602)	-	(158)	(2,256)	(27,549)
	232	(12,928)	188,569	9,104	6,584	562	(721)	(1,708)	189,694
	36,352	25,766	857,239	39,038	21,976	13,816	31,758	61,163	1,087,108
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	(9,164)	(56,173)	-	(1,262)	-	(309)	-	(66,908)
مبالغ مخصصة من/ إلى احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 13.2)	-	248	(3,726)	(62)	(368)	-	-	-	(3,908)
تحويلات صرف العملات الأجنبية /أخرى - صافي	(33)	2,205	(94,887)	(2,561)	(1,025)	137	(128)	(2,400)	(98,692)
المخصص في 31 ديسمبر	36,319	19,055	702,453	36,415	19,321	13,953	31,321	58,763	917,600

24. صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال (تتمة)

تعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2024	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	مبالغ مستحقة من البنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 4)	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5)	استثمارات تشاركية ألف دولار أمريكي (إيضاح 6)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و7.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 8)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 12)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	26,345	8,084	291,818	15,126	12,684	106	29,136	31,258	414,557
شمال أفريقيا	9,483	2,182	90,996	77	3,024	10,946	4,587	1,682	122,977
أوروبا	8,275	-	211,541	989	265	341	303	2,619	224,333
أخرى	1	19	75,316	14,228	1,041	2	773	4,500	95,880
المجموع	44,104	10,285	669,671	30,420	17,014	11,395	34,799	40,059	857,747

2023									
الشرق الأوسط	25,279	14,977	308,422	19,253	15,970	106	25,709	50,860	460,576
شمال أفريقيا	462	4,043	94,603	16	2,255	13,602	4,282	1,779	121,042
أوروبا	10,578	-	233,439	513	1	243	607	1,982	247,363
أخرى	-	35	65,989	16,633	1,095	2	723	4,142	88,619
المجموع	36,319	19,055	702,453	36,415	19,321	13,953	31,321	58,763	917,600

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 373 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 325 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة وستقتصر على إجمالي تعرض العميل.

25. النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	157,324	143,509
الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1– ألف دولار أمريكي	(35,100)	(35,100)
	122,224	108,409
عدد الأسهم في بداية السنة (بالآلاف)	1,242,879	1,242,879
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	(31,380)	(30,151)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	1,211,499	1,212,728
الربح الموزع للسهم – سنتات أمريكية	10.09	8.94

26. النقد وما في حكمه

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	1,437,071	1,348,673
أرصدة لدى بنوك أخرى	914,476	724,636
نقد ونقد قيد التحصيل	594,691	528,135
	2,946,238	2,601,444

27. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة أو الخاضعة للسيطرة أو الخاضعة للسيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل كبير من قبلهم والشركات التابعة بحكم المساهمة المشتركة مع المجموعة وأعضاء مجلس الرقابة الشرعية.

كانت الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	المجموع 2024 ألف دولار أمريكي	المجموع 2023 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل والاستثمارات	2,253	-	-	-	2,253	1,645
صافي الدخل العائد الى أشباه حقوق الملكية	431	336	198	-	965	1,536
دخل رسوم وعمولات	66	-	-	-	66	17

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المدرجة في القائمة الموحدة للدخل:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	7,009	4,071
مكافآت طويلة الأجل	589	680

تشتمل المكافآت القصيرة الأجل على الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات وغيرها من المكافآت المدفوعة خلال السنة، وتتضمن المكافآت طويلة الأجل على التعويضات ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 1.5 مليون دولار أمريكي).

وكانت الأرصدة الهامة مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبرعلى النحو التالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	المجموع 2024 ألف دولار أمريكي	المجموع 2023 ألف دولار أمريكي
الموجودات						
ذمم مدينة	1,865	-	-	-	1,865	1
استثمارات	98,613	-	-	-	98,613	58,965
موجودات أخرى	9,201	1	312	-	9,514	10,349
المطلوبات						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	79,953	1,264	448	9	81,674	43,620
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	21
شبه الحقوق	34,969	166	4,779	-	39,914	53,005
الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية	117,230	8,567	423	-	126,220	123,683

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أي مخصص محدد للخسائر الائتمانية.

27. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم المجموعة كما في نهاية السنة:

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2024 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبدالله صالح كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	338,598	-
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	225,899	-

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2023 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبدالله صالح كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	338,598	-
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	225,899	-
موسى عبدالعزيز شحادة	عضو مجلس الإدارة	أردني	968,590	-

28. ارتباطات والتزامات محتملة

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	626,604	570,135
خطابات ضمان	1,534,004	1,380,579
خطابات قبول	43,914	40,015
ارتباطات غير مسحوبة	1,060,874	1,070,021
عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة	992,605	1,142,002
	4,258,001	4,202,752

29. المعلومات القطاعية

تم عرض المعلومات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. تعتمد القطاعات الجغرافية على موقع الوحدات المسؤولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم بها تقييم المعلومات المالية من قبل الإدارة ومجلس الإدارة.

لأغراض إعداد التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط

شمال أفريقيا

أوروبا

آخرون

تستند النتائج المبلغ عنها للقطاعات الجغرافية إلى أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2. تتم المعاملات ما بين هذه القطاعات بشروط متفق عليها بشكل متبادل.

29. المعلومات القطاعية (تتمة)

الأصول القطاعية والمطلوبات وشبه الحقوق هي كما يلي:

	2024			2023		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي	موجودات ألف دولار أمريكي	مطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي
القطاع						
الشرق الأوسط	12,840,863	2,939,362	8,617,136	13,114,451	3,113,933	8,696,520
شمال أفريقيا	3,088,749	1,635,718	1,159,657	2,883,733	1,531,106	1,050,041
أوروبا	8,611,934	5,143,967	3,178,554	7,718,467	4,334,505	3,127,574
آخرون	1,645,285	492,233	1,023,130	1,546,683	517,659	923,416
	26,186,831	10,211,280	13,978,477	25,263,334	9,497,203	13,797,551

فيما يلي بيان الدخل التشغيلي القطاعي وصافي الدخل قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة والانخفاض في القيمة والضرائب وصافي الدخل:

	2024			2023		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل / (الخسارة) ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل / (الخسارة) ألف دولار أمريكي
القطاع						
الشرق الأوسط	441,506	203,496	100,715	444,592	207,286	105,702
شمال أفريقيا	111,907	51,049	34,213	116,853	54,060	36,192
أوروبا	435,434	183,793	151,671	497,692	299,435	156,140
اخرى	101,491	47,774	21,918	81,311	36,786	(14,771)
	1,090,338	486,112	308,517	1,140,448	597,567	283,263

30. إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم لجنة المخاطر الإدارية واللجان التنفيذية بتوجيه ومساعدة الإدارة العامة لمخاطر الميزانية للمجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. ولم تتغير هذه المخاطر وعمليات هذه المخاطر بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر صرف العملات الأجنبية

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة وإدارة الموجودات وأخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة أعمالها وتعقيداتها. وتتناول هذه السياسة أهداف الشركات التابعة المتمثل في حماية القوة المالية حتى خلال الأحداث الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يشتر إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بحسابات حاملي الاستثمار وتوفر الخطوط المصرفية.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2024:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	2,646,371	-	10,297	-	-	340,430	-	-	-	2,676,774	5,673,872
مبالغ مستحقة من البنوك	400,686	227,488	74,496	4,220	29,659	1,817	4,005	-	-	-	742,371
ذمم مدينة	1,284,870	1,635,417	1,470,322	1,720,477	2,372,262	1,378,462	342,633	35,207	7,801	16,284	10,263,735
استثمارات تشاركية	285,437	3,579	6,206	59,398	134,059	132,723	92,646	46,656	2,634	-	763,338
استثمارات	765,764	128,705	114,240	374,078	1,781,852	756,314	267,471	157,791	229	690,097	5,036,541
إجارة منتهية بالتمليك	36,242	44,397	62,446	136,425	517,721	414,424	572,861	602,289	62,763	-	2,449,568
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	484,443	484,443
موجودات أخرى	250,274	20,386	28,574	85,312	38,077	21,422	224	-	-	328,694	772,963
مجموع الموجودات	5,669,644	2,059,972	1,766,581	2,379,910	4,873,630	3,045,592	1,279,840	841,943	73,427	4,196,292	26,186,831
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	6,792,690	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,792,690
مبالغ مستحقة لبنوك	1,001,132	358,656	8,788	17,965	2,769	-	-	113,076	-	-	1,502,386
تمويلات طويلة الأجل	10,633	51,767	17,324	303,519	178,539	213,853	-	-	-	-	775,635
مطلوبات أخرى	307,085	99,590	66,546	70,073	19,297	68,872	1,954	476,073	-	31,079	1,140,569
مجموع المطلوبات	8,111,540	510,013	92,658	391,557	200,605	282,725	1,954	589,149	-	31,079	10,211,280
شبه الحقوق	4,473,644	1,275,233	858,783	1,155,083	2,474,626	844,723	2,018,371	877,900	114	-	13,978,477
مجموع المطلوبات وشبه الحقوق	12,585,184	1,785,246	951,441	1,546,640	2,675,231	1,127,448	2,020,325	1,467,049	114	31,079	24,189,757
صافي فجوة السيولة	(6,915,540)	274,726	815,140	833,270	2,198,399	1,918,144	(740,485)	(625,106)	73,313	4,165,213	1,997,074
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(6,915,540)	(6,640,814)	(5,825,674)	(4,992,404)	(2,794,005)	(875,861)	(1,616,346)	(2,241,452)	(2,168,139)	1,997,074	
الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية	7,369	995	1,997	1,359,969	689	1,293	1,292	193,007	-	-	1,566,611

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2023:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	2,908,755	-	-	-	-	255,881	-	23,119	-	1,943,895	5,131,650
مبالغ مستحقة من البنوك	297,948	146,136	47,856	2,711	19,052	1,167	2,573	-	-	-	517,443
ذمم مدينة	1,177,685	1,532,913	1,419,382	1,529,179	2,333,338	1,356,472	327,002	103,138	13,442	2,694	9,795,245
استثمارات تشاركية	154,425	4,812	23,415	16,943	210,399	182,000	118,206	62,842	3,628	-	776,670
استثمارات	1,225,962	504,647	301,958	242,167	1,391,295	938,813	342,560	21,879	8,144	474,140	5,451,565
إجارة منتهية بالتمليك	36,629	43,948	78,474	162,152	533,491	420,429	571,830	547,794	82,515	-	2,477,262
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	464,711	464,711
موجودات أخرى	283,521	11,707	(42,273)	63,967	27,205	32,866	12,723	1,591	-	257,481	648,788
مجموع الموجودات	6,084,925	2,244,163	1,828,812	2,017,119	4,514,780	3,187,628	1,374,894	760,363	107,729	3,142,921	25,263,334
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	6,403,831	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,403,831
مبالغ مستحقة لبنوك	637,480	45,714	300,984	79,132	11,284	460	6,485	47,616	-	-	1,129,155
تمويلات طويلة الأجل	-	-	20,008	271,890	99,298	116,613	269,197	-	-	-	777,006
مطلوبات أخرى	346,053	120,419	67,069	78,719	27,353	61,418	995	432,336	-	52,849	1,187,211
مجموع المطلوبات	7,387,364	166,133	388,061	429,741	137,935	178,491	276,677	479,952	-	52,849	9,497,203
شبه الحقوق	1,925,808	3,165,979	1,281,389	1,498,838	2,666,853	794,995	1,800,390	663,299	-	-	13,797,551
مجموع المطلوبات وشبه الحقوق	9,313,172	3,332,112	1,669,450	1,928,579	2,804,788	973,486	2,077,067	1,143,251	-	52,849	23,294,754
صافي فجوة السيولة	(3,228,247)	(1,087,949)	159,362	88,540	1,709,992	2,214,142	(702,173)	(382,888)	107,729	3,090,072	1,968,580
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(3,228,247)	(4,316,196)	(4,156,834)	(4,068,294)	(2,358,302)	(144,160)	(846,333)	(1,229,221)	(1,121,492)	1,968,580	
الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية	204,893	198,481	39,674	1,186,330	27,383	28,361	1,684	-	-	-	1,686,806

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تقوم المجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية وإجراء تقييم مستمر لجدارة الأطراف المقابلة الائتمانية.

تواصل المجموعة تقييم تأثير التطورات الاقتصادية على العملاء الأفراد، والقطاعات، أو المحافظ. ومع تغير ظروف الائتمان، تتخذ المجموعة إجراءات احترازية، بما في ذلك مراجعة شهية المخاطر أو تعديل الحدود والآجال الزمنية حسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، تستمر المجموعة في إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، وتقييد المعاملات مع أطراف مقابلة محددة، وإجراء تقييم مستمر لجدارتها الائتمانية.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2024	2023
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية	**4,208,809**	3,915,198
أرصدة لدى بنوك أخرى	**914,476**	724,636
مبالغ مستحقة من البنوك	**742,371**	517,443
ذمم مدينة	**10,263,735**	9,795,245
استثمارات تشاركية	**763,338**	776,670
استثمارات	**5,036,541**	5,451,565
إجارة منتهية بالتمليك	**2,449,568**	2,477,262
موجودات أخرى	**223,735**	239,083
المجموع	**24,602,573**	23,897,102
ارتباطات والتزامات محتملة	**4,258,001**	4,202,752
	28,860,574	28,099,854

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2024			
	لم يحين موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	9,093,574	1,281,250	558,582	10,933,406
مبالغ مستحقة من البنوك	745,656	-	7,000	752,656
استثمارات تشاركية	743,489	17,521	32,748	793,758
إجارة منتهية بالتمليك	2,423,339	37,624	-	2,460,963
موجودات أخرى	247,797	2,352	8,385	258,534
	13,253,855	1,338,747	606,715	15,199,317

	31 ديسمبر 2023			
	لم يحين موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	9,555,930	416,004	525,764	10,497,698
مبالغ مستحقة من البنوك	520,032	-	16,466	536,498
استثمارات تشاركية	770,629	6,932	35,524	813,085
إجارة منتهية بالتمليك	2,475,560	15,655	-	2,491,215
موجودات أخرى	250,785	1,453	18,166	270,404
	13,572,936	440,044	595,920	14,608,900

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2024			
	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	752,704	245,314	283,232	1,281,250
استثمارات تشاركية	6,711	1,134	9,676	17,521
إجارة منتهية بالتمليك	23,439	4,559	9,626	37,624
موجودات أخرى	1,099	945	308	2,352
	783,953	251,952	302,842	1,338,747

	31 ديسمبر 2023			
	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	114,430	95,322	206,252	416,004
استثمارات تشاركية	3,602	1,779	1,551	6,932
إجارة منتهية بالتمليك	10,922	3,881	852	15,655
موجودات أخرى	803	462	188	1,453
	129,757	101,444	208,843	440,044

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة (تتمة)

يلخص الجدول التالي إجمالي عقود التمويل الإسلامي التي تجاوزت موعد الاستحقاق والمتعثرة وغير المتأخرة وغير المتعثرة وتقادم عقود التمويل الإسلامي المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف المقابل كما في 31 ديسمبر 2024:

	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	تقادم عقود التمويل الإسلامي المتعثرة		
					90 يومًا إلى عام واحد ألف دولار أمريكي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دولار أمريكي
السيادية	3,355,069	3,186,148	106,138	62,783	3,590	55,603	3,590
بنك	2,414,813	2,385,328	-	29,485	29,485	-	-
شركات الاستثمار	930	930	-	-	-	-	-
الشركات	2,259,743	1,060,391	882,546	316,806	92,882	161,800	62,124
بيع بالتجزئة	7,168,762	6,621,058	350,063	197,641	62,513	85,606	49,522
	15,199,317	13,253,855	1,338,747	606,715	188,470	303,009	115,236

يلخص الجدول التالي إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة 3 المفصح عنها حسب نوع الطرف المقابل كما في 31 ديسمبر 2024:

	الرصيد الافتتاحي ألف دولار أمريكي	إضافات خلال العام ألف دولار أمريكي	مسترد خلال العام ألف دولار أمريكي	مشطوبة خلال العام ألف دولار أمريكي	ترجمة العملات الأجنبية / أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية العام ألف دولار أمريكي
بنك	16,577	-	-	-	(9,422)	7,155
الشركات	313,569	59,471	(24,895)	(12,066)	(22,117)	313,962
بيع بالتجزئة	68,632	5,551	(3,673)	(15,510)	8,198	63,198
	398,778	65,022	(28,568)	(27,576)	(23,341)	384,315

تقليل مخاطر الائتمان

للتخفيف من مخاطر الائتمان المتعلقة بالتمويل، تعتمد المجموعة على الضمانات المادية حيثما أمكن. وتتنوع أنواع هذه الضمانات لتشمل النقدية، والأوراق المالية، والضمانات الشخصية، والعقارات، والمستحقات، والمخزونات، والأصول غير المالية الأخرى حسب الحاجة.

تقوم جميع الشركات التابعة للمجموعة والتي لديها تعرُّضات مالية مضمونة بعقارات أو ضمانات أخرى بإجراء فحص وتقييم دوري ومنتظم للضمانات. يتم تنفيذ عمليات الفحص والتقييم هذه بواسطة مقيّم مؤهل ومستقل أو محلل ضمانات تابع للفرع المعني. ويتم تحديد تكرار عملية تقييم الضمانات كجزء من السياسة الائتمانية للمجموعة ووفقًا لإجراءات الموافقة المتبعة.

لا تقبل الشركات التابعة أي أصول كضمانات إذا كانت عُرضة للتقادم، أو في حال كانت الأصول قابلة للتلف. كما تتأكد الشركات التابعة من تأمين هذه الأصول بشكل كافٍ كشرط لقبولها كضمانات.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1) هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.

5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل شبه الحقوق أو أصول خاضعة للإدارة غير مدرجة بالميزانية.

6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (المصدر) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في االبنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر التركز (تتمة)

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وشبه الحقوق حسب القطاع الاقتصادي:

	2024			2023		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي
صناعي	2,995,360	163,608	171,652	2,551,865	189,261	174,280
تعدين وتنقيب	66,333	1,689	124,942	69,387	6,371	74,417
زراعي	294,013	16,698	13,836	264,616	18,653	5,407
إنشائي وعقاري	2,260,532	62,993	52,191	2,247,399	83,723	77,926
مالي	4,585,986	1,297,615	1,675,993	3,688,265	1,433,537	1,613,412
تجاري	1,671,505	133,918	55,961	1,710,708	178,248	43,900
شخصي وتمويل استهلاكي	3,946,222	5,468,930	8,263,415	3,630,979	5,264,323	9,300,875
حكومي	7,467,385	78,439	305,048	8,206,575	38,866	255,889
قطاعات أخرى	2,899,495	2,987,390	3,315,439	2,893,540	2,284,221	2,251,445
	26,186,831	10,211,280	13,978,477	25,263,334	9,497,203	13,797,551

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً، وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في معدل الربح على موجودات المجموعة وشبه الحقوق. يستند توزيع الربح على شبه الحقوق على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

إلا أن اتفاقيات تقاسم الأرباح سيؤدى إلى مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 1,149,256 ألف دولار أمريكي (2023: 341,892 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بإجمالي 670,072 ألف دولار أمريكي (2023: 91,954 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 479.184 ألف دولار أمريكي (2023: 249,938 ألف دولار أمريكي). أي اختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحدة للمجموعة.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2024		
	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
العملة			
ليرة تركية	533,230	133,564	666,794
دينار أردني	326,212	544,548	870,760
جنيه مصري	85,385	180,554	265,939
جنيه سوداني	54,139	(6,683)	47,456
دينار جزائري	156,206	120,984	277,190
جنيه إسترليني	1,505	-	1,505
دينار تونسي	47,389	73,840	121,229
يورو	210,252	-	210,252
راند جنوب أفريقي	60,136	38,257	98,393
روبية باكستانية	94,799	94,475	189,274
ليرة سورية	6,846	-	6,846
أخرى	(91,714)	-	(91,714)

	2023		
	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
العملة			
ليرة تركية	813,222	69,857	883,079
دينار أردني	317,633	517,732	835,365
جنيه مصري	149,423	232,031	381,454
جنيه سوداني	49,200	(3,199)	46,001
دينار جزائري	155,368	118,801	274,169
جنيه إسترليني	(4,928)	-	(4,928)
دينار تونسي	114,627	71,818	186,445
يورو	(29,382)	-	(29,382)
راند جنوب أفريقي	58,757	34,194	92,951
روبية باكستانية	99,287	94,475	193,762
ليرة سورية	2,717	-	2,717
أخرى	59,013	-	59,013

30. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس مدى تعرضها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل سياسة المشتقات المالية للمجموعة فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مئوية مختلفة بناءً على اجتهادات إدارة المجموعة.

فيما يلي تحليل الحساسية الذي يسحب تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2024

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	21,268	%-15	(2,774)	%5	1,119
	مجموع حقوق الملكية	218,255	%-15	(28,468)	%5	11,487
جنيه مصري	صافي الدخل	62,627	%-20	(10,438)	%5	3,296
	مجموع حقوق الملكية	244,302	%-20	(40,717)	%5	12,858
ليرة تركية	صافي الدخل	151,671	%-20	(25,279)	%5	7,983
	مجموع حقوق الملكية	289,413	%-20	(48,236)	%5	15,232
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	10,940	%-15	(1,427)	%5	576
	مجموع حقوق الملكية	66,056	%-15	(8,616)	%5	3,477
روبية باكستانية	صافي الدخل	13,595	%-10	(1,236)	%5	716
	مجموع حقوق الملكية	69,381	%-10	(6,307)	%5	3,652
دينار تونسي	صافي الدخل	12,945	%-10	(1,177)	%5	681
	مجموع حقوق الملكية	75,119	%-10	(6,829)	%5	3,954

في 31 ديسمبر 2023

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	20,020	%-15	(2,611)	%5	1,054
	مجموع حقوق الملكية	214,676	%-15	(28,001)	%5	11,299
جنيه مصري	صافي الدخل	57,545	%-20	(9,591)	%5	3,029
	مجموع حقوق الملكية	316,185	%-20	(52,697)	%5	16,641
ليرة تركية	صافي الدخل	156,140	%-20	(26,023)	%5	8,218
	مجموع حقوق الملكية	256,388	%-20	(42,731)	%5	13,494
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	6,514	%-15	(850)	%5	343
	مجموع حقوق الملكية	59,786	%-15	(7,798)	%5	3,147
روبية باكستانية	صافي الدخل	9,707	%-10	(882)	%5	511
	مجموع حقوق الملكية	53,336	%-10	(4,849)	%5	2,807
دينار تونسي	صافي الدخل	16,172	%-10	(1,470)	%5	851
	مجموع حقوق الملكية	87,910	%-10	(7,992)	%5	4,627

30. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث كل من التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر العمليات

تنشأ مخاطر العمليات من عدم كفاية أو ضعف العمليات داخل المنظمة. هناك سياسات وعمليات محددة بشكل جيد في المجموعة والتي تتم مراجعتها بشكل مستمر.

مخاطر الموارد البشرية

تنشأ مخاطر الموارد البشرية نتيجة لعدم الكفاءة أو القضايا التحفيزية أو الاعتبارات المتعلقة بالقدرات. ومن أجل منع حدوث هذه المخاطر، قامت المجموعة بوضع سياسات الموارد البشرية للمجموعة ومدونة قواعد السلوك التي تنطوي على طرق بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بوضع تدابير للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الواجبات بالإضافة إلى تدابير تدريبية متنوعة للحد من الأخطاء البشرية والاحتيال.

مخاطر الأنظمة

تنشأ مخاطر الأنظمة من عدم أداء التكنولوجيا المطلوبة أو البرامج أو البنية التحتية للمعدات بشكل كاف. يتم تخفيف المخاطر من خلال إجراءات استمرارية الأعمال الكافية بالإضافة إلى المراجعة المستمرة لمتطلبات التكنولوجيا الخاصة بالمجموعة.

مخاطر الأحداث الخارجية

يمكن أن تؤثر البيئة الخارجية على الأداء التشغيلي للمجموعة. يتم تقييم الأحداث الخارجية وبيئة التشغيل بشكل مستمر مع تصعيد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اللجان المختلفة.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة على الاستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

تدير الشركة مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس بما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات متنوعة والذين يمارسون أحكاما مستقلة وموضوعية بصورة فردية وجماعية. بخلاف الرئيس التنفيذي للمجموعة فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) ويخصص له جدول رسمي للأمور، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لإتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المقدمة إليه عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسؤول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد لدى المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق وقابلة للمراجعة ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

ز) تصنيف تركيا كاقتصاد مفرط التضخم

عقد مجلس المحاسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) اجتماعه التاسع والعشرين في 26-25 سبتمبر 2022. خلال الاجتماع، نظر المجلس في التطورات الأخيرة في بعض البلدان التي قد تشير إلى تضخم مفرط في تلك الاقتصادات. ناقش مجلس المحاسبة لهيئة بالتفصيل قضايا الشريعة الناتجة في التقارير المالية في مثل هذه الاقتصادات من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

بعد المداولات الواجبة، وبالنظر إلى وجهات نظر اللجنة ذات الصلة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول هذا الموضوع خلصت مجلس المحاسبة لهيئة إلى أن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا للتضخم المفرط لا يعتبر متوافقًا مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما قرر مجلس المحاسبة تطوير، على أساس الأولوية، معيار المحاسبة المالية المخصص للمحاسبة والتقارير المالية من قبل المؤسسات المالية الدولية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، بما يتوافق على النحو الواجب مع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والتوجيهات الشرعية ذات الصلة. نصح مجلس المحاسبة المؤسسات المالية الدولية التي اعتمدت معايير المحاسبة المالية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كإطار للتقرير بمواصلة إعداد وتقديم بياناتها المالية دون النظر في تأثير التضخم المفرط ، حتى وقت إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على التضخم المفرط.

تم إصدار المعيار في 22 ديسمبر 2024 ويصبح ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

31. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل تقدير مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي سيتم استلامه مقابل بيع موجود أو مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

استثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 3,863 مليون دولار أمريكي (2023: 4,902 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغة 162,580 ألف دولار أمريكي (2023: 78,333 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

يعتمد التسلسل الهرمي لتقنيات التقييم على ما إذا كانت المدخلات في تقنيات التقييم تلك قابلة للملاحظة أم لا. تعكس المدخلات القابلة للملاحظة بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة افتراضات السوق الخاصة بالمجموعة.

وقد أدى هذان النوعان من المدخلات إلى إنشاء التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالي:

المستوى 1 - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لاستثمارات مماثلة.

المستوى 2 - مدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها للاستثمارات، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى 3 - مدخلات الاستثمارات التي لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات غير قابلة للملاحظة).

يتطلب هذا التسلسل الهرمي استخدام بيانات السوق القابلة للملاحظة عند توفرها. وتأخذ المجموعة في الاعتبار أسعار السوق ذات الصلة والقابلة للملاحظة في تقييماتها حيثما أمكن ذلك.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في 31 ديسمبر:

2024	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	475,287	-	4,456	479,743
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	565,886	-	180,489	746,375
استثمارات عقارية	-	158,497	-	158,497
	1,041,173	158,497	184,945	1,384,615

2023	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	248,013	-	1,925	249,938
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	499,388	-	72,837	572,225
استثمارات عقارية	-	167,376	-	167,376
	747,401	167,376ص76	74,762	989,539

32. إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 10 مليون ولار أمريكي (2023: 9 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

33. نسبة كفاية رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المكتب الرئيسي، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمار يقع مقرها في البحرين ضمن الفئة 1 الحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110%.

يجب حساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار التي تتخذ من البحرين مقراً لها بناءً على حقوق المساهمين، كما يجب على شركة الاستثمار الاحتفاظ بالموارد البشرية والمالية الكافية وغيرها من الموارد الكافية لإدارة الأعمال بالطريقة العادية.

يلخص الجدول التالي حساب نسبة كفاية رأس المال (مصرف البحرين المركزي مجلد 4 - أعمال الاستثمار، نموذج كفاية رأس المال) بناءً على المستوى الفردي للشركة:

	2024 ألف دولار أمريكي	2023 ألف دولار أمريكي
1- رأس المال التنظيمي (أ)	**172,074**	198,682
2- المتطلبات التنظيمية (ب)	**20,241**	25,485
3- متطلبات رأس المال على أساس المخاطر (ج)	**20,241**	25,485
4- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (د)	**2,653**	2,653
5- نسبة (أ) إلى (ب)	**%850**	%780

34. معلومات المقارنة

في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة لتتوافق مع العرض في السنة الحالية نظرًا لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل 2021) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية (يرجى الرجوع إلى "المعايير الجديدة، التفسيرات والتعديلات المعتمدة من قبل المجموعة" في الإيضاح رقم 2 لهذه القوائم المالية الموحدة لوصف التغييرات في العرض). لم تؤثر إعادة التصنيف هذه على صافي الدخل أو إجمالي حقوق الملكية المبلغ عنها سابقًا.

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة ش.م.ب.(م)
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17541122 973+
فاكس: 17536533 973+

سجل تجاري رقم: 1-48915
(شركة أعمال استثمارية - فئة 1 مرخصة من قبل بنك البحرين المركزي)

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - القائم بأعمال رئيس الاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
مجموعة البركة
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17520701 973+
البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com